



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة

العامة الفلسطينية

بسام محمد سليم بنات

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439هـ - 2018م

واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة
العامة الفلسطينية

إعداد:

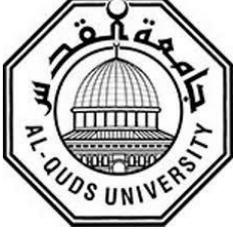
بسام محمد سليم بنات

بكالوريوس محاسبة من جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

المشرف: د. ساهر عقل

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة والضرائب كلية الدراسات العليا - جامعة القدس - فلسطين

1439هـ - 2018م



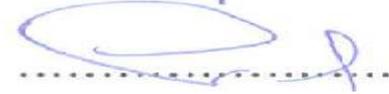
جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الماجستير في المحاسبة والضرائب

إجازة الرسالة
واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية
المدرجة في بورصة فلسطين

اسم الطالب: بسام محمد سليم بنات
الرقم الجامعي: 21520036

المشرف: د. ساهر عقل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2018 /7/29 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع: 
التوقيع: 
التوقيع: 

1- رئيس لجنة المناقشة: د. ساهر عقل

2- ممتحناً داخلياً: د. إبراهيم عتيق

3- ممتحناً خارجياً: د. يوسف حسان

القدس - فلسطين

1439هـ - 2018م

الإهداء

إلى معلم البشرية النبي الحبيب صلوات ربي وسلامه عليه ...
إلى معلمتي وأغلى ما في الوجود أُمِّي الحبيبة ...
إلى أستاذي الأول في هذه الحياة والدي الحنون ...
إلى رفيقة دربي ومشواري وشريكة حياتي زوجتي الغالية ...
إلى إخوتي وأخواتي ... وأبنائي وبناتي
إلى أصدقائي وزملائي الأعزاء ...
إلى الدكتور ساهر عقل المشرف على هذا البحث ...
إلى أرواح الشهداء الذين رووا بدمائهم الغالية ثرى الوطن ...
إلى جامعة القدس المفتوحة التي فتحت لي أبواب العلم

إليهم جميعا

اهدي هذا البحث

إقرار:

أقر أنا معد هذه الرسالة لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وإنها نتيجة أبحاثي باستثناء ما أشير له
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الإسم: بسام محمد سليم بنات

التوقيع:

التاريخ: 2018/ 7 / 29

الشكر والتقدير

اشكر الله تعالى أولاً وأخيراً فله الحمد والمنة ألا بفضلته تتم الصالحات.

وبعد أتوجه بالشكر الجزيل والخالص إلى الدكتور المشرف ساهر عقل على هذا العمل فيما يتعلق

بالنصائح والتوجيهات القيمة الذي أفادني بها طوال مدة انجاز هذا البحث.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة القدس وخصوصاً قسم

المحاسبة والضرائب والكادر الأكاديمي في جامعة القدس أقدم لهم شكري وتقديري لما قدموه لي من

مساعدة خلال مراحل إجراء البحث.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	إقرار
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	فهرس الجداول
ز	فهرس الملاحق
ح	الملخص باللغة العربية
ط	الملخص باللغة الإنجليزية
ي	مصطلحات الدراسة
	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
2	المقدمة
4	مشكلة الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
7	فرضيات الدراسة
9	نموذج الدراسة
10	حدود الدراسة
10	مبدرات الدراسة
11	هيكلية الدراسة
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
13	الإطار النظري
16	المبحث الأول : التدقيق الداخلي
26	المبحث الثاني: التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
43	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
43	الدراسات العربية
59	الدراسات الأجنبية
67	التعقيب على الدراسات السابقة

	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
71	منهج الدراسة
71	مجتمع الدراسة
71	عينة الدراسة
75	أسلوب وأداة جمع البيانات
76	صدق أداة الدراسة
77	ثبات أداة الدراسة
79	المعالجة الإحصائية
80	مفتاح التصحيح
81	فحص التوزيع الطبيعي
	الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة
83	النتائج المتعلقة بالتساؤل الرئيسي
84	فحص واختبار الفرضيات
	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
115	نتائج الدراسة
115	ملخص نتائج الدراسة
126	التوصيات
127	دراسات مقترحة
128	المصادر والمراجع
128	المراجع العربية
132	المراجع الأجنبية
135	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	موضوع الجدول	الصفحة
1.	جدول (1.3): خصائص العينة الديموغرافية	71
2.	جدول (2.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط درجة كل مجال مع الدرجة الكلية للأداة.	76
3.	جدول رقم (3.3): نتائج معامل كرو نباخ ألفا لثبات أداة الدراسة	77
4.	جدول (4.3) طريقة التجزئة النصفية	78
5.	جدول (5.3): مقياس ليكرت الخماسي	80
6.	جدول (6.3): مفاتيح التصحيح	80
7.	جدول (7.3): يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لكولموجروف - سميرنوف (K-S) للبيانات	81
8.	جدول (1.4) يوضح المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية لواقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين	83
9.	جدول (2.4): يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال "التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر	85
10.	جدول (3.4): يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال "التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	87
11.	جدول (4.4): يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال " اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر "	89
12.	جدول (5.4): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال " عمل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر	91
13.	جدول (6.4): يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال "أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر "	93
14.	جدول (7.4): يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال " محددات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر "	95
15.	جدول (8.4): نتائج اختبار (Independent- Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.	98
16.	جدول (9.4): المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي	100

101	جدول (10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي	17.
102	جدول (11.4): نتائج اختبار (Independent- Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير التخصص.	18.
103	جدول (12.4): المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخبرة	19.
104	جدول (13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخبرة	20.
106	جدول (14.4): المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها	21.
107	جدول (15.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها	22.
108	جدول (16.4): نتائج اختبار (Independent- Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير رأس مال الشركة.	23.
110	جدول (17.4): المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي	24.
112	جدول (18.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي	25.
113	جدول (19.4): نتائج اختبار (Independent- Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير عدد العاملين في دائرة التدقيق.	26.

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
136	استبانة الدراسة المحكمة	1
141	محكمو أداة الدراسة	2
142	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال	3
145	الشركات مجتمع الدراسة	4

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، تناولت الدراسة موضوعها كظاهرة متعددة الأبعاد، تناولتها الأبحاث النظرية والميدانية، ولم تركز عليها من بعد واحد، وتتبع أهميتها، من ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي المبني على المخاطر - على حد علم الباحث- ودورها في إثارة اهتمام الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي من طلبة الدراسات العليا لإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.

وتحقيقاً لهذا الهدف استخدم المنهج الوصفي، والاستبانة أداة لجمع البيانات، والتي تكونت من (41) فقرة، وزّعت على ستة أقسام رئيسية، وتم تطبيقها على المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بواقع (53) مدققاً، وبعد جمع البيانات عولجت إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كان بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.44)، وقد ظهر هذا التطبيق في عدة مؤشرات، ومن أهمها: التزام الشركات المساهمة العامة بإعداد خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر، والالتزام بتنفيذها، وتعتمد الشركات المساهمة العامة موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بدرجة متوسطة.

وبينت النتائج وجود فروق دالة إحصائية في درجة تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لمتغيرات: المؤهل العلمي، والتخصص، ورأس مال الشركة، بينما لم تظهر الدراسة فروقاً دالة إحصائية وفقاً لبقية متغيرات الدراسة.

وتؤكد هذه النتائج قيمة تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات الفلسطينية بعامة، وفي الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بخاصة، وتوصي بالحاجة إلى اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين منهج التدقيق المبني على المخاطر، وضرورة الاستمرار في تطوير مهنة التدقيق الداخلي من خلال البرامج التدريبية المستمرة، ومتابعة التطورات الحديثة على هذه المهنة وذلك لمعالجة المخاطر المتجددة باستمرار، والحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث النوعية، لتحقيق مزيد من الفهم حول موضوع التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

Risk-based internal auditing among the Palestinian joint stock companies listed in Palestine Exchange

Prepared By: Bassam Mohammed Saleem Banat

Supervisor: Dr. Saher Aqel

Abstract

The study aimed to investigate the extent to which risk-based internal auditing is applied in the Palestinian joint stock companies listed in Palestine Exchange. The study approached the literature as a multi-dimensional phenomenon, which addressed both theoretical and applied research. The significance of this recent study is the first, which dealt with this theme, to the author knowledge, which in turn encourages other researchers to work on further research on this important issue.

The study adopted the quantitative research approach using the survey method. The questionnaire is appropriate for the exploratory nature of the research, which consists of 41-items that was divided into six sub-scales. The target population consists of internal auditors in the Palestinian joint stock companies listed in Palestine Exchange, that includes 53 internal auditors. The collected data was statistically analyzed using the statistical package for social sciences (SPSS).

The findings revealed that the participants experienced a moderate level of the risk-based internal auditing application in the Palestinian joint stock companies listed in Palestine Exchange. The mean scores and standard deviation were (M 3.44 SD 68.74) The results of the study revealed significant statistical differences in the risk-based internal auditing application among the internal auditors due to educational level, major, and the company's capital. However, no statistical significant differences were found in the rest of the study variables.

These findings confirm the value of risk-based internal auditing in the Palestinian companies in general, and in these listed in Palestine Exchange in particular, and recommend the need for these companies to adopt a risk-based auditing approach; the need to continue developing the internal auditing profession through the continuous training programs; the follow up of the recent developments on this profession to address the ever-renewable risks; and finally, further research is essential in the area of risk-based internal auditing using the qualitative research design.

مصطلحات الدراسة

تبحث هذه الدراسة في موضوع التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة، وقد وردت مفاهيم ومصطلحات تخدم هذه الدراسة، ولهذه المفاهيم والمصطلحات تعريفات نظرية، وقد تم اعتماد التعريفات الآتية:

تدقيق الحسابات: بأنه عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام المعلومات المحاسبية وتطبيقاتها تسهم في حماية أصول الشركة، والتحقق من سلامة بياناتها وتحقيق أهدافها، ويستخدم مواردها بكفاءة وصولاً إلى التأكيد بأن البيانات المالية التي تصدرها الشركة تعبر بعدالة عن نتيجة أعمالها ومركزها المالي وتدققاتها النقدية (القاضي، 2008: 109).

التدقيق الداخلي: هو نشاط تأكدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة وعمليات إدارة الخطر، الرقابة، والتوجيه (التحكم) (الوردات، 2013).

التدقيق الداخلي المبني على المخاطر: هي الإجراءات المتبعة لدى إدارة التدقيق الداخلي لتوجيه جهود التدقيق نحو المناطق الأكثر خطورة في المؤسسة سواء على مستوى مراكز العمل من دوائر وفروع وشركات تابعة أو على مستوى الأنشطة ضمن مركز العمل الواحد (الرمحي، 2010: 84).

المخاطر: أنها احتمال التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع) وهي تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المنتبأ بها (البيجرمي، 2011: 21).

الشركات المساهمة العامة: هي الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهمية الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 فرضيات الدراسة

6.1 نموذج الدراسة

7.1 حدود الدراسة

8.1 مبررات اختيار هذا الموضوع

9.1 هيكلية الدراسة

1.1 المقدمة

إن هدف علم المحاسبة هو معرفة نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة و معرفة المركز المالي للشركات، لكن هذا الهدف قد لا يتحقق في غياب التدقيق الفعال، وفي حين يقف التدقيق الخارجي حارسا على هذه الأهداف، يأتي دور التدقيق الداخلي الداعم والمعزز لعدالة البيانات المالية والحفاظ على أصول الشركة، والحارس الأمين على الالتزام بالقوانين والتعليمات، والأنظمة الإدارية، كما أن التدقيق الداخلي المبني على المخاطر يعمل على رفع قيمة المنشأة من خلال توجيه عمليات التدقيق إلى الأقسام الأكثر احتمالا للمخاطر، أو الأرصدة والعمليات الكبيرة التي تحتل مخاطر أكثر من غيرها، موجها بذلك الجهود إلى الجهات الأكثر حاجة لجهود ونفقات التدقيق.

وإن تضخم حجم الشركات وزيادة عدد فروعها وانتشارها في عدة دول، وتعدد جنسيات المساهمين، وفصل الإدارة عن الملكية، جعل من التدقيق ضرورة ملحة لدى الشركات المساهمة العامة على المستوى العالمي والتي سبق تأسيسها تأسيس الشركات الفلسطينية المساهمة العامة بفترة طويلة من الزمن، الأمر الذي اكسبها خبرات هائلة تفوق الخبرات لدى الشركات الفلسطينية، حيث أصبحت هذه الشركات تسعى إلى تطوير واعتماد التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، الأمر الذي يوضح حاجة الشركات الفلسطينية لإتباع منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

وبما أن التدقيق الداخلي وجد للعمل داخل بيئات مختلفة من النواحي الاجتماعية والمالية وبغض النظر عن حجم المؤسسة وطبيعة عملها وهيكلها التنظيمي، تبدو دراسة واقع تطبيق التدقيق الداخلي

المبني على المخاطر في شركات المساهمة العامة الفلسطينية كمجموعة واحدة وبغض النظر عن حجمها وهيكلها التنظيمي وطبيعة القطاع الذي تعمل فيه (خدمات، أم صناعة، أم البنوك والخدمات المالية، أم التأمين، أم الاستثمار) أمراً ذو جدوى كبيرة.

إن التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تركز عليها المنظمات لما له من اثر في تصميم وتركيز وتطوير نظام الرقابة الداخلية، وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتزايد أهمية التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة لما لها من اثر على سير العمل داخلها وصولاً إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين، وضمان استمرارية العمل فيه والحفاظ على القوة السوقية (بلعالم، 2015).

وقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي حيث شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات في الدول النامية والمتقدمة بالتدقيق الداخلي، وأصبح التدقيق عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها الإدارة في مختلف المجالات، باعتبارها صمام الأمان في يد الإدارة، وأحياناً يتم وصفها بعين الإدارة وأذاتها أو تسمى درع الإدارة (الخطيب، 2009: 161).

لذلك يعد التدقيق الداخلي عنصر فعال للرقابة الداخلية ومن أدواتها الفاعلة في اكتشاف الانحرافات المالية والمخاطر الإدارية وبالتالي تعزيز الثقة بتتبع سير الأموال ومن ثم التأكيد على أن تكون القرارات الإدارية ذات مصداقية في تشخيص الخلل وإتباع الإجراءات الصحيحة في تسيير أمور الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية، والمتتبع لتطور مهنة تدقيق الحسابات في العديد من دول العالم يجد أنها نمت وتطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك لحاجة ملاك المنشآت إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاية المنشأة في استخدام مواردها المتاحة، وتتضح أبرز ملامح هذا التطور في

التعريف الحديث لتدقيق الحسابات من قبل لجنة مفاهيم التدقيق المنبثقة من جمعية المحاسبة الأمريكية (جمعة، 2010).

لذا ينبغي الاعتراف بأن هناك فجوة ثقة كبيرة بين ما تقوم به مهنة المحاسبة فعلاً وما يطمح له المستفيدون من التقارير المالية، فلقد دأبت المجامع المهنية والمؤسسات الدولية منذ زمن في بناء معايير للتدقيق وإجرائها على أساس فلسفة أن المدقق ليس مسئولاً عن اكتشاف حالات الغش والخطأ والتلاعب ما دام أنه أنجز مهمة التدقيق حسب معايير التدقيق المتعارف عليها، كما رسخت هذه الفكرة في أذهان كل المنتمين للمهنة، وأصبحت المصدر الأساسي للدفاع عن المدققين في كل الشركات التي يعملون في نظام تدقيق للحسابات الخاصة بها.

لذلك فإن المحاسبين العاملين في مهنة التدقيق يواجهون في وقتنا الحاضر ضغوطات من المساهمين في الشركات كافة، يريدون منهم تأكيداً على عدم وجود حالات تلاعب وغش مادي، أو حتى في حالة وجودها فإنه يتوقع أن يعمل المدققون على اكتشافها والإبلاغ عنها.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الحد من المخاطر التي تواجه الشركات المساهمة العامة الفلسطينية إلى حدودها المقبولة وذلك بما يعزز من حماية الشركات المساهمة والمساهمين من أجل تدعيم مسيرة استقرارها وتهيئة الظروف لاستمرار نموها.

2.1 مشكلة الدراسة

إن الأهداف الرئيسية للشركات هي الاستمرار والبقاء وتحقيق النمو، وتعظيم الأرباح، والحفاظ على الحصة السوقية، وحيث تقف مخاطر الأعمال عائقاً أمام تحقيق هذه الأهداف خاصة إذا ما ترافقت مع غياب التدقيق الداخلي أو تدني فاعليته، الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم المشاكل التي تواجهها الشركات، ويزيد الأمر سوءاً إذا ما كان التدقيق الداخلي جزءاً من هذه المخاطر، وعلى الرغم من التطورات المتلاحقة

في الأساليب الإدارية في قطاعات الأعمال، إلا أن هذه التطورات لم تجعل مؤسسات الأعمال في منأى عن الأزمات الكبيرة، وقد كانت حالات الانهيار التي شهدتها العالم للشركات وخاصة الشركات الكبيرة منها بمثابة مؤشر هام وكبير على أهمية التدقيق الداخلي وضرورة الاهتمام بالتشريعات والمعايير المهنية التي تنظم هذه المهنة الأمر الذي طرح تساؤلاً مهماً حول دور التدقيق الداخلي في التنبؤ بهذه الأزمات والبدء بتطوير استراتيجيات التدقيق الداخلي الحديث وتطوير أدواته التي تستطيع استطلاع مختلف جوانب عمل المنشآت التي تقوم على تدقيق أعمالها، لذا كانت هذه مرحلة المخاض بالتدقيق الداخلي المبني على المخاطر، ولاعتبار حادثة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر والحاجة للوقوف على مدى تطبيقه في شركاتنا الفلسطينية أتت مشكلة الدراسة التي سيقوم بعرضها الباحث من خلال السؤال الرئيسي الآتي: ما واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

3.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها حيث أنها تتناول موضوع التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، و يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة بالنقاط الآتية:

- 1- تسهم الدراسة في توضيح مفهوم التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، وأهمية مهنة التدقيق، ومفهوم التدقيق الداخلي، والعوامل التي أدت إلى الاهتمام بالتدقيق، ومفهوم وأنواع المخاطر، وأهم التوجهات الحديثة بالتدقيق الداخلي المبني على المخاطر.
- 2- تضيف هذه الدراسة مرجعاً للباحثين في التدقيق الداخلي المبني على المخاطر خاصة ان هناك ندرة في الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي المبني على المخاطر كدراسة شاملة لكافة الشركات المساهمة العامة من كافة القطاعات الاقتصادية _ على حد علم الباحث.

3- تسهم الدراسة في توضيح ملامح التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة

العامة الفلسطينية وكذلك تلقي الضوء على الشركات المساهمة العامة في فلسطين.

4- تجري الدراسة على فئة مهمة من العاملين في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في

بورصة فلسطين وهم المدققين الداخليين لما لهم من دور كبير في حماية هذه الشركات وامتداد

اثر هذه الحماية إلى الاقتصاد الوطني والمجتمع الفلسطيني.

5- في ضوء ما تسفر عنه هذه الدراسة وما ستخرج بها من توصيات يمكن إفادة العاملين في

الشركات المساهمة العامة، والمساهمين، والمتعاملين مع هذه الشركات، وستكون توصيات هذه

الدراسة مهمة لصناع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المنظمة لعمل مهنة

التدقيق.

4.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة استراتيجية

للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

2- معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق

الداخلي المبني على المخاطر.

3- التعرف إلى مدى اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية

لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

4- التعرف إلى آلية عمل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على تطوير مهنة

التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر.

5- معرفة مدى إدراك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لمنهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، ومدى أهميته، وما هي محددات تطبيقه .

6- التعرف إلى الفروق في واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تعزي للمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، التخصص، مدة ممارسة الشركة لنشاطها، رأس مال الشركة، نوع النشاط الاقتصادي، عدد العاملين في دائرة التدقيق).

5.1 فرضيات الدراسة

يسعى الباحث إلى التحقق من صحة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى : تطبق الشركات المساهمة العامة منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

الفرضية الفرعية الثانية: تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

الفرضية الفرعية الثالثة : تعتمد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

الفرضية الفرعية الرابعة: تعمل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر.

الفرضية الرئيسية الثانية: يدرك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية :

الفرضية الفرعية الأولى: هناك إدراك من قبل المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لأهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك إدراك من قبل المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لمحددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، التخصص، مدة ممارسة الشركة لنشاطها، رأس مال الشركة، نوع النشاط الاقتصادي، عدد العاملين في دائرة التدقيق). **وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:**

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير التخصص.

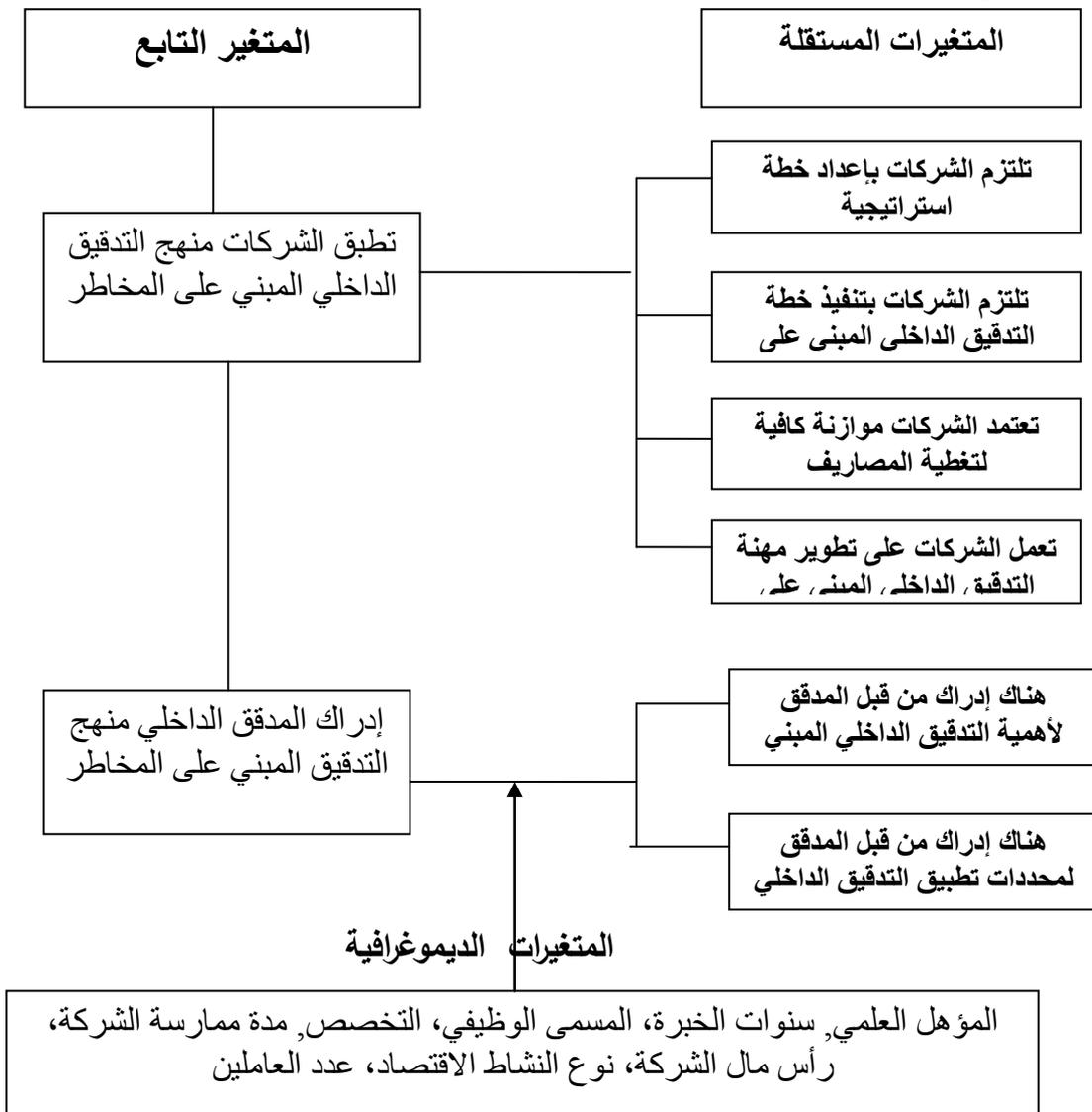
الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها.

الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير رأس مال الشركة.

الفرضية الفرعية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير عدد العاملين في دائرة التدقيق.

6.1 نموذج الدراسة :



7.1 حدود الدراسة

تشتمل هذه الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: يتحدد موضوع الدراسة بمعرفة واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر

في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

الحدود البشرية: المدققين في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين.

الحدود المكانية: الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين .

الحدود الزمنية: العام (2017-2018).

8.1 مبررات اختيار هذا الموضوع

إن أهمية و حداثة التوجه للاعتماد على التدقيق الداخلي المبني على المخاطر يستوجب إلقاء الضوء على واقع التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وكذلك التغيرات المتتالية في مخاطر الأعمال الأمر الذي يستدعي تطوير التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال الاستمرار في مواكبة التطورات الحاصلة على منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، والتعليم والتدريب المستمرين للمدققين الداخليين وكذلك الاستمرار في إعداد الدراسات حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى رغبتني في زيادة المعرفة بموضوع التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، كما أن هذا الموضوع يتناسب مع تخصصي.

9.1 هيكلية الدراسة.

تشتمل الدراسة على خمسة فصول، وهي مقسمة كما يلي.

الفصل الأول: يعرض خلفية الدراسة وتشمل مقدمة الدراسة، ومشكلتها، وأهميتها، وأهدافها، وفرضياتها،

نموذج الدراسة، وحدودها، ومبرراتها، وتفصيل هيكلها.

الفصل الثاني: يتضمن محتويات الإطار النظري، والدراسات السابقة.

الفصل الثالث: يتطرق إلى منهج الدراسة، وأدواته، والمجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، وعينة الدراسة، وخصائصها، وإجراءات التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها، ويبين أيضا التحليل الإحصائي لخصائص العينة.

الفصل الرابع: يعرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من المبحوثين، ثم عرض تلك النتائج، والتحقق من صحة الفرضيات.

الفصل الخامس: يتضمن ملخصاً لمناقشة نتائج الأسئلة، والفرضيات، والاستنتاجات، والتوصيات التي بنيت على نتائج الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول : التدقيق الداخلي

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي المبني على المخاطر

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والتعقيب عليها

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة:

يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث رئيسية: يتناول المبحث الأول منها التدقيق الداخلي، والمبحث الثاني التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، أما المبحث الثالث فقد تناول الدراسات السابقة والتعليق عليها وتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

نتيجة لانتشار العولمة في مختلف دول العالم، والتطور المتزايد والمستمر في أنشطة الشركات، في ظل القوانين والأنظمة والمعايير المحلية والدولية المتبعة حالياً والتي باتت تتسم بمستويات مختلفة من التعقيد والصرامة، فقد أصبح لزاماً على أعضاء مجالس إدارة الشركات وأعضاء جهازها الإداري انتباهاً أكثر وحرصاً متزايداً على ضبط أنشطتها، من خلال فرض، معايير وضوابط أكثر دقة للمحاسبة على نتائج حسن إدارة هذه المؤسسات.

ومهنة التدقيق الداخلي كغيرها من باقي المهن كان لا بد لها من أن تتطور وتتقدم وتواكب التطورات السريعة في بيئة الأعمال، و التطورات التقنية، والقانونية، وغيرها من العوامل التي أثرت في مهنة التدقيق، ونتيجة لهذه التغيرات إلى جانب الخبرات المتراكمة للمدققين الداخليين أصبح التوجه الحديث هو تطبيق منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، لما لهذا المنهج من فوائد تتمثل في زيادة قيمة المنشأة من خلال مساعدتها على تحقيق أهدافها، والتركيز على المخاطر الأهم التي تواجه تحقيق الأهداف الرئيسية للشركة، ومساعدة الإدارة على القيام بمهامها كما تساعد العاملين على القيام بواجباتهم.

لذلك يعد التدقيق الداخلي من أهم العوامل التي تساعد المؤسسات سواء كانت ربحية أو غير ربحية على تطوير أدائها فهي من المهن المهمة التي تلعب دوراً حيوياً في تقدم ورقي الوحدات الاقتصادية والمجتمع، فالمدقق الداخلي يعطي مجلس الإدارة التأكيد على السياسات التي تم اعتمادها وكذلك على حسن إدارة الشركة، حيث تعد المحافظة على أموال الشركة وتحقيق كفاءة استخدامها من الأمور المهمة التي يعتمد عليها استمرار أي شركة ونموها، وظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي كما هو معروف بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والسيطرة على المخاطر التي تلحق بالشركات كافة سواء أكانت خاصة أم عامة (رضوان، 2012).

وكان التدقيق من أكثر مجالات المعرفة تأثراً بالتغيرات التي يشهدها العالم في العقود الأخيرة، فقد أدى توسع وانتشار الاتصالات الالكترونية والحاجة إلى الأعمال المحاسبية والإدارية وما يتبع ذلك من زيادة كفاءة الأعمال الإدارية، والمحاسبية وفعاليتها، إلى خلق تحديات جديدة أمام المدققين لم يألفوها من قبل، فقد أخذت أدلة الإثبات الورقية بالانسحاب من التداول ليحل محلها وسائط الكترونية، كما أدى ارتفاع كفاءة الحاسوب وفعاليتها إلى التخلي عن التقسيم التقليدي للعمل بين الموظفين لتحقيق الضبط الداخلي على عمليات المشروع، واختفت الدفاتر السمكية المسطرة التي كانت توزع على العاملين في الدوائر المالية والمحاسبية حرصاً على حماية أموال المشروع وإحكام الضبط الداخلي على عملياتها، وانتشرت التجارة الالكترونية التي لم تعد تعتمد على المراسلات والفواتير المطبوعة.. الخ، وتوسع نطاق التجارة الدولية بصورة عامة بحيث زادت أرقام التجارة الدولية على أرقام الإنتاج بما يزيد على خمسة أضعاف، وقد كان ذلك بفعل عوامل متعددة ليس أقلها انتشار الشركات المتعددة الجنسيات عابرة القارات، وقد انعكس ذلك على إجراءات التدقيق التي على المدقق استخدامها لمواجهة مسؤولياته المتزايدة التي لم يعد خطر التدقيق كافياً للتعبير عنها وقياسها من خلال محتويات أرصدة الحسابات التي يتم الإفصاح

عنها في القوائم المالية، بل توسع هذا المفهوم عن طريق خطر الأعمال الذي صار أوسع مدى وأصعب على القياس، فلم يعد مقتصرًا على المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية، بل تضمن قضايا سلبية لم تجد طريقها إلى القوائم المالية ، كما تناول قضايا غير مالية سواء أكانت تتعلق بما يجري داخل المشروع أم خلال الصناعة التي يعمل المشروع من خلالها، أو داخل المجتمع الذي يتعامل المشروع مع مؤسساته، أو بفعل الظروف الاقتصادية العامة (القاضي و دحدوح، 2009).

2.2 المبحث الاول التدقيق الداخلي

يعرف التدقيق الداخلي بأنه نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة وعمليات إدارة الخطر، الرقابة، والتوجيه (التحكم) (الوردات، 2013) كما ورد تعريفه في معيار التدقيق الدولي رقم (610) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي أنه نشاط تقييمي ينشأ ضمن المنشأة لغرض خدمتها وتتضمن وظائفه اختبار وتقييم ومراقبة وملائمة وفاعلية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية (دحوح و مراد، 2014).

1.2.2 أهمية التدقيق الداخلي:

نشأ التدقيق الداخلي وتطور مع تزايد الحاجة إليه للمحافظة على الموارد المتاحة وإطمئنان مجالس الإدارة إلى سلامة العمل، وحاجاتها إلى بيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات من أجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الانحرافات ورسم السياسة المستقبلية. ونظراً للتطورات المتسارعة التي مرت بها المجالات الاقتصادية والمحاسبية حول العالم أوجدت ما يحفز مهنة التدقيق نحو التطور والابتكار لمواكبة هذه التطورات المتسارعة والتغيرات في بيئة الأعمال وطبيعة الأنشطة داخل المؤسسات هو الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية وظيفة التدقيق واتساع أهدافها والأنشطة التي تقوم بها (أبو ناهية، 2012).

ويمكن أن تقدم دائرة التدقيق الداخلي للإدارة الخدمات الآتية:

- 1- خدمات وقائية: حيث يقدم التدقيق الداخلي التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها.
- 2- حماية السياسة الإدارية من الانحراف عن التطبيق الفعلي.

3- خدمات تقييمية: حيث يقوم المدقق الداخلي بقياس وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة.

4- خدمات إنشائية: حيث يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراحات التحسينات اللازمة على نظام الرقابة الداخلية واقتراحات لتحسين الإجراءات والسياسات الإدارية (الخطيب، 2009).

2.2.2 أهداف التدقيق الداخلي:

إن هدف التدقيق الداخلي هو اختبار وتقييم وفحص الرقابة الداخلية بشكل دوري ومستمر للتأكد أنها تعمل بشكل صحيح وعلى درجة من الكفاءة، بالإضافة إلى التأكد من وجود عملية إدارة مخاطر فعالة ونظام متكامل للحوكمة (نصار، 2016).

وتطورت أهداف التدقيق الداخلي مع تطور الزمن واختلاف مفهومه بحيث تم تطوير هذه الأهداف حتى يستطيع التدقيق الداخلي مواكبة التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال ومنها:

1- **أهداف التشغيل (النشاط):** وتتعلق بكفاءة وفعالية الأداء وتحقيق الربح المناسب بالإضافة إلى

حماية الأصول والموارد من الاستخدام غير المناسب أو الاختلاس.

2- **أهداف إصدار التقارير المالية :** وتتعلق بإعداد البيانات المالية المنشورة بحيث تكون عادلة و

موثوقة يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين، وان لا تحتوي على أخطاء وتحريفات قد

تجعلها مضللة .

3- **أهداف الالتزام :** وتتعلق بالانصياع للقوانين والتعليمات التي تخضع لها المنشأة وعدم مخالفتها

وذلك في كافة الأنشطة والعمليات كالتسعير والتغليف والتسويق وشؤون العمال وحقوقهم وأسس

التعامل التجاري ، وتجنب التعرض للغرامات والعقوبات التي قد تضر بسمعة المنشأة

أيضا(الطرايرة، 2013).

3.2.2 أنواع التدقيق الداخلي:

هناك العديد من الأنواع التي تندرج تحت إطار التدقيق الداخلي كما حددها شحاته وآخرون (2013)

والتي تتمثل فيما يلي:

1- **التدقيق المالي** : ويقصد به تحليل النشاط الاقتصادي للمؤسسة وتقييم الأنظمة المحاسبية

وأنظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها .

2- **تدقيق الالتزام**: ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية والمالية والتنشغيلية والعمليات للحكم على

جودة و ملاءمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات

والإجراءات.

3- **التدقيق التشغيلي**: ويقصد به المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المؤسسة ،للتأكد من

كفاءة وفاعلية وملاءمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة

الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المنشأة من خلال هذه الوظائف.

4.2.2 خصائص التدقيق الداخلي .

الهدف الأساسي: يهدف التدقيق الداخلي إلى فحص الأنظمة المحاسبية وإجراءاتها والسياسات الإدارية

المرسومة بهدف التحقق من تنفيذها طبقاً لما هو مخطط لها واكتشاف أي انحرافات عن التنفيذ .كما أن

المدقق الداخلي معني بمنع ارتكاب الأخطاء والغش والتلاعب في الدفاتر وفحص وتقييم وسائل الرقابة

الداخلية بقصد تدعيمها وتحسينها واقتراح ما يراه كفيلاً لتعديلها وتطويرها.

نطاق العمل: التدقيق الداخلي قد يتضمن مراجعة تفصيلية شاملة نظراً لما يتاح للمدقق الداخلي من وقت

وإمكانيات تمكنه من تحقيق ذلك.

الجهة التي تعمل لحسابها والمستفيدة من عملها: المدقق الداخلي موظف بالمؤسسة يخضع لسلطة إدارتها وتوجيهاتها، وبالتالي فهو في خدمة الإدارة العليا للمؤسسة، ويسعى جاهداً للوفاء بكل احتياجاتها، واليها يقدم نتائج فحصه ومراجعته.

الجزء من التنظيم الذي يتم تقييمه : التدقيق الداخلي يبدأ بصفة عامة في المجالات المحاسبية والمالية وان كان فحصه وتقييمه غير محدد بالنواحي المالية حيث يمتد إلى المجالات التشغيلية أيضا.

الأساليب المطبقة : تعتمد على معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي وكذلك سياسات وإجراءات المؤسسة.

الاستقلالية : نظراً لأن المدقق الداخلي موظف بالمؤسسة يرتبط بها بعلاقة تبعية وعقد عمل، ولها حق تعيينه وفصله ونقله ومكافئته وترقيته أو تخطيه، فإن استقلاله غير كامل وان كان لا شك انه أكثر استقلالاً نسبياً من الشخص الخاضع للمراجعة في المجالات التي يتم فحصها ومراجعتها.

توقيت الفحص والمراجعة : يقوم التدقيق الداخلي بفحص أنشطة المؤسسة بصفة مستمرة.

طريقة إعداد برنامج العمل : يبدأ المدقق الداخلي برنامج عمله من الخريطة التنظيمية للمؤسسة ومجاله متسع لكل الأنشطة وليس محدد بالنواحي المالية والمحاسبية.

مؤهلات المدقق الداخلي : عادة ما تشتمل على خبرات محاسبية بمعنى أن يكون حاصلًا على درجة في المحاسبة، كما انه نظراً لامتداد نطاق عمل المدقق الداخلي إلى النواحي التشغيلية وتقييم كفاءة الأقسام والإدارات المختلفة فان ذلك بلا شك يتطلب تأهيلاً إضافياً للمدقق الداخلي بحيث يكون على دراية بالنواحي الفنية والإدارية المتخصصة (عبد العال، 2007).

5.2.2 تخطيط التدقيق الداخلي

أ- الخطة الاستراتيجية للتدقيق الداخلي :

خطة التدقيق الاستراتيجية هي خطة عمل التدقيق التي يجب أن تحدد جميع مجالات التدقيق في الشركة، و التأكيد على أن جميع هذه المجالات قد تم تغطيتها من خلال دائرة التدقيق الداخلي خلال سنتين أو ثلاث سنوات، كما أن الخطة يجب أن تبين المجالات التي لن يتم تغطيتها خلال فترة الخطة وما هي الأسباب وراء ذلك، والعوامل التي تحدد أولويات المجالات التي يجب تطبيقها:

1- تحديد أهداف الشركة والمخاطر المرافقة لهذه الأهداف.

2- الموارد البشرية وخبرات المدققين.

3- المناقشات مع لجنة التدقيق والمدير التنفيذي والإدارة العليا، ومناقشات متطلبات تدقيق داخلي

محدد.

4- التغيرات في العمليات مثل فروع جديدة وخطوط إنتاج جديدة والتكنولوجيا الجديدة .

5- التغيرات في بيئة العمل.

6- نتائج آخر عمليات التدقيق.

كما أن خطة التدقيق الاستراتيجية لا يشترط أن تكون فقط فعالة، وكاملة لمراجعة أنشطة الشركة ولكن يجب أن تكون مرنة لتتكيف مع التدقيق ذا الأهداف الخاصة والبحث وكذلك متطلبات لجنة التدقيق أو المدير التنفيذي، أو بناءً على حكم دائرة التدقيق الداخلي المستند إلى نتائج التدقيق (Wehlau et al. 2010).

ب- الخطة السنوية للتدقيق الداخلي

يجب أن تعد دائرة التدقيق الداخلي خطة كل سنة حيث تتضمن، الأهداف والأولويات وجدول زمني والموارد المطلوبة، وأن هذه الخطة هي خطة عامة على الرغم أنها قد تشمل خطط أكثر تفصيل للمدققين الداخليين.

الخطة السنوية هي داعم أولي للخطة الاستراتيجية حيث توفر تفاصيل أكثر عن الأنشطة والموارد البشرية والموازنة التي يجب أن توفر خلال السنة، كما أنها تشكل أسس المراجعة المستمرة لخطة العمل الاستراتيجية، كما يجب أن تحصل على تأييد المدير التنفيذي، إذا كانت دائرة التدقيق الداخلي تتبع إلى لجنة التدقيق فليس هناك داعي لموافقة المدير التنفيذي (Wehlau et al., 2010).

خطة التدقيق الداخلي السنوية يجب أن تتعامل مع تحليل مخاطر الشركة وتحدد التالي:

1- الأنشطة (العمليات) والوحدات التي سوف يتم تدقيقها وطبيعة التدقيق الذي سوف ينفذ خلال

السنة وعمل جدول يوضح ذلك.

2- توقع الأيام التي تحتاجها عملية التدقيق.

3- أي طارئ قد يواجه التدقيق.

4- توزيع الموارد.

5- تدريب وتطوير فريق التدقيق.

6- تحديد ساعات احتياطية أو أيام لمهام تدقيق إضافية مثل تدقيق خاص أو تدريب لم يكن

بالحسابان وأصبح متوفر .

7- تجهيز تقرير دائرة التدقيق الداخلي بشكل سنوي أو دوري أو ربعي.

يجب التنسيق والتشاور مع الإدارة العليا حول التوثيق المناسب للتدقيق الداخلي حتى لا يحدث أي إرباك لعمل التدقيق، لذلك يتم التأكد من أن توقيت عمليات التدقيق لا تتم في أوقات الذروة وان الموظفين الذين يتم التدقيق عليهم موجودين (Wehlau et al، 2010).

6.2.2 المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي:

تعرف معايير التدقيق بأنها المقاييس التي يستطيع المدقق في ضوءها أن يقيم العمل الذي قام به، وأن يتعرف على ما إذا كان قد قام بالواجبات التي التزم بها كعضو ينتسب إلى مهنة المحاسبة والتدقيق، وبنفس المستوى المتعارف عليه بين أعضاء المهنة (أبو سرعة، 2010: 29).

هذا وقد أصدر مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي (IIASB) معايير التدقيق الداخلي في يناير 2013 ووافق المجلس على التغييرات النهائية فيها، حيث وفرت هذه المعايير إطار الأداء وتعزيز عملية التدقيق الداخلي وتنقسم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي إلى.

المجموعة الأولى : معايير الصفات Attribute Standards

وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من قسم التدقيق الداخلي في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي كما يتبين مما يلي:

الأهداف والصلاحيات والمسؤولية: Authority and Responsibility، Purpose

يتطلب تحديد أهداف، وصلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي إثباتها بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير، وعلى المسئول التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق دورياً وأخذ موافقة الإدارة العليا عليها.

الاستقلالية والموضوعية: Independence and Objectivity

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقلاً، ويقصد بالاستقلال هو التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على تنفيذ مسؤوليات المدقق بطريقة غير متحيزة، مع تحقق درجة الاستقلالية

اللازمة للاطلاع بمسؤولياته، كما يتوجب على المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين في قيامهم بعملهم بفاعلية ومهنية، أو أن يتقيدوا بالمعايير الدولية للتدقيق والسلوك المهني وبالقوانين والتنظيمات والضوابط التي تضعها المنشأة.

الكفاءة وبذل العناية المهنية: Proficiency and Due Professional Care

يتوجب على المدققين الداخليين امتلاك الكفاءة والمعرفة والمهارات للقيام بمسؤولياتهم الفردية وبذل العناية المهنية الواجبة.

ضمان الجودة وبرنامج التحسين Program Quality Assurance and Improvement

يجب على مدير التدقيق الداخلي تطوير والحفاظ على برنامج ضمان الجودة والتحسين الذي يغطي جميع جوانب نشاط التدقيق الداخلي (الواردات، 2013).

المجموعة الثانية: معايير الأداء Performance Standards

تتعلق معايير الأداء بتحديد طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس بها، كما تصنف طبيعة الخدمات التي يقدمها، مع أهمية وضع معيار للجودة يمكن من خلاله قياس أداء تلك الخدمات، كما تعطي وصفاً لتطبيق المعايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم المدققين الداخليين وهي تتضمن كلا من المعايير الآتية (protiviti، 62: 2009)

إدارة نشاط التدقيق الداخلي: Managing the Internal Audit Activity

يقصد بإدارة نشاط التدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة وأن يدار نشاط التدقيق الداخلي بفعالية لضمان أن يضيف قيمة للمنشأة. وأن نتائج عمل التدقيق الداخلي تعمل على نحو فعال في تحقيق الغرض والمسؤولية المدرجة في ميثاق التدقيق الداخلي والمعايير، مع مراعاة الإفصاح عن أثر أية قيود على الموارد، والتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية، ومستغلة بفعالية لإنجاز الخطة الموافق عليها وأنها تسهم في فعالية وكفاءة الإدارة وإدارة المخاطر ومراقبة العمليات.

طبيعة العمل: Nature of Work

يتعين أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم إجراءات العمل بما يسهم في تحسين الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات التحكم باستخدام أسلوب منهجي ومنضبط.

التخطيط للمهمة Engagement Planning

حدد هذا المعيار ضرورة وضع خطة لكل مهمة من قبل المدقق الداخلي وأهداف كل منها وتحديد المخاطر المهمة الخاصة بالوحدة محل التدقيق، كما يجب على المدققين التأكد من أن نطاق المهمة كاف لتحقيق الأهداف الخاصة بالمهمة وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها، وتطوير برامج العمل بصورة مستمرة.

تنفيذ المهمة Performing the Engagement

يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات اللازمة لتنفيذ المهمة وتحليل وتقييم وتوثيق معلومات كافية وضرورة وجود إشراف للتأكد من تحقيق أهداف المهمة.

إيصال النتائج Communicating Results

يتعلق هذا المعيار بضرورة قيام المدققين الداخليين بإيصال نتائج المهمة، وان تشمل هذه العملية أهداف المهمة، ونطاقها فضلا عن التوصيات، ويجب أن تتصف عملية الإيصال بالدقة والموضوعية، والإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير وأثر ذلك على مهمة التدقيق، مع تحديد المتطلبات والالتزام بها عند إعداد وإبلاغ النتائج.

رصد مراحل الانجاز Monitoring Progress

يتوجب على إدارة التدقيق الداخلي وضع نظام لمتابعة النتائج التي يتم إيصالها للإدارة، وكذلك التأكد من أن الإدارة التنفيذية قررت تحمل مسؤولية عدم إتخاذ إجراءات المعالجة اللازمة على نتائج تقارير التدقيق.

التواصل لقبول المخاطر Communicating the Acceptance of Risk

يتضمن هذا المعيار تحديد مسؤولية مجلس الإدارة بالإقرار عن مستوى المخاطر المقبولة، وبالتالي فإن معايير الأداء تهتم بما يجب أن يكون عليه أداء إدارة التدقيق الداخلي بدءاً من وضع الخطة التدقيقية وانتهاءً بالإبلاغ عن نتائج هذا الأداء ومتابعته.

المجموعة الثالثة: معايير التنفيذ Implementation Standards

تحدد معايير التنفيذ (التطبيق) الضوابط والإجراءات الواجب مراعاتها لمتابعة الأداء من خلال تقديم إرشادات وإجراءات ملزمة حول تطبيق هذه المعايير وفقاً للآتي:

- اختبارات الالتزام.
- التحقيق بالغش والاحتيال.
- التقييم الذاتي للرقابة (الواردات، 2013: 64).

7.2.2 العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالتدقيق الداخلي وهي كالآتي:

- 1- كبر حجم الشركات وتعدد عملياتها.
- 2- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالشركات.
- 3- حاجة إدارة الشركات إلى بيانات دورية دقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات.
- 4- حاجة إدارة الشركات إلى حماية وصيانة أموال المشروع من الغش والسرقة والأخطاء.
- 5- حاجة الجهات والمؤسسات وغيرها إلى بيانات دقيقة من أجل التخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية والتسعيرة .
- 6- تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى إختبارية تعتمد أسلوب العينة الإحصائية (أبو شعبان، 2016).

3.2 المبحث الثاني التدقيق الداخلي المبني على المخاطر

بينت الأزمات التي ظهرت، والمخالفات المحاسبية التي حدثت مثل قضية أنرون ووردكم، الحاجة إلى اكتشاف المخاطر التي ستواجه الشركة في المستقبل والاستعداد لإدارة هذه المخاطر، وحتى تستفيد الإدارة من إدارة المخاطر على أكمل وجه للوصول الأهداف العليا للمؤسسة وإضافة قيمة للمؤسسة.

كان لابد من تطوير مهنة التدقيق الداخلي والوصول إلى أحدث التوجهات في التدقيق الداخلي وهو التدقيق الداخلي المبني على المخاطر الذي يزيد من إمكانية الوصول إلى الأهداف المرجوة من التدقيق الداخلي و التركيز على المخاطر التي تواجهها المؤسسة.

يعتبر دور التدقيق الداخلي في المؤسسات دور فعال لضمان الكفاءة والفعالية في القطاع المالي والتشغيلي فالتدقيق الداخلي بحكم تعريفه يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة، وتحسين عملياتها، وأشارت التعريفات المعاصرة إلى أهمية دور التدقيق الداخلي في توفير نهج منضبط ومنهجي للتقييم والمساهمة في فعالية إدارة المخاطر والرقابة، كما يقوم التدقيق الداخلي بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على إن مخاطر المؤسسة تدار بفاعلية، وكذا من خلال التحسينات التي يقدمها في مجال إدارة المخاطر (أبو شعبان، 2016: 28).

حيث يهدف منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر إلى توسيع نطاق تركيز مدقق الحسابات من مخاطر التدقيق المعروفة إلى وجود انحراف في البيانات والأنظمة المالية وعلى الرغم من اختلاف طبيعة أعمال الشركات وتفاوتها، فإن مخاطر الأعمال تتحدد في هذه الشركات بشكل متشابه، باعتبار إن الأسباب التي تعمل على منع الشركة من تحقيق أهدافها متشابهة، وهذه المخاطر تكمن في بيئة الأعمال والعمليات التشغيلية والمراقبة، الأمر الذي يتطلب من المدقق أن يدرك ويتفهم عمل الشركة قيد التدقيق، للوصول إلى استنتاجات، واستخلاصات تتعلق بفاعلية واستمرارية هذه العمليات التشغيلية (إبراهيم، 2009).

1.3.2 مفهوم التدقيق الداخلي المبني على المخاطر:

عرفت المخاطر على أنها احتمال التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع) وهي تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبأ بها (البيجرمي، 2011: 21).

و عرف إبراهيم (2009: 29) التدقيق المبني على المخاطر على أنها منهجية جديدة في التدقيق تعتمد على تقييم المخاطر الداخلية والخارجية في مؤسسات الأعمال بشكل مستمر مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحديد هذه المخاطر وإدارة السيطرة عليها هو من مسؤولية جميع العاملين في المؤسسات في مختلف المستويات للوصول بها إلى مستويات مقبولة وبشكل مستمر أيضا.

كما وعرّفت بأنها الإجراءات المتبعة لدى إدارة التدقيق الداخلي لتوجيه جهود التدقيق نحو المناطق الأكثر خطورة في المؤسسة سواء على مستوى مراكز العمل من دوائر وفروع وشركات تابعة أو على مستوى الأنشطة ضمن مركز العمل الواحد وتمت الإشارة إلى نماذج تطبيق التدقيق المبني على المخاطر في أعمال التدقيق الداخلي (الرمحي، 2010: 84)

كما عرّف التدقيق الداخلي المبني على المخاطر انه منهج التدقيق الذي يقوم على تحديد شكل مخاطر الأعمال، وبشكل عملية التدقيق بناءً على طبيعة هذه المخاطر، وتوزيع موارد التدقيق بناءً على هذه المخاطر لتطوير فعالية التدقيق (Vahit et al., 2014) كما ورد في (Keskin، 2010).

2.3.2 مهام التدقيق الداخلي المبني على المخاطر :

هناك العديد من المهام التي يجب أن يطلع عليها الأشخاص المكلفون بمهام التدقيق الداخلي أهمها

1- مساعدة الإدارة : يعد التدقيق الداخلي نشاط موضوعي واستشاري حيث انه يوفر المشورة والمساعدة للإدارة بطريقة تتناسب مع احتياجاتها، إلى جانب دوره الأساسي في توفير تأكيد موضوعي ما إذا كانت المؤسسة تدير أو لا تدير المخاطر بشكل جيد، بالإضافة إلى دوره في تقديم الاستشارة الإدارية اللازمة لخدمة المؤسسة بهدف تحسين وتطوير أدائها.

2- زيادة قيمة المؤسسة : يعد التدقيق الداخلي عنصراً فاعلاً في زيادة قيمة المؤسسة بحيث يشكل قاعدة لخدمة العملاء من خلال المنافع التي يؤديها لكافة الأطراف المتعاملة معه، لذلك ينبغي أن تكون القيمة المضافة من قبل المدقق الداخلي راسخة في أذهانهم لتكون بمثابة الموجه إلى سلامة الأداء.

3- تحسين عمليات المؤسسة : يعمل التدقيق الداخلي على تحسين عمليات المؤسسة فلم تعد مهمة المدقق الداخلي هي التفتيش والفحص، وإنما المساهمة في التحسين المستمر للمؤسسة.

4- المساعدة على تحقيق أهداف المؤسسة : يساعد التدقيق الداخلي المؤسسة على تحقيق أهدافها باعتباره ركناً أساسياً من متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر التي تهدد أهداف المؤسسة، فضلاً عن دوره في البحث عن نجاح المؤسسة على المدى الطويل.

5- تقييم وتطوير عمل المؤسسة : تقوم عملية التدقيق الداخلي على مقارنة ما هو مخطط بما هو فعلي لضمان مراقبة جيدة يتوجب استخدام تقنيات التقييم التي يتم تطبيقها بطريقة مهنية ونزيهة لتعطي نتائج موثوق بها، كما تساعد عملية التقييم في تحسين عمليات المؤسسة، إلا أن العديد من المدققين الداخليين يهملون جانب تقييم العمل عند عملية التدقيق فيكتفوا بطرح بعض الأسئلة

على الموظفين ويقومون بفحص مجموعة من السجلات وبذلك تكون النتائج غير موثوق بها

(Pickett)، (315-314: 2010)

3.3.2 أهمية منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر:

يدفع منهج التدقيق القائم على المخاطر المدقق إلى التوسع في فهم نشاط العميل ومجال الأعمال كأفضل وسيلة لكشف مخاطر الغش وفشل الأعمال والذي ينعكس إيجاباً على مستوى جودة التدقيق المطلوب، ويلبي احتياجات المصالح المختلفة في الحصول على تدقيق حسابات مرتفع الجودة، إمكانية تأثير هذه المخاطر بشكل مباشر أو غير مباشر في وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية

(Danjou، 2011).

4.3.2 أنواع المخاطر:

هناك العديد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أية منشأة سواء بالنسبة إلى عملياتها أو أصولها والتي تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها:

المخاطر الائتمانية: تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية وتتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية منها (المدهون، 2011: 31).

أ- العوامل الخارجية:

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
- تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

ب- العوامل الداخلية:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.
- عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة.
- ضعف سياسات التسعير.
- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها (رضوان، 2012: 32).

مخاطر التشغيل: يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي، الاحتيال المالي، التزوير، تزيف العملات، السرقة، السطو، الجرائم الالكترونية (شرودة، 2014: 39).

مخاطر السوق: تعرف مخاطر السوق بمخاطر التعرض إلى الخسائر الناتجة عن عوامل السوق وتشمل المخاطر الآتية:

أ- **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي تنشأ عن تقلبات أسعار الفائدة بما قد يؤدي إلى تحقيق خسائر

لملموسة في حالة عدم تناسق أجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول وتتصاعد مخاطر

أسعار الفائدة في حالة عدم توافر نظام معلومات لدى الشركة (Arens، 2012: 260).

ب- **مخاطر التسعير:** تنشأ عن التغير في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية،

وهناك عوامل خارجية وداخلية تؤثر في مخاطر التسعير وهي تتمثل في:

- العوامل الخارجية في الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة.

• العوامل الداخلية بالوحدة الاقتصادية نفسها وهي تنقسم إلى ما يلي (الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية، نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية، خصائص الوحدة الاقتصادية، تشغيل الوحدة الاقتصادية).

• **مخاطر أسعار الصرف:** تنشأ مخاطر أسعار الصرف عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة على حدة أو بالنسبة إلى إجمالي مركز العملات ، وعن التحركات غير الموازية في أسعار الصرف.

• **مخاطر السيولة:** تنشأ نتيجة عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير بدون تحقيق خسارة ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلية عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة (رضوان، 2012).

تحديد المخاطر: هو كل ما قد يؤثر على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها ويعود لأسباب مختلفة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، وفي ضوء الأهداف السابقة يجب على الإدارة تحديد وتقييم المخاطر ووفقاً للمنهجية الآتية:

1- تحديد المخاطر الممكنة، وتعتمد أنواع المخاطر الرئيسية على العديد من العوامل كطبيعة النشاط والانتشار الجغرافي ودرجة المنافسة، وفيما يلي بعض الأمثلة على المخاطر التي قد تؤخذ بعين الاعتبار:

أ- خسارة للسمعة أو الشهرة.

ب- انقطاع أو توقف العمل.

ت- قرارات إدارية خاطئة.

ث- الغش والاختلاس : وقد يكون الاحتيال من خلال التلاعب بالبيانات المالية لتعكس وضع مالي ونتيجة أعمال مغايرة للواقع الفعلي (وهو ما يسمى بغش الإدارة) أو من خلال اختلاس الأصول واستخدامها لمنافع خاصة (وهو ما يسمى بغش الموظفين).

ج- عقوبات قانونية .

ح- زيادة تكاليف أو خسارة إيرادات.

خ- وضع تنافسي غير ملائم.

2- تحديد تأثير الخطر (قيمة الخسارة المتوقعة) وعادة ما تقاس المخاطر نوعيا (منخفض، متوسط، مرتفع).

3- تحديد احتمال حدوث الخطر، وعادة ما يأخذ الاحتمالات الآتية (منخفض، متوسط، مرتفع).

4- تحديد كيفية إدارة المخاطر (الإجراءات الواجب اتخاذها) وعند اختيار هذه الإجراءات تؤخذ

الاعتبارات الآتية:

أ- تكلفة إجراء التعامل مع الخطر: بعض الإجراءات قد تمنع الخطر أو تلغي أثره كالتحوط

والتأمين، وبعضها قد يحد من الخطر ولكن لا يلغيه، وبعضها قد تفوق كلفته المنفعة منه وعندما

يعتبر الخطر مقبول.

ب- يجب وضع الإجراءات التي تؤكد تطبيق خطط إدارة المخاطر (النشاطات الرقابية) (الطرايرة،

(2013).

5.3.2 استقلالية وموضوعية المدقق عند قيامه بأنشطة تتعلق بإدارة المخاطر:

يعتبر المدقق الداخلي احد أركان نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة فهو يعمل على خدمة الإدارة للتأكد من تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، لذا فيجب المحافظة على استقلاليته من خلال الأمور الآتية:

- 1- ينبغي المعرفة بأن عملية إدارة المخاطر تقع على عاتق الإدارة وليست من مسؤوليات المدقق.
- 2- أن يتم توثيق طبيعة مسؤوليات التدقيق الداخلي ومهامه في ميثاق التدقيق الداخلي ويتم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق.
- 3- يجب أن يتجنب المدقق الداخلي القيام بإدارة أي من المخاطر لمصلحة الإدارة.
- 4- يجب على المدقق الداخلي ألا يتخذ قرارات بشأن إدارة المخاطر إنما عليه أن يقدم النصائح لدعم قرارات الإدارة المناسبة وتحدي قرارات الإدارة غير المناسبة.
- 5- ينبغي على المدقق الداخلي تجنب تقديم ضمانات موضوعية بشأن أي جزء من عملية إدارة المخاطر التي كان مسئولاً عنها أو شارك بالإشراف عليها.
- 6- يجب على المدقق الداخلي أن يبين أن المهام الموكلة إليه بشأن إدارة المخاطر هي مهام استشارية وليست تنفيذية (IIA، 6 : 2009).

6.3.2 العلاقة بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي:

هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما وهذا يتطلب وضع سياسة لضمان تدفق البيانات والمعلومات بين كلا الطرفين فيجب على إدارة المخاطر أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في اجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع استراتيجية لإدارة المخاطر في

الشركات، وينبغي أن تسمح له بالدخول إلى قاعدة البيانات الخاصة بها لتحقيق المشاركة وتقديم المشورة لإعداد نظام محكم لإدارة المخاطر في الشركات.

كما ينبغي على إدارة المخاطر المتطورة أن يكون لها نموذج خاص لعملياتها أي بمثابة خارطة طريق تحدد الملامح الأساسية لعملية إدارة المخاطر في مراحلها المختلفة وهذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق الداخلي، فعملية إدارة المخاطر تتألف من خمس مراحل تشغيلية هي: التخطيط، التحديد، والتحليل، الضبط، والمراقبة، فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة المخاطر، حيث يتم الاستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل فكلاهما يعكس أنشطة الآخر لذلك قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما (أبو شعبان، 2016).

وفي أحيان كثيرة يحدث خلط ما بين دور ومسؤوليات، وأهداف كل من إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وينتج عن هذا الخلط النتائج الآتية:

- 1- حدوث خلافات حول المهام ونطاق العمل.
 - 2- ازدواجية في المدخلات والمخرجات والعمل الميداني.
 - 3- انخفاض مستوى الثقة من قبل الإدارة والموظفين في المؤسسة.
 - 4- انخفاض فاعلية التقارير من كلا الجهتين.
 - 5- التحول إلى وضعية المنافسة أو الجزر المعزولة.
- على الرغم من ذلك فإن الاختلاف واضح بين هدف التدقيق الداخلي: وهو اختبار وتقييم وفحص الرقابة الداخلية بشكل دوري مستمر للتأكد أنها تعمل بشكل صحيح وعلى درجة من الكفاءة، بالإضافة إلى التأكد من وجود عملية إدارة مخاطر فعالة ونظام متكامل للحوكمة.

والهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو التأكد أن المؤسسة قادرة إلى التعرف على مصادر المخاطر التي من الممكن أن تواجهها، وقادرة على تحديدها وتقييم مستوياتها بحيث يتم الاستعداد الكلي لمواجهتها بهدف تقليل احتمالية الحدوث وأثار الحدوث (نصار، 2016).

7.4.2 أهم التوجهات الحديثة في التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

إن مفهوم التدقيق التقليدي عفا عليه الزمن، حيث يحتاج المدققون الداخليون إلى التركيز على المخاطر الجوهرية لكي يصبح دورهم أكثر تأثيراً.

تقوم خطة التدقيق التقليدية على أن يقوم مسؤول التدقيق الداخلي بإجراء تقييمين للمخاطر الأول عند إعداد خطة التدقيق الداخلي بهدف تحديد العمليات والمواقع ووحدات العمل التنظيمية التي يجب تدقيقها، والثاني عند بدء كل مهمة تدقيق بحيث يتسنى لمسؤول التدقيق تحديد المخاطر وتقييمها في كل مجال خاضع للتدقيق، وتبدو ملامح التدقيق الداخلي الحديثة كالاتي:

أ- التخطيط الحديث للتدقيق القائم على المخاطر المعني بتحديد المخاطر العليا التي

تواجه تحقيق أهداف المؤسسة:

إن منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر يسعى إلى المساعدة في المجالات ذات الأهمية لمجلس الإدارة والإدارة العليا والمؤسسة، وحتى يكون التدقيق الداخلي " ذو صلة ومناسبا " وهو مصطلح يتزايد استخدامه للتساؤل عما إذا كان التدقيق الداخلي يركز على الأهداف الأكثر احتياجاً للمؤسسة، فمن المهم التأكد أن المهام التي سيؤديها للمؤسسة تركز على المخاطر التي تهمها في الوقت الحاضر.

وان التوجه الحديث يسعى إلى استخدام نهج يقوم على تحديد المخاطر العليا التي تواجه تحقيق أهداف المؤسسة ثم تحديد المهام التي سيتم إجراؤها للتأكد من أن الضوابط كافية بخصوص تلك المخاطر وتقديم التوصيات عند ما تكون الضوابط غير كافية (ماركس، 2015).

وتقف عدة تحديات أمام الشركات تمنعها من تطبيق هذا المنهج ومنها:

1- العقلية التقليدية التي يتمسك بها مدير التدقيق ولجنة التدقيق.

2- الاعتماد على عمليات تخطيط التدقيق التي وضعتها الجهات التنظيمية أو مزودو البرامج التقنية

للتدقيق المبنية على النهج التقليدي للتدقيق.

لذا توجب على مدير التدقيق تدريب نفسه وموظفيه ولجنة التدقيق والإدارة العليا من أجل تطبيق النهج

الحديث وكذلك كي لا تكون البرامج التقنية عقبة أمام تطور مهنة التدقيق الداخلي.

لذا يجب أن تكون خطة التدقيق مصممة لمعالجة المخاطر الرئيسية التي تواجه المؤسسة كما ينبغي

القضاء على خطة التدقيق التقليدية التي تتطلب تقييم مستويات المخاطر استناداً إلى مفهوم التدقيق

التقليدي ومن ثم إجراء عمليات التدقيق للضوابط المصممة للتصدي للمخاطر التي تتعرض لها لتحقيق

أهداف مجالات التدقيق والمواقع ووحدات الأعمال، وسيحل محله نهج حديث قائم على المخاطر بحيث

يتم تحديد المخاطر الأكثر أهمية للمؤسسة، بدلاً من التركيز على المخاطر التي تتعرض لها أهداف

العمليات أو وحدات الأعمال أو المواقع، وسوف تركز عمليات التدقيق على أهداف المؤسسة، حيث قد

يؤدي تطبيق خطة التدقيق المستند على منهج التدقيق القديم بدلاً من الخطة المستندة على المخاطر

العليا التي تواجه المؤسسة إلى تركيز التدقيق على مخاطر غير هامة، فعندما يقدم المدققون الداخليون

تأكيدات وآراء حول المخاطر ذات الأهمية فإن عملهم يمثل أهمية للإدارة العليا، بدلاً من النظر إلى

التدقيق على أنه نشاط يضيف مهام إلى قائمة مهام الإدارة (ماركس، 2015).

ب- التدقيق الداخلي المستمر.

يعرف التدقيق المستمر بأنه طريقة يتبعها المدققون لأداء أنشطة متعلقة بالتدقيق بصفة أكثر استمرارية أو متواصلة وهنا تبدو الأهمية المتزايدة للتدقيق المستمر حيث يهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها، ولتحقيق هذه المهمة الأساسية، فمن الواضح أن إطار عمل التدقيق الذي يجري كرد فعل على أحداث سابقة ويعتمد إلى حد ما على كادر التدقيق والتحقق اليدوي من خلال فحص عينات ممثلة صغيرة وصحيحة إحصائياً لن يكون قادر على مساعدة إدارات التدقيق كثيراً في إضافة قيمة إلى المؤسسة في المستقبل و تحقيق أهدافها، فأن ما تحتاجه إدارات التدقيق الداخلي هو إطار عمل قائم على المخاطر يتم توظيفه في بناء خطة تدقيق داخلي شاملة بطريقة كاملة ومتسقة ومستمرة، إذا كان سعي المؤسسات اليوم إلى تعزيز الأداء المؤسسي و الحوكمة المؤسسية حقيقياً سواء بصورة استباقية أو كردة فعل، فإن إدارة التدقيق الداخلي تحتاج إلى تطوير أعمالها وأساليبها من اجل تحقيق مهمتها الأساسية حيث أن المهمة الأساسية لأي إدارة تدقيق داخلي سواء كانت كبيرة أو صغيرة كما يوضح معهد المدققين الداخليين، هي تقديم التأكيدات المستقلة والموضوعية والخدمات الاستشارية التي تهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين العمليات ومساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال تطبيق منهجية منضبطة في تقييم كفاية الضوابط وتحسين كفاءة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وفي ظل تغيير المخاطر على نحو سريع فإن على التدقيق الداخلي مواكبة السرعة التي تتقدم وتتطور بها المؤسسات، أنه من المتوقع تضاؤل قيمة منهجية التدقيق القائم على فحص وتقييم الضوابط الرقابية والتي سيطرت على التدقيق الداخلي وسوف يوفر التدقيق الداخلي لعملائه (مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية) تأكيدا متواصلا بأن تلك المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف تخضع لعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الملائمة والفعالة، إن تقديم هذا التأكيد المتواصل يحتاج بشكل

رئيسي إلى تقييم وفحص مستمر للمخاطر والضوابط الرقابية حيث سيقبل الاعتماد على تنفيذ مهام التدقيق التقليدية ويزداد الاعتماد بشكل أكبر على منهجيات التدقيق المستمر (ماركس، 2015) وإن مبررات تطبيق التدقيق الداخلي المستمر هي:

1- تقديم التأكيد المستمر للمخاطر بأعلى كفاءة وأكثر فعالية، ويركز على المخاطر الرئيسية الحالية والناشئة المتعلقة بالعمليات ورفع التقارير والامتثال.

2- تحقق شامل من مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلي الحالي مع أخطار فوري في حال تعطل نظام الرقابة.

3- التعرف الفوري على حالات عدم الامتثال للقوانين والتعليمات الخارجية عبر الأنظمة التقنية والمناطق الجغرافية المتنوعة بالإضافة إلى تمكين المؤسسة من تقليل تكاليف الامتثال بمرور الوقت.

4- الحد من عمليات عدم الامتثال بسبب نشاط التدقيق الذي يتم بصورة دورية أو شبه دورية .

5- تغطية أكبر للمخاطر والضوابط بواسطة التدقيق الداخلي في حدود الموازنة.

التدقيق المستمر هو الطريق نحو التقدم، وبينما قد يكون ضمن أحدث التطورات في مهنة التدقيق الداخلي اليوم فمن المتوقع أن يصبح قريباً أحد أهم الوسائل التي تبقى بها مهنة التدقيق الداخلي وثيقة الصلة بمؤسسات المستقبل، ويشمل التدقيق المستمر على العنصرين الرئيسيين التاليين:

• التأكيد المستمر للمخاطر: هو تقديم تأكيد مستمر بأن المؤسسة تتعامل مع كافة المخاطر

الرئيسية التي تواجهها حالياً والمخاطر الناشئة بما في ذلك مخاطر الامتثال ومستوياتها.

• التأكيد المستمر للضوابط الرقابية: تقديم تأكيد مستمر بأن كافة الضوابط الرقابية المصممة

للتعامل مع المخاطر الرئيسية الحالية والناشئة، بما في ذلك الضوابط التي تتعامل مع مخاطر

الاحتيايل تم وضعها وتأسيسها وتعمل بالطريقة المناسبة كما خطط لها (بافري، 2015).

إن معنى تدقيق مستمر لا يعني تدقيق 24 ساعة يومياً ولا 365 يوماً في السنة وإنما عملية أكثر استمراريةً وتكراراً لتحديد المخاطر الرئيسية وتقييمها لتحقيق الأهداف ومراقبة التفسيرات على اختلاف مستوياتها وفحص أكثر للضوابط الرئيسية التي تتعامل مع تلك المخاطر وعلى نفس القدر من الأهمية تقدم تقارير بالنتائج، إن التدقيق المستمر يراقب المخاطر الحالية والناشئة و يعمل على :

1-مراجعة (مراقبة) البيانات التي تعمل كمؤشر على مستوى وعوامل المخاطر.

2- المعاملات التي خضعت بالفعل إلى احد الضوابط .

أن المراجعة أو المراقبة المستمرة للبيانات الخاصة بعوامل المخاطر الرئيسة هي الوسيلة التي يقدم بها التدقيق الداخلي تأكيداً على المعاملات التي تم إخضاعها للضوابط الرئيسة وهي خط دفاع إضافي، لا يقدم فقط مستوى أكثر شمولية من التأكيد المستمر للضوابط، وإنما يزيد أيضاً بشكل ملحوظ من احتمالية الكشف في الوقت المناسب عن أي معاملات تم فيها تجاوز الضوابط الرقابية أو عمليات احتيال. وأن تطبيق التدقيق المستمر لا يعني بالضرورة استخدام التكنولوجيا فقط بل يمكن تطبيقه بوسائل غير تكنولوجية مثل الحضور الشهري الفعلي للتدقيق الداخلي لعملية إحصاء الأسهم (بافري، 2015).

ج- تطوير دور المدقق الداخلي ليصبح مستشاراً موثقاً به:

أن التدقيق الداخلي وطبيعته هو مقدم توكيد، فعندما يتعدى دوره التقليدي يصبح التدقيق الداخلي قادراً على أن يضيف قيمة لنشاطات المؤسسة من خلال التركيز على المخاطر الأهم التي تواجه تحقيق هذه الأهداف، لذلك يتعين على التدقيق الداخلي بناء المعرفة والمهارات وفهم نشاطات المؤسسة حتى يكون مستشاراً موثقاً به لدى الإدارة العليا، ويتجاوز مدير التدقيق الدور التقليدي له وتصبح دائرة التدقيق من أهم الوظائف التي تستقطب اهتمام الأداة العليا (الظاهري، 2015).

هذا ويرى الباحث أن التدقيق الداخلي المبني على المخاطر هو وليد الحاجة إلى تحصين المؤسسات من المخاطر الحالية والمستقبلية، من أجل تمكينها من تحقيق أهدافها وكان ضرورة ملحة بعد الأزمات

التي ظهرت في عالم الأعمال بالإضافة إلى التغيرات السريعة في بيئة الأعمال المتمثلة في نواحي متعددة منها ما يتعلق بالتوسع السريع للشركات في الأسواق المحلية والعالمية، وازدياد حجم الشركات في صورة فروع متعددة امتدت على مساحة جغرافية واسعة رافقها تغييرات على الهيكل الإداري للشركات حيث زاد الاعتماد على اللامركزية في عصر السرعة والمنافسة الشديدة، كل هذا رافقه ازدياد حجم المخاطر وتنوعها، وتنوع أساليب الغش والاختلاس والاحتيال.

أن التدقيق الداخلي المبني على المخاطر لا يقف عند حد كونه التطور الأخير في عالم التدقيق بل هو بمثابة مؤشر على حقيقة هامة أن التدقيق يجب أن يكون حالة من اليقظة الدائمة للمخاطر الحالية والمستقبلية على السواء، لأن التطور الحاصل حالياً في عالم الأعمال والتكنولوجيا لن يقف عند هذا الحد، حيث يحمل المستقبل القريب العديد من المفاجآت التي توجب على دائرة التدقيق الداخلي الاستعداد التام لكل ما هو جديد.

والتدقيق الداخلي كمنهج جديد قد اثبت نجاعته بعد تطبيقه في المؤسسات كافة بغض النظر عن حجمها والهيكل التنظيمي لها، ومدى اعتمادها للمركزية أو اللامركزية، وبغض النظر عن إذا ما كانت مؤسسة ربحية أو غير ربحية، وعن طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تعمل ضمنه الشركة.

وكما يرى الباحث أن فاعلية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر جاءت من خلال امتياز التدقيق الداخلي المبني على المخاطر عن التدقيق الداخلي التقليدي، بصورة جلية وواضحة في عدة جوانب سواء في زيادة قيمة للمنشأة أو حمايتها من المخاطر من خلال التركيز على المخاطر الأكثر أهمية، ومن خلال التوزيع الأمثل لموارد التدقيق الداخلي من خلال إعداد الخطط الاستراتيجية، والسنوية

ويظهر الجدول التالي مقارنة بين منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر ومنهج التدقيق الداخلي التقليدي.

ويقارن الباحث بين منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر والتدقيق الداخلي التقليدي

التدقيق الداخلي التقليدي	التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	
تعد خطة التدقيق بناءً على المدة الزمنية منذ آخر عملية تدقيق	تعد خطة التدقيق بناءً على تحديد أولويات المخاطر حيث يتم تغطية الوحدات الأكثر خطورة أولاً	1
قد لا يتم تغطية بعض المخاطر الهامة في برنامج التدقيق	يعطي تأكيداً عن جدوى إدارة أهم المخاطر	2
يركز على القصور في الإجراءات الرقابية وحالات عدم الالتزام بالسياسات وإجراءات العمل	يركز على المخاطر غير المسيطرة عليها و على إبقاء الاهتمام بالمخاطر المسيطرة عليها بشكل دائم	3
يسعى لفهم طبيعة عمل الوحدات من خلال تتبع مرحل العمل و دليل الإجراءات و السياسات	يسعى لتعميق فهم عمل الإدارات من خلال ورشات العمل و اللقاءات	4
توزيع موارد التدقيق الداخلي بغض النظر عن درجة المخاطر المرتبطة بمجالات التدقيق	الاستخدام الأمثل لموارد التدقيق الداخلي من خلال التركيز على مجالات التدقيق الأكثر خطورة	5
لا يتم التنسيق مع الإدارات الأخرى حول درجة المخاطر	يعمل على تحديد أهمية المخاطر خلال مرحلة تقييم المخاطر التي يتم بالتنسيق مع الإدارات الأخرى	6
بناءً على مبدأ التكلفة فإن منفعته اقل نسبياً من منفعة التدقيق المبني على المخاطر	بناءً على مبدأ التكلفة والمنفعة فإن منفعته اكبر نسبياً من منفعة التدقيق التقليدي	7

كما يرى الباحث إن دراسة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر تبدأ من دراسة المخاطر نفسها حيث أن أول خطوة في التدقيق الداخلي المبني على المخاطر هي تحديد المخاطر، وتبدأ بالتركيز على المخاطر الأهم التي تؤثر على تحقيق الأهداف الرئيسية ومن ثم تقييم هذه المخاطر ومتابعة إدارة هذه المخاطر، لذا كان من الضرورة تأهيل المدققين الداخليين بالمهارات الكافية التي تمنحهم الإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر، والتدريب المستمر الذي يواكب كافة التغيرات ذات الصلة بالمخاطر.

إن مخاطر الأعمال تزداد بازدياد طموح الإدارة بالتوسع وزيادة حجمها وامتداد نشاطها إلى أسواق جديدة محلية وعالمية وتنوع أعمالها و بالنظر إلى هذه العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات وحجم المخاطر نجد

أن فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر تتمثل في قدرتها على السيطرة على هذه المخاطر مما يزيد من إمكانية تحقيق أهداف وطموحات الإدارة.

4.2 المبحث الثالث الدراسات السابقة

1.4.2 الدراسات العربية :

دراسة (الرجوب، 2017) اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة عمان

هدفت الدراسة إلى توضيح اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة عمان، ويتألف مجتمع الدراسة من مدراء ومحاسبين ماليين يعملون في المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان، وعددها ثلاثة وفقا لتقرير بورصة عمان لعام 2016، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة تم عمل مسح شامل لعينة الدراسة من جميع البنوك، وتم توزيع (100) استبانة على المشاركين في العينة، وتم استرداد (87) استبانة صالحة للتحليل، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية وكان من أهم النتائج، أن البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة عمان تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي المتعلقة بالصفات ككل بدرجة مرتفعة، كما أظهرت النتائج أن إدارات التدقيق الداخلي في البنوك تلتزم بمعايير الأهداف والصلاحية، والمسؤولية، وكذلك معايير الاستقلال والموضوعية، ومستوى الكفاءة والرعاية المهنية الواجبة، وتلتزم بمعيار ضمان الجودة وتحسينها بدرجة عالية، وان أعلى مستوى من الالتزام هو مستوى الاستقلالية والموضوعية في حين أدنى مستوى من الالتزام بضمان الجودة وتطوير البرامج، وبناء على النتائج توصي الدراسة بزيادة الاهتمام بالتدقيق الداخلي بناء على أهميته في دعم مهمة إدارة المخاطر من خلال تدريبات خاصة، وتقديم الدعم لدائرة التدقيق الداخلي من خلال الموارد البشرية المؤهلة علميا والمدرية عمليا.

دراسة (أبو شعبان، 2016) مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التشغيلية في الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تقييم المخاطر التشغيلية وفق أسلوب التدقيق المبني على المخاطر في الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة من وجهة نظر المدققين الداخليين،

ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة بالاعتماد على الدراسة النظرية والدراسات السابقة حيث تم توزيعها على المدققين الداخليين في الجامعات والكليات المتوسطة، وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، فتم توزيع (40) استبانة واسترد منها (38) صالحة للتحليل، وهي تمثل نسبة إرجاع قدرها (95%) وقد استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: يأخذ المدققون الداخليون في الجامعات والكليات المتوسطة بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالموظفين وأخطائهم البشرية والتجاوزات المحتملة بدرجة متوسطة، يأخذ المدققون الداخليون في الجامعات والكليات المتوسطة بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا بدرجة متوسطة، يأخذ المدققون الداخليون في الجامعات والكليات المتوسطة بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالبيئة المحيطة والتقلبات الاقتصادية بدرجة متوسطة، يأخذ المدققون الداخليون في الجامعات والكليات المتوسطة بعين الاعتبار المخاطر بممارسات الإدارة وممارسات الأعمال بدرجة كبيرة، وقد أوصت الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية لموظفي أقسام التدقيق الداخلي في مجال التدقيق الداخلي المبني على المخاطر للحصول على شهادات الخبرة اللازمة، وضرورة تأكد المدققين الداخليين من عملية إدخال وإخراج الأجهزة والأدوات الشخصية للطلبة عند دخولهم وخروجهم من المؤسسة.

دراسة (دحو وآخرون، 2016) التدقيق المبني على المخاطر كآلية لمواجهة التحديات المعاصرة.
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واكتشاف التدقيق المبني على المخاطر، وذلك من خلال معرفة أهم الخطوات العلمية التي يقوم بها المدقق لغرض الكشف وتقييم المخاطر، والتعرف على أهم العوامل الأساسية التي تؤثر على عمله، ومن أجل إعطاء صورة منهجية للبحث وتحقيق الهدف المرجو اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الهدف الرئيسي من ظهور هذا المنهج يتمثل في مساعدة المدقق في قيامه بمهمته والتأكد من عدم تأثير الظروف المحيطة في أدائه من

أجل تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى مقبول، وبالتالي أصبحت مخاطر التدقيق التي تتضمنها عملية التدقيق من العوامل الأساسية التي يجب على المدقق أن يأخذها بعين الاعتبار سواء عند تدقيق القوائم المالية، والأساليب الرقابية المنتهجة من طرف المؤسسة وذلك عند تخطيط عملية التدقيق، ولا يمكن القول أن التدقيق المبني على المخاطر يعتبر مرحلة أو مهمة تتفصل عن المهمة العادية للتدقيق بل هي عملية مستمرة ومكاملة لعملية التدقيق، يقوم المدقق وفق لمنهجية التدقيق المبني على المخاطر بمجموعة من الإجراءات تتجسد في فهم الإطار التنظيمي والقانوني في إطار معايير التدقيق الدولية بغية منه في تقييم المخاطر، ومدى تأثيرها على مستوى الخطر العام و بذلك على إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها وضمان سلامة محيطها الداخلي والخارجي، وأنظمتها الرقابية، وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد هذا المنهج الذي يساعدهم في تقدير المخاطر وبالتالي مساعدة المؤسسات في إدارة مخاطرها، ينبغي على المدققين فهم ومعرفة معايير التدقيق الدولية الخاصة بمنهجية التدقيق المبني على المخاطر.

دراسة (شرودة، 2015) أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية.
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التدقيق الداخلي على المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، والتعرف على أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية وإجراءاته من خلال تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه ومعرفة نطاقه، كذلك التعرف على دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة الميدانية من خلال جمع البيانات حيث تم إعداد استبيان خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين العاملين في إدارات التدقيق الداخلي ومحافظي الحسابات والمحاسبين والأساتذة الجامعيين المعنيين بمجال الدراسة من داخل وخارج الولاية، حيث تم توزيع (50) استبانة على المجتمع الكلي وتم استرداد (40) استبانة صالحة للتحليل، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss في تحليل البيانات واختبار الفرضيات وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: إن التدقيق الداخلي أداة

إدارية تابعة للإدارة العامة للمؤسسة بحيث تعمل هذا الأخيرة على تطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية، كذلك يوفر التدقيق الداخلي المعلومات للإدارة العليا لاتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام إدارة المخاطر في المؤسسة، كذلك يبرز دور المدقق الداخلي من خلال قيامه بالاتصال بالإدارة لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة إدارة المخاطر والضبط والمراقبة، كذلك يلتزم المدقق بوضع خطط خاصة بالمخاطر عند إدارة نشاط التدقيق الداخلي، إن التزام إدارة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية تكمن في بذلها العناية المهنية الواجبة عند قيامها بإجراءات التحليل اللازمة في إطار تطبيق مبادئ وعمليات إدارة المخاطر، كما أن المدقق الداخلي يمتلك المهارات والمؤهلات الكافية للقيام بالأعمال والمسؤوليات الموكلة إليه، وقد أوصت الدراسة بتطوير مختلف الأساليب والإجراءات المتخذة في إدارة المخاطر من خلال بناءها على قاعدة تكنولوجية جيدة تعتمد على مختلف نظم المعلومات المتطورة وكذلك على أحدث البرامج المستعملة والتنبؤ بالخطر بشكل ينعكس مباشرة على فعالية أعلى في التعامل مع مختلف المخاطر.

دراسة (نظمي و مبيضين، 2014) قياس مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في مصارف دولة الإمارات العربية المتحدة والعوامل المؤثرة في ذلك .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال والعوامل المؤثرة في ذلك، وتشكل مجتمع الدراسة من مدراء التدقيق الداخلي في المصارف الإماراتية، ونظرا لان عدد مديري تدقيق الحسابات في البنوك قليل فإن الباحث قام باعتماد كامل مجتمع الدراسة كعينة، وتم تحليل البيانات التي تم تجميعها بواسطة حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإماراتية لا تقوم بعقد دورات للمدققين الداخليين العاملين لديها حول مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم وضوح هذا المفهوم مما ينعكس بشكل سلبي على تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، كما أثبتت عينة الدراسة أن البنوك الإماراتية تتوافر لديها التكنولوجيا اللازمة لتطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وإن التطور التكنولوجي لا يعيق تطبيق هذا المفهوم

وان تكلفة تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال مرتفعة وهذا ما يدفع البنوك إلى تجنب تطبيق هذا المفهوم، إلا انه ومن وجهة نظر العينة فإن لهذه التكلفة ما يبررها، كما انه لا تتوفر لدى العاملين في مجال التدقيق في البنوك الإماراتية المهارات اللازمة لتطبيق مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وهذا يعتبر احد المعوقات التي تمنع تطبيق مثل هذا المفهوم، وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم البنوك الإماراتية بعقد الدورات اللازمة لتطبيق هذا المفهوم، ويجب على البنوك الإماراتية أن تعمل على استغلال التكنولوجيا المتاحة لديها أفضل استغلال واستخدام هذه الإمكانيات بما يعود عليها بأقصى منفعة، واستخدامها من اجل تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

دراسة (دحود، 2014) مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة العمليات المصرفية، والتعرف ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية وآراء العاملين في إدارة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف طورت استبانة تضمنت الأنشطة التي تمارسها إدارة التدقيق الداخلي وتسهم في الحد من المخاطر التشغيلية، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارة العمليات المصرفية والعاملين في إدارة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية والبالغ عددها (3) مصارف إسلامية حيث بلغ العدد الإجمالي للعاملين في كل من إدارة العمليات المصرفية وإدارة التدقيق الداخلي (70) عاملاً، وقد تم توزيع (70) استبانة استلم منها 60 استبانة صالحة للدراسة مؤلفة من (45) استبانة تعود إلى إدارة العمليات المصرفية و(15) استبانة تعود إلى إدارة التدقيق

الداخلي، وبعد تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات توصل الباحث إلى النتائج الآتية: يساهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية في سورية وذلك من وجهة نظر كل من العاملين في إدارة العمليات المصرفية والعاملين في إدارة التدقيق الداخلي، اجمع أفراد عيني الدراسة أن أهم الأنشطة التي تمارسها إدارة التدقيق تؤثر بشكل كبير في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور إدارة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية والمحافظة على بقائها واستمراريتها.

دراسة (البرغوثي، 2013) دور جهاز التدقيق الداخلي في الكشف عن الفساد من خلال المسائلة.
هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مفهوم المسائلة ومجالاته و آلياته ودوره في كشف الفساد وتحديد الجهات التي تتولى ذلك ودور جهاز التدقيق الداخلي في تحقيقه، كذلك اختبار مدى الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي في البنك العربي ودور ذلك في تعزيز المسائلة فيه، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنك العربي والذي يعتبر من أكثر البنوك انتشاراً على الساحتين العربية والدولية من بين بنوك المنطقة التي التزمت بمفاهيم الحاكمية، وصممت استبانة لتحتوي على محورين أساسيين، وطبقت الدراسة على عينة من (120) استبانة وتم قبول (100) استبانة بعد استردادها، و اشتملت العينة على كامل المدققين الداخليين في البنك العربي في الأردن، وعينة عشوائية شملت 6 مدراء من فروع مختلفة، كما احتوت على (22) مدير من مدراء أقسام العاملين في الإدارة، ووحدات مركزية، وتوصلت الدراسة، إن نسبة المدققين الداخليين بلغت (65%) وهي النسبة الأعلى في العينة وتبين أن معايير التدقيق الداخلي (معايير الخصائص والأداء) تفسر (53.6%) من التغيرات الحاصلة في دور المدقق الداخلي في تحقيق المساءلة في البنك العربي، و لمعايير الخصائص الدور الكبير في ذلك وتعتبر الاستقلالية والموضوعية الحجر الأساس في تحقيق المساءلة، وأوصت الدراسة من الضروري زيادة وعي العاملين في البنك

بمفهوم المساءلة وأهميته في الكشف عن حالات الفساد وتحديد الجهات التي تقع عليها المساءلة ومجالاتها والجهات التي تتولاها وأساليبها ضمن الأدلة التي يصدرها البنك.

دراسة (رجب، 2013) واقع التدقيق التشغيلي في شركات المساهمة العامة في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التدقيق التشغيلي في شركات المساهمة العامة في قطاع غزة، ولقد تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل في اختيار عينة الدراسة، وذلك من خلال استبانة وزعت على جميع شركات المساهمة العامة في قطاع غزة، والتي بلغ عددها (21) شركة وذلك بواقع أستبانيتين لكل شركة، حيث تم استرداد (42) استبانة وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد اثنتين وبالتالي فإن عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (40) استبانة، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود هيكل تنظيمي محدد بصورة واضحة داخل شركات المساهمة العامة، حيث يتم تصميمه بطريقة جيدة توضح خطوط السلطات والمسؤوليات ويتصف بالمرونة في مقابلة التغيرات التي تحدث داخل الشركة وخارجها دون إجراء أي تعديلات جوهرية، كما تلتزم تلك الشركات بتحقيق الأهداف الموضوعية بصورة فعالة، وتتصف الخطط التي تضعها الشركات بالمرونة والوضوح، وتحتوي هذه الخطط على ملخص لأهداف الشركات وسياساتها، كما يتم التأكد بأن السياسات الموضوعية واضحة وصريحة وأنها مرتبطة مع بعضها البعض، كما أن الإجراءات المتخذة داخل الشركات تتناسب مع أهدافها وسياساتها، ويتم التأكد من أن الآلات والأجهزة داخل الشركات يحتفظ بها في أماكن مناسبة لحماية لها من أية أخطار، كما أن هناك اهتماما كافيا بالعنصر البشري، بالإضافة إلى ان هناك نظام رقابي مطبق باستمرار داخل الشركات وهذا النظام يتلاءم مع حجمها ونشاطها، حيث بلغ عدد شركات المساهمة العامة التي لا يوجد بها مدقق داخلي نحو (7) شركات، أي ما نسبته (17.5%) من إجمالي عدد الشركات الخاضعة للدراسة كما أن عدد شركات المساهمة العامة التي يتبع فيها المدقق الداخلي لمجلس الإدارة نحو (19) شركة، أي ما نسبته (47.5%) من إجمالي عدد الشركات الخاضعة للدراسة وهذا قد يؤثر على حياد واستقلال المدقق،

هذا وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير إرشادات ومعايير تتعلق بالتدقيق التشغيلي من خلال الجمعيات المهنية المختصة، ولا بد من وجود مدقق داخلي في شركات المساهمة يتمتع بأكبر قدر من الاستقلالية، وضرورة تطوير التأهيل العلمي للمدقق بحيث يتناول التخصصات الإضافية اللازمة لتنفيذ التدقيق التشغيلي، كما لا بد من الارتقاء بالوضع التنظيمي للمدقق وتحريره من أية رقابة إشرافية، إضافة إلى ضرورة إبداء المزيد من الاهتمام بالعنصر البشري داخل الشركات باعتباره هدف العملية الإنتاجية.

دراسة (شراب، 2013) دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، مع عرض لمفهوم المخاطر وإدارتها بالإضافة إلى التدقيق الداخلي والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي، هذا وقد تم التطرق إلى مفهوم هامش الملاءة في شركات التأمين والذي له دور في تحديد نسبة مئوية لقدرة الشركة لتحمل المخاطر التي قد تتعرض لها، هذا وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إعداد الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، حيث تم إعداد استبانة خصيصا لهذا الغرض، والذي تم توزيعها على مجتمع الدراسة، هذا وقد تم توزيع (50) استبانة تم استلام (40) منها وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: تساهم عملية متابعة تقييم الإجراءات من قبل المدققين الداخليين للتأكد من مطابقتها للسياسات واللوائح والقوانين في عملية تفعيل إدارة المخاطر كذلك الرقابة عليها بما يحقق الفائدة لشركات التأمين، تقوم أقسام شركات التأمين بتطبيق آليات عمل تمكنهم من كشف نقاط الضعف في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتي تساعد في تقييم ومتابعة المخاطر من قبل المدققين الداخليين، ويقوم مجلس الادار بتحديد المهام والصلاحيات التي تساعد إدارة التدقيق من القيام بعملها وذلك بشكل واضح ومفهوم بما لا يتعارض مع استقلالية المدقق الداخلي في شركات التأمين، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: العمل على متابعة

تطوير خدمات التدقيق الداخلي من خلال زيادة الكفاءة والفاعلية لكي تمكنهم من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر، حيث المدققين الداخليين على تقديم المساعدة والخدمات اللازمة من أجل تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها ووضع الحلول المناسبة لاقتراحها على الإدارة، زيادة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال الاهتمام برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة لتوضيح مدى الاهتمام بالمخاطر.

دراسة (رضوان، 2012) اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية . هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، والتعرف على مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي من خلال معايير الحديثة، وتوضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر، وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من أقسام التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية التجارية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، وقد تم استخدام طريقة المسح الشامل لجمع البيانات وتم توزيع الاستبانات على جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم (33) وتم استرداد (30) استبانة صالحة للتحليل، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة من المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية، وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات... (من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية) وبين إدارة المخاطر المصرفية، وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف.

دراسة (الزبن و سوان، 2012) دور التدقيق الداخلي في القطاع العام في السعودية .
هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور التدقيق الداخلي في القطاع العام من خلال التركيز على طبيعة وممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات التي تخضع للتدقيق من قبل ديوان المراقبة العامة، وقد اعتمدت الدراسة على المقابلات حيث تم عمل (29) مقابلة .

وتوصلت الدراسة إلى أن الأسس التي تقوم عليها معايير التدقيق السعودية لا ترتبط بشكل مباشر مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، بالإضافة إلى أن ديوان المراقبة العام له دور أساسي في تحديد المتطلبات الخاصة بإدارة المتابعة في جميع المنشآت المطلوب منها إنشاء قسم للتدقيق الداخلي والذي يراقب مدى سلامة المعاملات المحاسبية وكذلك عمل المراقب المالي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب وتوفير الموارد اللازمة للعاملين في مجال التدقيق الداخلي.

دراسة (البيجرمي، 2011) دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة، حيث يساعد نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها، من خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشارية مختلفة أثناء تنفيذ عملية إدارة المخاطر، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من العاملين والموظفين في أقسام المالية والتدقيق الداخلي إضافة إلى العاملين في أقسام الرقابة الداخلية لدى المصارف، فقد تم توزيع استبانة على ستة مصارف حكومية بواقع (180) استبانة تم استرداد (136) استبانة صالحة للتحليل، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية، اختبار ألفا كرونباخ، معامل الارتباط سبيرمان، تحليل التباين أحادي الجانب واختبار مان ويتي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط

التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة وذلك لجميع مراحل خطوات هذه العملية حيث لا يساهم التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر، لا يساهم التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر، لا يساهم التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر، يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية، حيث انه يساهم في جميع مراحل وخطوات هذه العملية، يوجد فروق جوهرية لصالح القطاع الخاص بين إجابات المستجيبين من القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها، لا يوجد اختلافات جوهرية بين آراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي وآراء العاملين في قسم المالية، يوجد عدد من المصارف العامة تأخرت في أحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي والفصل بينه وبين قسم الرقابة الداخلية، يوجد عدم اهتمام من قبل المصارف العامة والخاصة بأهمية حصول عاملها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال بالإضافة إلى قلة الدورات التدريبية التي تتيح للعاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور وظيفة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية، لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية والمحافظة على بقائها، ضرورة اهتمام المصارف العامة وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها.

دراسة (حيدر، 2010) دور الرقابة والتدقيق للحد من ظاهرة الفساد الإداري في مستشفيات دائرة صحة بغداد.

يهدف هذا البحث إلى بيان أفضل السبل للتعامل مع مشكلة الفساد الإداري في المؤسسات الصحية والحد من أثارها وذلك بالتركيز على الجوانب الإدارية واقتراح ما يقتضي للحد منها. ويتم معالجة البحث من خلال اعتماد وتشخيص المشكلة القائمة في المؤسسات الصحية ومستقبلها وحجمها واقتراح سبل معالجتها للحد منها ومن ثم القضاء عليها تماماً، لذلك تأتي أهمية البحث من أهمية التصدي لظاهرة الفساد الإداري وجوانبها الإدارية والمالية وتقليل أثارها الضارة على المجتمع والاقتصاد الوطني، أما ميدان

عمل البحث فهو نظري وعملي يتم تطبيقه في المؤسسات الصحية، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على مراجعة مجموعة من الكتب والدوريات والمراجع العلمية ذات العلاقة بهذا الموضوع لجمع البيانات للدراسة، وتم تصميم استبانة خاصة لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة حيث تم توزيع (80) استمارة على عينة الدراسة التي تكونت من مدراء المستشفيات والمدققين والمحاسبين ومدراء الأقسام في المؤسسات الصحية وقد تم الإجابة عن (70) منها وتشكل ما نسبته (90%) من مجموع الاستبيانات الموزعة، وقد تم تحليل الاستمارات المستلمة من العينة، واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي Spss في تحليل البيانات واختبار المصدقية ألفا Reliability test _ Alpha وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها إن الجمع في الوظائف المتعارضة يزيد من حالات الفساد الإداري كأن يقوم موظف بانجاز معاملة من بدايتها إلى نهايتها، التركيز المفرط للمسؤولية وعدم الإفادة من تجارب الدول الأخرى في محاربة الفساد الإداري وتكييفها بحسب البيئة العراقية أو اخذ ما يلاءم بيئتنا وعادات مجتمعنا، وتقاليدته تكرار اكتشاف حالات الفساد الإداري في أكثر من مؤسسة صحية، عدم وجود قانون يلزم فيه الموظف في الدولة بتقديم إقرار عن ذمته المالية ولا سيما الموظفين الذين تسمح وظائفهم بحصول التواطؤ، عدم نشر المعلومات عن جرائم المفسدين في وسائل الإعلام المختلفة لتتوير أفراد الشعب العراقي بخطورة الفساد الإداري ليكون عاملاً للحد منه، لذا يوصي الباحث بالاتي: عدم الجمع في الوظائف المتعارضة، ولا سيما تلك المعاملات التي تسمح بعمليات التواطؤ التي تحدث عند سيطرة شخص واحد لانجاز معاملة معينة وكذلك الإفادة من تجارب الدول سواء العربية أو الأجنبية وتكييفها بحسب البيئة العراقية من خلال زج موظفي التدقيق والحسابات، والأجهزة الرقابية الأخرى بالاطلاع عليها لغرض اكتساب الخبرة في كيفية التعامل مع الفساد الإداري.

دراسة (دحدوح و المومني، 2010) دور وحدات التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور وحدات التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية، وبيان مساهمة وحدة التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين الأردنية، وبيان مساهمة وحدة التدقيق الداخلي في تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر، وفي الاستجابة للمخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين الأردنية، لتحقيق هدف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان والتي يبلغ مجموعها (29) إذ تم توزيع (70) استبانة على وحدات التدقيق الداخلي فيها، وبلغت عدد الاستبانات المستردة (41) استبانة أي بنسبة (71.4%) وتم تحليل البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (spss) وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: انه تساهم وحدات التدقيق الداخلي بدرجة متوسطة في تحديد المخاطر التي تواجه شركات التأمين الأردنية، تساهم وحدات التدقيق الداخلية بدرجة متوسطة في تقييم المخاطر التي تواجه شركات التأمين الأردنية، تساهم وحدات التدقيق الداخلية بدرجة كبيرة في الاستجابة للمخاطر التي تواجه شركات التأمين الأردنية، وفي ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بضرورة ادراك إدارات شركات التأمين تكامل عمل كافة الوحدات الإدارية العاملة في الشركة في إدارة المخاطر التي تتعرض إليها، ينبغي على إدارات شركات التأمين الأردنية إعطاء وحدات التدقيق الداخلي دورا أكبر في تحديد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين.

دراسة (عبد اللطيف والخداس، 2010) مدى إمكانية تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في البيئة الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف مدى إمكانية تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الدول النامية وتخصيصا البيئة الأردنية مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف العوامل البيئية بين الدول المتقدمة التي تبنت إنشاء وتطوير هذا المنهج والدول النامية، لقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية تطبيق

بعض العوامل المتعلقة بمنهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وما الآثار الناجمة عن اعتماد منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مكاتب التدقيق، ومدى ملائمة تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في مكاتب التدقيق الأردنية، وما تأثير انخفاض أتعاب التدقيق على تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

توصلت هذه الدراسة إلى أنها تبنت منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على مستويات تطبيق مختلفة بالاعتماد أساساً على دور مؤسسات التدقيق الإقليمية، كما توصلت الدراسة إلى أن كثيراً من مكاتب التدقيق لو أرادت تطبيق بعض العوامل المتعلقة بمنهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال مثل فعالية نظام الحاكمية المؤسسية فإن ذلك سيؤدي إلى القيام بنفس مستوى الاختبارات الجوهرية أن لم يكن أكثر بسبب ضعف الحاكمية الناتجة عن ضعف في نظام الرقابة الداخلية ونظام المعلومات المحاسبية، بعض مدراء الشركات يهتمون بوجود رقابة ضعيفة تسمح لهم بزيادة سيطرتهم وقوتهم، كثير من الذين أجريت معهم المقابلات أفادوا بأن أكثر المؤسسات التي تطبق هذا المنهج لا تطبقه بشكل فعال وإنما بمثابة شكل خارجي وان تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في الأردن بمثابة رفاهية حيث يتم رفع التكاليف مقابل منافع محدودة.

دراسة (النونو، 2009) مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ومعرفة أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير، وتحديد ما إذا كان الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي يرتبط بمجموعة من المتغيرات وهي: (المؤهل العلمي، التخصص المهني، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، الحصول على شهادة مهنية).

ولتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية حيث صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وقد وزعت (37) نسخة منها على جميع

المدققين ومدراء الفروع العاملين في البنوك الإسلامية وكذلك المفتشين العاملين في سلطة النقد الفلسطينية، وتم استرداد جميع الإستيبيانات أي بنسبة 100 %، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها.

ومن أهم نتائج الدراسة: أن البنوك الإسلامية تطبيق معايير التدقيق الداخلي بدرجة جيدة، وهناك تفاوت في تطبيق معايير الأداء حيث كانت تتراوح جميعها ما بين الجيدة والمتوسطة، وهناك تفاوت في تطبيقات بذل العناية المهنية من قبل المدققين الداخليين مما يستوجب الأمر مراعاة الأصول المهنية والعلمية في هذا الخصوص، وأن مدي التزام المدققين الداخليين بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية لا يختلف باختلاف المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وهناك معوقات تعيق تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الجانب القانوني والإداري.

وقد خلصت الدراسة إلي عدد من التوصيات منها: ضرورة تعزيز الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية بشكل أكبر مما هو مطبق، وضرورة قيام البنوك الإسلامية بإعطاء أهمية بالغة حول تطبيقات معايير الأداء، وضرورة العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على الوجه الصحيح.

دراسة (المدلل، 2007) دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري.
تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف الهامة في الشركات لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتدعيم ما يسمى بحوكمة الشركة وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص الشركات في الاستغلال الأمثل للموارد والوصول إلى الجودة الشاملة وبالتالي الصمود في وجه المنافسة، وقد هدفت هذه الدراسة إلي توضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانته اعتماداً علي الدراسة النظرية والدراسات السابقة مكونة من (7) أجزاء وزعت

علي جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها (36) شركة وبلغت الردود (31) استبانة أي بنسبة إرجاع قدرها (86%) واستخدام الباحث البرنامج الاحصائي لتحليل البيانات (SPSS)، وكان من أهم نتائج الدراسة أن وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة تقوم، بدورٍ جيد في ضبط الأداء الإداري والمالي والمساهمة بدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتقييم ودعم إدارة المخاطر وقياس كفاءة وفاعلية الأداء وأنه توجد علاقة كبيرة بين توفر درجة كافية من الاستقلالية لوحدة التدقيق الداخلي وبين ضبط الأداء الإداري والمالي بالشركات المساهمة العامة، وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وضرورة عقد الدورات التدريبية للمدققين الداخليين بهدف إكسابهم المعرفة الكافية بمعايير التدفق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين، ومن ثم العمل علي تبنيها بشكل تدريجي، وكذلك ضرورة انفصال قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة المالية (في الشركات التي لازال التدقيق الداخلي فيها يتبع الدائرة المالية) وتبعيته إلي الإدارة العليا أو لجنة التدقيق للمساهمة بشكلٍ أكبر في تدقيق الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء وضرورة أن يقدم المدقق الداخلي تقريراً دورياً إلي مجلس الإدارة والى لجنة التدقيق عن مدى التزام الشركة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها على أن يتم تعيين وعزل مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحديد معاملته المالية بقرار من مجلس الإدارة بعد موافقة لجنة التدقيق.

2.5.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Kerazan.2016)

The Contribution of the Internal Audit Function in Risk Management

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك العامة والخاصة في سورية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين العاملين في ستة بنوك عامة في دمشق وكذلك من أعضاء

مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين العاملين في ستة بنوك خاصة في دمشق حيث تم توزيع الاستبانة لجمع البيانات الأولية، وبعد جمع بيانات الدراسة، وتحليل البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (spss)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود مساهمة في مهنة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في جميع البنوك السورية العامة والخاصة، كذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وبين القطاع الخاص والقطاع العام، وأوصت الدراسة إعطاء العاملين دورات تدريبية في التدقيق الداخلي وإصدار تعليمات وتشريعات ضرورية لتنظيم أنشطة التدقيق الداخلي في البنوك، كما أوصت بأن لجنة التدقيق يجب ان تشكل من خلال جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا والتي مهمتها تطوير المدققين الداخليين وكذلك الحاجة إلى إقامة التعاون بين المؤسسات المهنية المحاسبية والتدقيق والقانونية في سوريا لإقامة جمعية للمدققين الداخليين لتأهيلهم وإعطائهم الشهادات المهنية.

دراسة (Eulerich.2015)

The Organization of The Internal Audit Function and Its Relationship to Other Governance Players

قامت هذه الدراسة بتحليل الدور التكاملي لمهنة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات، وذلك في (9) مؤسسات مختلفة، وقد بينت النتائج على (26) مقابلة شبه مغلقة أجريت مع رؤساء التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين في (6) شركات وثلاث مؤسسات من القطاع الحكومي، وهذه الدراسة بينت العلاقة بين مهنة التدقيق الداخلي وعناصر حوكمة الشركات، مثل مجلس الإدارة والمجالس الاستشارية في النظام المزوج ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر أو حتى المدققين الداخليين، واستنادا إلى النتائج والممارسات المختلفة المستخدمة فيما يتعلق بطرق محتملة يتم تحديد وتنظيم ودمج وظيفة التدقيق الداخلي ضمن الشركات، حيث توفر هذه الممارسات معيارا كافيا وتدعم الممارسين مثل العلماء في خلق

وفهم عمل فعال لمهنة التدقيق الداخلي، حيث تساهم النتائج في الأدبيات الموجودة من خلال العرض المميز، حيث ان منهجية هذه الدراسة تستخدم خصيصا لاختبار حالة حوكمة حقيقية، والهدف من هذه الدراسة هو فهم التعقيد في حوكمة الشركات لأهداف تطبيقية وعلمية ولعمل خارطة للدور المحدد لمهنة التدقيق الداخلي، وهذه الدراسة أجريت بناء على طلب المعهد العالمي للمدققين (IIA)، حيث اعتمدت على مراجعة الأدبيات السابقة والملاح التي وفرتها هذه الدراسات، والمناقشات التي أجريت مع الممارسين مثل الزملاء الأكاديميين، وشملت أداة الدراسة على أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة النهاية، حيث وفرت الأسئلة مفتوحة النهاية حرية في إبداء الرأي كما وفرت الأسئلة المغلقة إطار محدد من الإجابات، حيث حصلنا على 15 رأي و 41 سؤال مغلق، وشملت مواضيع الدراسة قيادة شركات متعددة الجنسيات من قطاع التجارة والصناعة، والكهرباء، والخدمات، وكذلك مؤسسات تمويل كمؤسسات غير ربحية، حيث شملت العينة على شركات عالمية وشركات تعمل في سوق واحد، وكان هناك اختلافات في الهيكل التنظيمي بين الشركات، وبناء على أن التدقيق الداخلي جزء من الهيكل التنظيمي للمؤسسة والعلاقة المباشرة مع المدراء العاملين، هناك احتمالية لضعف الاستقلالية والموضوعية، وأظهرت النتائج إن التصميم زاد من جودة التدقيق لوحدها لان مهام التدقيق أقيمت على أساس توجهات تحقيق أهداف، كما أن المؤهلات العلمية يتم تطويرها بشكل مستمر كما ان متطلبات المعرفة تتغير من العام إلى الخاص، هذه التخصصية تساعد المدققين الداخليين ووحدات التدقيق للتواصل وتعزيز الاتصالات كداعم لزيادة قيمة المنشأة، وبشكل عام التبادل والاتصال بين وحدة التدقيق الداخلي والعناصر ذات العلاقة بالحوكمة مثل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وهو ضروري لتحسين عمل التدقيق الداخلي، رغم أن دراستنا كانت ذات قيمة إلا أننا نعلم المحددات حيث أننا حللنا (9) شركات على الرغم من صغر عينة الدراسة لكن كانت هذه الدراسة نوعية، حيث أن الشركات كانت من دول وأحجام مختلفة كانت ربحية

وغير ربحية وان نتائج هذه الدراسة لا تعمم ، كما أن هناك احتمالية للتحيز في اختيار العينة، إلا أن هذه الدراسة كانت من اجل خلق معلومات عامة ومقبولة.

دراسة : (Celayir ،Benli,2014) بعنوان

Risk Based Internal Auditing And Risk Assessment Process

هدفت هذه الدراسة إلى وصف التغيرات في طبيعة التدقيق الداخلي والخطوط العريضة لأخر ما وصل إليه التدقيق الداخلي وكذلك مناقشة كيف يتم تحديد المخاطر وكيف يتم قياسها، وكيف تؤثر خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في عملية تحديد المخاطر والتي هي أهم خطوة في هذه العملية بالإضافة إلى مناقشة تطبيقات التدقيق الداخلي في المؤسسات حيث حاولت هذه الدراسة من خلال التدقيق الداخلي المبني على المخاطر والذي أهم مراحلها هي تحديد المخاطر، حيث إن الأزمات المالية التي ظهرت في الأسواق العالمية والمخالفات المحاسبية مثل قضية انرون ووردكوم في أمريكا التي بينت الحاجة إلى اكتشاف المخاطر التي ستواجهها في المستقبل وإدارة هذه المخاطر، حتى تستخدم المؤسسات إدارة المخاطر كأداة مساعدة للوصول إلى أهم أهداف الإدارة وإضافة قيمة للتدقيق الداخلي، والتدقيق الداخلي المبني على المخاطر هو احدث التوجهات في التدقيق الداخلي الذي يزيد من إمكانية الوصول إلى الأهداف المرجوة من التدقيق الداخلي وتركز على المخاطر التي ستواجهها المؤسسة، حيث استخدمت الدراسة منهج الاستقصاء وتوصلت الدارسة إلى النتائج الآتية: بناء على الأزمات المالية العالمية أصبح من الضروري إحداث تغييرات على التدقيق الداخلي لتوفير الاحتياجات التي تحتاجها المؤسسات وحتى عام 2000 تغيرت طبيعة مخاطر الأعمال بشكل جوهري وظهرت إخفاقات شركات كبرى لذا توجب استخدام طرق جديدة لقياس المخاطر، كذلك أن التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر اللتان كانتا منفصلتين أصبح عليهما التفاعل والتكامل مع بعضهما، وطبيعة المخاطر يجب أن تغطي بناء على التدقيق الداخلي المبني على المخاطر الذي يوضح أنشطة التدقيق والمكونات والتوقيت وتوزيع الموارد، حيث انه هناك حاجة لتحديد درجة الخطر وان التدقيق الداخلي يهدف إلى تقديم تأكيد حول

المخاطر وإدارة المخاطر، وفي حال ضعف وحدة إدارة المخاطر فإن على دائرة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر القيام بهمة تحديد المخاطر.

دراسة (Odoyo, Omwono ,and Okinyi.2014)
"An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في دولة كينيا، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة مسحية من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على المدراء التنفيذيين والمدراء الماليين والمدراء التشغيليين ومدراء التدقيق الداخلي في (9) مؤسسات من مؤسسات القطاع العام وقد اعتمدت الدراسة على معامل بيرسون لإظهار العلاقة بين المتغيرات وتم بناء نموذج تجريبي لإدارة المخاطر في المؤسسة يتألف من (التدقيق الداخلي، المخاطر والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة، التزام الموظفين والإدارة) وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدور الأساسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة مخاطر المؤسسة هو توفير ضمانات للمؤسسة حول فعالية إدارة المخاطر وأنه يتوجب على إدارة المؤسسات العامة تهيئة بيئة مناسبة من شأنها أن تدعم من إدارة التدقيق الداخلي لانجاز مسؤولياتها بشكل فعال لتزويد الإدارة العليا بتأكيدات على أن مخاطر المؤسسة تدار بشكل فعال، وقد أوصت الدراسة بأنه ينبغي أن تدعم استراتيجيات إدارة المخاطر المؤسسية التي تستخدمها الشركات الحكومية لحوكمة الشركات القوية وتضمن ذلك إدارة فعالة و مسؤولة لهذه الكيانات على النحو المطلوب من قبل الجمهور.

دراسة (Deribe, and Regasa, 2014) بعنوان:

" Factors Determining Internal Audit Quality: Empirical Evidence from Ethiopian Commercial Banks"

، وفرضت الدراسة عدة فرضيات كانت الفرضية الرئيسية، أن هناك علاقة إيجابية بين كفاءة المدققين الداخليين ونوعية التدقيق الداخلي. وقد اعتمد في دراسته منهج البحث الكمي من خلال توظيف البحث المسحي كإستراتيجية للدراسة، وقد استخدم الدراسة الكمية من خلال توزيعه الاستبيانات على 160 من المدققين الداخليين الأثيوبيين في سنة 2014 مستعرضا أيضا 15 بنك من البنوك التجارية الإثيوبية، وفي نتائج الدراسة قد توصلت إلى نتائج أبرزها أن عامل أداء المدققين الداخليين (performance) هو العامل الأكثر أهمية الذي يؤثر على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الإثيوبية. وان اختصاص المدققين الداخليين هو أحد العوامل والمحددات الرئيسية التي تؤثر على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الإثيوبية، والمثير للدهشة، أن موضوعية المدققين الداخليين ليس العامل الذي يحدد جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الإثيوبية، وقد أوصت على أن البنوك التجارية الأثيوبية يجب أن تعمل لضمان توافر العوامل الرئيسية لتحقيق جودة المراجعة الداخلية، وهذه الدراسة لها أهمية كبيرة على هيكل حوكمة الشركات داخل المنظمة، والبنوك التجارية الإثيوبية على وجه التحديد، وان هذه الدراسة تركز فقط على القطاع المصرفي، وبالتالي من الممكن للدراسات المستقبلية معرفة صفات التدقيق الداخلي الجيد للقطاعات الأخرى.

"The Role of Internal Audit regarding the Corporate Governance and the Current Crisis"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي بشأن حوكمة الشركات والأزمات الحالية ومدى تفاعل المدقق الداخلي مع هذا الدور، وتحليل أثر ما إذا كان لآلية حوكمة الشركات تأثيرًا على المدقق الداخلي بزيادة كفاءة رصد المخاطر التي تتحملها المجالس، وتحسين وضع إدارة المخاطر وضمان مراقبة فعالة للمخاطر التي تواجه الشركات، وتحقيق أهداف الدراسة فرضت الدراسة عدة فرضيات أهمها ليس للتدقيق الداخلي شأن في حوكمة الشركات والأزمات الحالية، ولا يوجد أثر لآلية حوكمة الشركات تأثيرًا على المدقق الداخلي بزيادة كفاءة إدارة المخاطر، وكانت عينة الدراسة تضم استبيان على 78 شركة في عام 2010، 84 شركة لعام 2011 و86 شركة لعام 2012، شركات مساهمة عامة عالمية ومدققين داخليين وخارجيين على حد سواء، وكانت حدود الدراسة المكانية بوخارست، رومانيا، وفي نتائج الدراسة قد توصلت إلى أن التدقيق له الأثر الكبير على تحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة، وأن للتدقيق الداخلي الدور الكبير بشأن حوكمة الشركات ودعم وجودها في الشركة، وأن الأهمية الممنوحة للتدقيق الداخلي ليست مؤثرة، إذا لم تقترن بالأحكام التشريعية الشاملة التي تنظم ذلك، وقد أوصت الدراسة على أنه يجب على الأقل من معايير التدقيق الدولية وتحت ضغط الرأي العام الذي لا مفر منه، أن يكون للتدقيق الداخلي واجب، وهو تحقيق فائض من الشفافية في العالم، وأن أهمية قصوى يجب أن تعطى للتدقيق الداخلي على المستوى الأوروبي لما له من آثار تعود بالفائدة على كل من الشركات وغيرها من ذوي العلاقة.

دراسة (Badara and Saidin.2012)

"The Relationship between Risk Management and Internal Audit Effectiveness at Local Government Level"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين إدارة المخاطر وفعالية التدقيق الداخلي على مستوى الحكومة المحلية في ماليزيا، وذلك من خلال مراجعة ودراسة الأدبيات السابقة والخاصة بالحكومة المحلية، وعليه فقد أسهمت هذه الدراسة بزيادة حجم الأدبيات الخاصة بدراسة فعالية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر على المستوى الحكومي في ماليزيا، هذا وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر تؤثر على فاعلية المدققين الداخليين على المستوى المحلي، وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بضرورة العمل على دراسة متغيرات أخرى مع كل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر مثل دور الإدارة كذلك إدراج متغير وسيط ما بين إدارة المخاطر وفاعلية التدقيق الداخلي.

دراسة (Zulkifflee, et. Al.2012)

"Internal Audit Attributes and External Audit's Reliance on Internal Audit Implications for Audit Fees"

هدفت هذه الدراسة إلى فحص جودة التدقيق من خلال فحص كفاءة المدقق الداخلي والى بيان أثر مساهمة المدقق الداخلي في تدقيق القوائم المالية وفي تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، حيث تم تجميع البيانات المتعلقة بسمات المدققين الداخليين من خلال توزيع استبانة على المدققين الداخليين، وتجميع البيانات التي تتعلق باعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي بتوزيع استبانة على المدققين الخارجيين، وتجميع البيانات المالية المتعلقة بأتعاب المدقق الخارجي من القوائم السنوية لسنة 2005 لشركات المساهمة الكبرى في ماليزيا، وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: هناك علاقة عكسية بين كفاءة المدقق الداخلي وأتعاب المدقق الخارجي، حيث كلما ازدادت فعالية وكفاءة التدقيق الداخلي، ازداد اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي، ويتم تقييم كفاءة المدقق الداخلي من خلال ملاحظة خبرة طاقم المدققين الداخليين، مهارات المدقق بالحاسوب والتكنولوجيا، عدد ساعات التدريب، الشهادات المهنية التي حصل عليها طاقم التدقيق

الداخلي وطول الفترة التي يقضيها المدقق الداخلي في المنشأة (معدل الدوران) حيث كلما طالت فترة بقائه وقل معدل دورانه ازدادت مساهمته ومعرفته بالمنشأة وعملياتها مما يزيد من اعتماد المدقق الخارجي على عمله وبالتالي تقليل الجهد المبذول وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي بالتقليل من أتعابه، وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على جودة التدقيق الداخلي من خلال الاهتمام بالخبرة المهنية والتدريب والشهادات العلمية الحاصل عليها المدقق الداخلي، وضرورة الاهتمام بالتنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتحقيق الفعالية للمنشأة والتخفيض من تكلفة التدقيق الخارجي.

دراسة (Institute of Internal Auditors,2011)

" Internal Auditing Role in Risk Management "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال عمل استبانة وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وإيرلندا وبريطانيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها: تطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمنشأة .

دراسة (Ahmad et Al., 2009)

The effectiveness of internal audit in Malaysian public sector

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق الداخلي في القطاع العام في ماليزيا، و بيان مدى نفوذه في إدارات القطاع العام، ودوره في صنع القرار وقد استخدمت الدراسة الاستبانة في جمع المعلومات والبيانات، حيث تم توزيع الاستبانة على فئات مختلفة من المدققين الداخليين العاملين في دوائر التدقيق الداخلي في إدارات القطاع العام في ماليزيا وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من

أهمها أن هناك قصور في وظيفة التدقيق الداخلي في القطاع العام في ماليزيا، وأن المدققين الداخليين لا يتلقون التعاون الكافي واللازم من الإدارة العليا حيث انه نادراً ما تقدم الإدارة العليا تعاونها الكامل، كما توصلت الدراسة إلى أن المدققين الداخليين تنقصهم الخبرة والمعرفة والتدريب، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن المشكلة الرئيسية التي تواجه المدققين الداخليين في إجراء التدقيق الداخلي الفعال هو عدم وجود عدد كافي من المدققين الداخليين لتدقيق الحسابات، وقد أوصت الدراسة بضرورة تسليط الضوء والتركيز على معيار الكفاءة والخبرة للمدققين الداخليين، كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات جديدة حول هذا الموضوع على أن يتم استطلاع مجموعة واسعة من المدققين الداخليين في القطاعين العام والخاص في ماليزيا.

3.5.2 التعقيب على الدراسات السابقة :

محاور الدراسات السابقة

كانت الدراسات السابقة تتمحور حول الفئات التالية:

1. تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر: والدراسات التي كانت تتضمن هذا المحور دراسة(دحو وآخرون، 2016) ودراسة (Celayir ,Benli,2014).
2. تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، حيث اختلفت الدراسة الحالية فيما يتعلق بهذا المحور عن الدراسات السابقة.
3. تعتمد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر: والدراسات التي كانت تتضمن هذا المحور دراسة (أبو شعبان، 2016) و دراسة (نظمي و مبيضين، 2014) و (Ahmad et Al., 2009).

4. تعمل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر: ومن الدراسات التي كانت تتضمن هذا المحور دراسة (شرودة، 2015) ودراسة (رجب، 2013) ودراسة (رضوان، 2012) ودراسة (Kerazan.2016) ودراسة (Institute of Internal Auditors,2011).
5. هناك إدراك من قبل المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لأهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر: ومن الدراسات التي كانت تتضمن هذا المحور دراسة (شرودة، 2015) ودراسة (Deribe, and Regasa، 2014) ودراسة (Ahmad et Al., 2009)
6. هناك إدراك من قبل المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لمحددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر: ومن الدراسات التي كانت تتضمن هذا المحور دراسة (المدلل، 2007) ودراسة (Deribe, and Regasa، 2014) ودراسة (Eulerich.2015).

3.6.2 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

بعد أن تم استعراض العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة فقد كون الباحث إطار معرفي حول موضوع الدراسة ليكون أساساً ومنطلقاً لدراسته، لذلك تميزت الدراسة الحالية بتناولها لموضوع واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة، كذلك تميزت هذه الدراسة بأنها تناولت التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين كبيئة واحدة بغض النظر عن نوع القطاع الاقتصادي التي تعمل ضمنه (الخدمات، المصارف، التأمين، الصناعة، والاستثمار)، وبذلك تكون قد تميزت عن الدراسات التي تناولت الشركات في قطاع اقتصادي واحد مثل قطاع الصناعة أو البنوك، إضافة إلى أن عينة الدراسة شملت المدققين الداخليين ومدراء دوائر التدقيق الداخلي في هذه الشركات بهدف الاستفادة من التباين والاختلاف في وجهات النظر لأفراد العينة معاً حول واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة .

ومن المحاور امتازت بدراستها الدراسة الحالية هي:-

- التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي

المبني على المخاطر

- إدراك أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
- محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر

الفصل الثالث

طريقة وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة

2.3 منهج الدراسة

3.3 مجتمع الدراسة

4.3 عينة الدراسة

5.3 أسلوب وأداة جمع البيانات

6.3 صدق أداة الدراسة

7.3 ثبات أداة الدراسة

8.3 المعالجة الإحصائية

9.3 تصحيح المقياس

الفصل الثالث

طريقة وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة:

تناول هذا الفصل وصفاً كاملاً ومفصلاً لطريقة وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحث لتنفيذ هذه الدراسة وشمل وصف منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق الأداة، وثبات الأداة، وإجراءات الدراسة، والتحليل الإحصائي.

2.3 منهج الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع، وهو المنهج المناسب والأفضل في رأي الباحث لمثل هذه الدراسات كما ورد في دراسة (دحو وآخرون، 2016) ودراسة (نظمي ومبيضين، 2014).

3.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المدققين الداخليين العاملين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

4.3 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (53) مدقق داخلي يعملون في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، تم اختيارهم بالطريقة القصدية، من خلال توزيع (55) استبانة، وتم استرجاع (53) استبانة بنسبة (96%) والجدول التالي يوضح خصائص العينة الديموغرافية.

جدول (1.3): خصائص العينة الديموغرافية

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	بكالوريوس فأقل	42	79.2
	ماجستير	11	20.8
	المجموع	53	100.0
المسمى الوظيفي	مدقق داخلي	31	58.5
	رئيس قسم	14	26.4
	مدير التدقيق	8	15.1
	المجموع	53	100.0
التخصص	محاسبة	37	69.8
	غير ذلك	16	30.2
	المجموع	53	100.0
سنوات الخبرة العملية	10سنوات فأقل	23	43.4
	11-20	24	45.3
	21سنة فأكثر	6	11.3
	المجموع	53	100.0
مدة ممارسة الشركة لنشاطها	20سنة فأقل	6	11.3
	21-40	35	66.0
	41سنة فأكثر	12	22.6
	المجموع	53	100.0
رأس مال الشركة	\$4000000 فأقل	7	13.2
	\$4000001 فأكثر	46	86.8
	المجموع	53	100.0
نوع النشاط الاقتصادي	استثماري	4	7.5
	صناعي	7	13.2
	خدمات	8	15.1
	بنوك	24	45.3
	تأمين	10	18.9
	المجموع	53	100.0
عدد العاملين في دائرة التدقيق	1-5	29	54.7
	6-10	24	45.3
	المجموع	53	100.0
يوجد ميثاق تدقيق داخلي في الشركة	نعم	50	94.3
	لا	3	5.7

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %
	المجموع	53	100.0
ترتبط وحدة التدقيق الداخلي بأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي للشركة	نعم	52	98.1
	لا	1	1.9
	المجموع	53	100.0

يتضح من خلال تحليل النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة والموضحة في الجدول

رقم (3.2) كالاتي :

1- المؤهل العلمي : تم تقسيم هذا المتغير إلى أربع مستويات وكان أكثر المجيبين من الحاصلين على

شهادة البكالوريوس بواقع (42) مشاهدة وبنسبة (79.2%)، و (11) مشاهدة من الحاصلين على

شهادة الماجستير بنسبة (20.8%)، وكان اقل المجيبين ذوي المؤهل دبلوم مشاهدة واحدة وتم

دمجها مع البكالوريوس ولا توجد أي مشاهدة لتخصص الدكتوراة.

2- المسمى الوظيفي: تمحور هذا المتغير حول أربع مستويات كان أعلى المستويات هو مدقق داخلي

بواقع (31) مشاهدة، ورئيس قسم (14) مشاهدة، بينما مدير التدقيق (8) مشاهدات ، ولا يوجد

أي مشاهدة لمستوى المتغير (غير ذلك) حيث تم استبعادها من التحليل.

3- التخصص: تضمن هذا المتغير مستويين وكان أكثر المجيبين من تخصص المحاسبة بواقع (37)

مشاهدة وبنسبة (69.8%)، وتوزع باقي الإجابات على تخصصات أخرى مثل (اقتصاد، إدارة،

تسويق، علوم مالية) بنسب بسيطة حيث كان من الأنسب دمجها في مستوى واحد من المتغير

وهو (غير ذلك).

4- سنوات الخبرة : أشارت نتائج تحليل مستوى هذا المتغير أن عدد من لديهم خبرة 10 سنوات فأقل

كانت بواقع (23) مشاهدة أي ما نسبته (43.4%) وكانت هذه المشاهدات لا تقل عن 5

سنوات، حيث لم يكن هناك داعي لاعتبار فئة أخرى غير (10 سنوات فأقل)، كما بلغ عدد من

لديهم خبرة من 11- 20 سنة (24) مشاهدة أي ما نسبته (45.3%)، وكانت أقل المشاهدات 21 سنة فأكثر (6) مشاهدات بنسبة (11.3%).

5- مدة ممارسة الشركة لنشاطها: تضمن هذا المتغير ثلاث مستويات كان المستوى الأول من (20 سنة فأقل) بواقع (6) مشاهدات وكانت في غالبيتها قريبة من (20) سنة ، أما المستوى الثاني (21- 40) سنة فقد بلغ (35) مشاهدة بنسبة (66%) والمستوى الثالث (41 سنة فأكثر) وبلغت عدد المشاهدات (12) مشاهدة بنسبة (22.6%) ولم يكن هناك عدد مشاهدات يستدعي اعتماد مستوى إضافي لهذا المتغير.

6- رأس مال الشركة : تشير نتائج هذا المتغير أن عدد المجيبين كان بواقع (46) مشاهدة وبنسبة (86%) من الشركات التي بلغ رأس مالها (\$4000001) فأكثر، بينما بلغ عدد المجيبين بواقع (7) مشاهدات وبنسبة (13.2%) من الشركات التي بلغ رأس مالها (\$4000000) فأقل، وتبين عدم وجود أي شركة من الشركات التي شملتها الدراسة يقل رأس مالها عن (\$3000000) حيث تم تقسيم هذا المتغير إلى فئتين للاستفادة من الفروقات بين إجابات هاتين الفئتين.

7- نوع النشاط الاقتصادي: تم تقسيم هذا المتغير إلى خمس مستويات رئيسية في الشركات المساهمة العامة وهي (استثماري، صناعي، خدماتي، بنوك ، تأمين) حيث كان أكثر المجيبين من البنوك بواقع (24) مشاهدة وبنسبة (45.3%) بينما اقلها كان الاستثماري (4) مشاهدات بنسبة (7.5%)، وتم اعتماد جميع القطاعات حيث توزعت المشاهدات بنسب قليلة التفاوت ولضرورة دراسة مستويات هذا المتغير.

8- عدد العاملين في دائرة التدقيق: تراوحت مستويات هذا المتغير بين فئتين وهم (1-5) مدقق بواقع (29) مشاهدة، و(6-10) بواقع (24) مشاهدة، حيث تم اعتماد هاتين الفئتين وهي كافية لأغراض تحليل الإجابات والاستفادة من الفروق بين هاتين الفئتين.

9- يوجد ميثاق تدقيق داخلي في الشركة : تضمن هذا المتغير مستويين وهما (نعم ، لا) وكانت الإجابات (50) إجابة (بنعم) و(3) إجابات (بلا) حيث تم استبعاد هذا المتغير من التحليل، وذلك لانخفاض عدد مشاهدات المستوى الثاني لهذا المتغير، وهذا يدل على انه يوجد ميثاق تدقيق داخلي في الشركات المساهمة.

10- ترتبط وحدة التدقيق الداخلي بأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي للشركة : تضمن هذا المتغير مستويين وهم (نعم، لا) وكان أكثر الإجابات (بنعم) وإجابة واحدة (بلا) وتم استبعاد هذا المتغير من التحليل وذلك لانخفاض عدد مشاهدات المستوى الثاني، وهذا يشير إلى وجود ارتباط لوحدة التدقيق الداخلي بالهيكل التنظيمي للشركات.

5.3 أسلوب وأداة جمع البيانات:

استخدم الباحث أسلوب المعاينة، كما استخدم الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات، من اجل الوقوف على واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، طور الباحث استبانة بناء على توجيهات خمسة من المحكمين بتخصصات مختلفة، الملحق (1) والملحق(2).

تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية: ضم القسم الأول معلومات عامة عن المبحوثين من حيث المؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، والتخصص، وسنوات الخبرة، في حين ضم القسم الثاني معلومات عن الشركة من حيث: مدة ممارسة الشركة لنشاطها، ورأس مال الشركة، ونوع النشاط الاقتصادي، وعدد العاملين في دائرة التدقيق، اما القسم الثالث فكان مقياس تطبيق التدقيق المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وتكون من ستة محاور علما بأن طريقة الإجابة عن أداة الدراسة تركزت في الاختبار من سلم خماسي على نمط لكرت وذلك كما يأتي: موافق بشدة، موافق، بين بين، معارض، معارض بشدة.

6.3 صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين الذين ابدوا عدد من الملاحظات حولها التي تم أخذها بعين الاعتبار عند إخراج الأداة بشكلها النهائي كما هو واضح في ملحق رقم (2)، ومن ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لفقرات جميع المجالات مع الدرجة الكلية للمجال، وذلك كما هو واضح في ملحق رقم (3).

تشير المعطيات الواردة في ملحق رقم (3) إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط فقرات كل مجال مع الدرجة الكلية للمجال دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات كل مجال من مجالات واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وهذا يعبر عن صدق فقرات كل مجال في قياس ما صيغت من أجل قياسه. وكذلك قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لكل مجال مع الدرجة الكلية للأداة والجدول رقم (2.3) يوضح ذلك.

جدول (2.3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط درجة كل مجال مع الدرجة الكلية للأداة.

الرقم	المجالات	معامل ارتباط بيرسون (r)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.780**	0.000
2.	التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.748**	0.000
3.	اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.543**	0.000
4.	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال التدريب المستمر	0.854**	0.000
5.	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.806**	0.000
6.	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.627**	0.000

** دالة إحصائياً عند $(\alpha \leq 0.01)$ ، * دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $(0.05 \leq \alpha)$

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى أن جميع قيم مصفوفة ارتباط درجة كل مجال مع الدرجة الكلية للأداة دالة إحصائياً، مما يشير إلى قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معا في قياس واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، على ضوء المقياس الذي تم اعتماده.

7.3 ثبات أداة الدراسة:

قام الباحث بحساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك كما هو موضح في الجدول (3.3).

جدول رقم (3.3): نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

المجال	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر	53	10	0.868
التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	53	5	0.657
اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	53	4	0.604
تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال التدريب المستمر	53	8	0.860
أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	53	8	0.699
محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	53	6	0.643
الدرجة الكلية للأداة (جميع فقرات الاستبانة)	53	41	0.914

تشير البيانات الواردة في الجدول (3.3) أن جميع قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لجميع مجالات الدراسة جيدة، حيث تراوحت قيم الثبات لمعامل كرونباخ ألفا بين (0.604 - 0.868)، وبلغت قيمة معامل ثبات كرونباخ ألفا للمقياس ككل (0.914) وهي قيمة ثبات مرتفعة، مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهذا يعطي الباحث مؤشراً على أن المقياس يحقق الأهداف التي وضع من أجلها وأنه صالح للتطبيق في البيئة الفلسطينية (Bougie, Sekaran, 2013).

8.3 الثبات بطريقة التجزئة النصفية:

حيث تعمل هذه الطريقة على حساب معامل الارتباط بين درجات نصفي المقياس، حيث يتم تجزئة المقياس إلى نصفين متكافئين، حيث يتم إيجاد مجموع درجات المبحوثين لكل نصف من المقياس، ثم حساب معامل الارتباط بينهما، وتم استخدام معادلة سبيرمان براون للتصحيح، ومعادلة جتمان، وقد توصل الباحث إلى ما يلي:

جدول (4.3) طريقة التجزئة النصفية

معامل الارتباط المصحح لجتمان	معامل الارتباط المصحح لسبيرمان براون	معامل الارتباط	عدد الفقرات	المجال
0.872	0.874**	0.775	10	التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.601*	0.671	0.497	5	التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.680	0.683**	0.518	4	اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.867	0.868**	0.766	8	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال التدريب المستمر
0.718	0.727**	0.571	8	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.735	0.740**	0.587	6	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.806*	0.812	0.683	41	الدرجة الكلية للأداة

(*) يتم اعتماد معامل جتمان في حال عدم تساوي نصفي المقياس

(**) يتم اعتماد معامل سبيرمان براون في حال تساوي نصفي المقياس

يتضح من الجدول (4.3) أن معاملات الارتباط وكذلك معاملات الثبات لكل مجالات الدراسة وكذلك

لجميع فقرات الأداة عالية، مما يشير إلى أن المقياس على درجة عالية من الثبات، وهو يعطى درجة من

الثقة عند استخدام المقياس كأداة للقياس في البحث الحالي، وهو يعد مؤشراً على أن المقياس يمكن أن

يعطي النتائج نفسها إذا ما أعيد تطبيقه على العينة وفي ظروف التطبيق نفسها (Bougie, Sekaran, 2013).

9.3 المعالجة الإحصائية:

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج (SPSS) وتم استخدام الاختبارات

الإحصائية الآتية:

- 1- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على خصائص عينة الدراسة .
- 2- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للتعرف على التطبيق العام للفقرة وترتيب الفقرات المختلفة من حيث التطبيق لأفراد عينة الدراسة .
- 3- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- 4- معامل ارتباط سبيرمان براون ومعامل ارتباط جتمان لمعرفة ثبات فقرات الأداة.
- 5- معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمعرفة صدق فقرات الاستبانة.
- 6- اختبار (ت) للعينة الواحدة (One sample t test) لمقارنة متوسط عينة بقيمة مفترضة للمجتمع.
- 7- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) يستخدم عندما يكون هناك ثلاث فئات فأكثر داخل المتغير
- 8- اختبار شيفيه (Scheffe) يستخدم في حالة رفض الفرضية لتحليل الثنائي، وهو للمقارنات الثنائية البعدية بين فئات المتغير.

10.3 مقياس ليكرت الخماسي:

إذا كانت الاستجابات هي خمسة اختيارات مثل (موافق بشدة، موافق، بين_بين، معارض، معارض بشدة) فإنه عادة ما تدخل القيم (الأوزان) كما في الجدول (5.3).

جدول (5.3): مقياس ليكرت الخماسي

مدى الموافقة	موافق بشدة	موافق	بين-بين	معارض	معارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

يكون الوزن النسبي لكل درجة (20%)، بمعنى أن (معارض بشدة) يكون وزنها النسبي (20%)، بينما (موافق بشدة) (100%)، ليصار بعد ذلك إلى حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح)، وحيث أن طول الفترة يساوي (0.80) فإنه يتم تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما في الجدول (7.3).

11.3 مفتاح التصحيح لقراءة المتوسطات الحسابية:

جدول (6.3): مفاتيح التصحيح

التقدير	المتوسط الحسابي
قليل	2.33-1.00
متوسط	3.67-2.34
كبير	5.00-3.68

المصدر: (بنات، 2016)

12.3 فحص التوزيع الطبيعي للبيانات

للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات قام الباحث باستخدام اختبار كولموجروف - سميرنوف (K-S) لفحص توزيع البيانات، والجدول الآتي يوضح ذلك: -

جدول (7.3): يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لكولموجروف - سميرنوف (K-S) للبيانات

(ن = 111 < 30)

المتغير	قيمة الاختبار	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.079	53	0.200
التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.059	53	0.200
اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.923	53	0.276
تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال التدريب المستمر	0.906	53	0.159
أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.111	53	0.152
محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.732	53	0.122
الدرجة الكلية	0.098	53	0.200

يتضح من خلال الجدول (8.3) أن قيمة الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة كانت أكبر من

(0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتخذ شكل التوزيع الطبيعي، وهذا يتيح للباحث استخدام الاختبارات

البارامترية (المعلمية) للإجابة على أسئلة الدراسة وفرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل تحليلاً إحصائياً للبيانات الناتجة عن الدراسة، وذلك من أجل الإجابة على أسئلتها وفرضياتها:

1.4 التساؤل الرئيسي: ما واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة

العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟

للإجابة على هذا التساؤل استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمعرفة واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، والجدول (1.4) يوضح ذلك:

جدول (1.4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين مرتبة تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	التقدير
1	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	4.17	0.44	83.30	كبير
2	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال التدريب المستمر	4.14	0.56	82.88	كبير
3	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	3.80	0.58	75.97	كبير
4	اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	3.36	0.74	67.26	متوسط
5	التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	2.78	0.86	55.70	متوسط
6	التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر	2.37	0.85	47.32	متوسط
	الدرجة الكلية	3.44	0.67	68.74	متوسط

يتضح من خلال الجدول السابق أن واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كان بدرجة متوسطة، حيث سجلت الاجابة حول وسط حسابي للدرجة الكلية (3.44) بوزن نسبي بلغ (68.74%)، وقد احتل المركز الأول مجال أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بمتوسط حسابي (4.17) وبوزن نسبي (83.30%)، وجاء في المركز الثاني مجال تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال التدريب المستمر بمتوسط حسابي (4.14) وبوزن نسبي بلغ (82.88%)، وجاء في المركز الثالث مجال محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بمتوسط حسابي بلغ (3.80) ووزن نسبي (75.97%)، أما المركز الرابع فاحتله مجال اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بمتوسط حسابي (3.36) ووزن نسبي (67.26%)، وجاء في المركز الخامس مجال التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بمتوسط حسابي بلغ (2.78) ووزن نسبي (55.70%)، أما المركز الأخير فأحتله مجال التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر بمتوسط حسابي (2.37) وبوزن نسبي (47.32%).

فحص واختبار الفرضيات

2.4 الفرضية الرئيسية الأولى: تطبق الشركات المساهمة العامة منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، للإجابة على هذه الفرضية قام الباحث بالإجابة على الفرضيات الفرعية التي انبثقت عنها وهي كالآتي:

1.2.4 الفرضية الفرعية الأولى: تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد

خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

للإجابة عن الفرضية السابقة استخدم الباحث اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) أم لا، والجدول (2.4) يوضح ذلك:

جدول (2.4): يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال "التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig.)
1	تؤثر نتائج آخر عمليات تدقيق على إعداد خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	2.64	52.83	-1.809	0.076
2	يقف تحديد المخاطر المستقبلية عائقاً أمام دقة الخطة السنوية للتدقيق المبني على المخاطر	2.58	51.70	-2.706	0.009
3	تتم مراجعة الخطة الاستراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر سنوياً	2.49	49.81	-2.582	0.013
4	تشمل الخطة الإستراتيجية جميع المخاطر المتوقعة خلال مدة الخطة مثل (المخاطر التشغيلية، مخاطر المؤسسة، مخاطر السوق، المخاطر القانونية)	2.47	49.43	-2.704	0.009
5	تشتمل الخطة على أيام عمل احتياطية لتنفيذ تدقيق خاص أو تدقيق غير وارد بالحسابان	2.43	48.68	-2.986	0.004
6	توضح الخطة السنوية أولويات مجالات التدقيق التي يجب تدقيقها	2.40	47.92	-2.986	0.004
7	تعتمد دائرة التدقيق الداخلي خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر	2.36	47.17	-3.152	0.003
7	يلتزم المدقق الداخلي بوضع خطط خاصة بالمخاطر عند إدارة كل نشاط تدقيق داخلي	2.36	47.17	-3.268	0.002
8	يتم إعداد خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بناءً على متطلبات معايير التدقيق الداخلي الدولية	2.09	41.89	-4.696	0.000
9	تعد دائرة التدقيق الداخلي خطة سنوية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر	1.83	36.60	-6.493	0.000
	الدرجة الكلية لجميع فقرات المجال	2.37	47.32	-5.448	0.000

** المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

من جدول (1.4) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) التي نصها "تؤثر نتائج آخر عمليات تدقيق على إعداد خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر" يساوي (2.64)، والوزن النسبي (52.83%)، وقيمة اختبار (ت) (1.809)، وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.076) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قلّ عن درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) وبقيت ضمن التقدير المتوسط على مفتاح التصحيح (3.76-2.34) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (9) التي نصها "تعد دائرة التدقيق الداخلي خطة سنوية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر" يساوي (1.83) والوزن النسبي (36.60)، وقيمة الاختبار (6.493) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قلّ عن درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3)، وبقيت ضمن التقدير القليل على مفتاح التصحيح (2.33 - 1.00)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة ضعيفة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- أما بالنسبة للدرجة الكلية لالتزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.37) والوزن النسبي (47.32%) وقيمة الاختبار (5.488) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.000) لذلك يعتبر التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة استراتيجية للتدقيق

الداخلي المبني على المخاطر" دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، حيث إن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال وبذلك تقبل الفرضية .

2.2.4 الفرضية الفرعية الثانية: تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ

خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

للإجابة عن هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) أم لا، والجدول (3.4) يوضح ذلك:

جدول (3.4): يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال "التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig.)
1	يتحقق المدقق الداخلي من انسجام إجراءات التدقيق المطبقة مع الخطط الموضوعية	3.11	62.26	0.643	0.523
2	يساهم تنفيذ خطة التدقيق الداخلي في تدعيم قدرة الشركة على مواجهة المخاطر المستقبلية	2.83	56.60	-0.868	0.389
3	عدم توافر المهارات اللازمة لدى المدققين الداخليين يقف عائقاً أمام تطبيق هذه الخطط	2.77	55.47	-1.231	0.224
4	يتوفر في دائرة التدقيق عدد كافٍ من المدققين لتنفيذ خطة التدقيق المبني على المخاطر	2.66	53.21	-1.902	0.063
5	يلتزم فريق التدقيق الميداني ببنود خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر السنوية	2.55	50.94	-2.297	0.026
	الدرجة الكلية لجميع فقرات المجال	2.78	55.70	-1.823	0.074

** المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$)

من جدول (2.4) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) التي نصها " يتحقق المدقق الداخلي من انسجام إجراءات التدقيق المطبقة مع الخطط الموضوعية" يساوي (3.11)، والوزن النسبي (62.26%)، وقيمة اختبار (ت)

(0.643)، وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.523) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قلّ عن درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) وبقيت ضمن التقدير المتوسط على مفتاح التصحيح (3.76-2.34) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) التي نصها " يلتزم فريق التدقيق الميداني ببنود خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر السنوية " يساوي (2.55) والوزن النسبي (50.94)، وقيمة الاختبار (2.297) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.026) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) وبقيت ضمن التقدير المتوسط على مفتاح التصحيح (3.76-2.34) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- أما بالنسبة للدرجة الكلية للالتزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.78) والوزن النسبي (55.70%) وقيمة الاختبار (1.823) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.076) لذلك يعتبر التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر " غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث إن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. الأمر الذي يشير إلى أن التزام الشركات

المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر كان بدرجة متوسطة وبذلك ترفض الفرضية .

3.2.4 الفرضية الفرعية الثالثة: تعتمد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

للإجابة عن هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) أم لا، والجدول (4.4) يوضح ذلك:

جدول (4.4): يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال " اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig.)
1	عدم توفر مكافآت كافية يحد من استقطاب الكفاءات البشرية اللازمة	2.92	58.49	-0.438	0.663
2	تعتبر الموازنة المخصصة لتنفيذ خطة التدقيق المبني على المخاطر غير كافية	2.81	56.23	-1.299	0.200
3	توفر الموازنة إكمانية الاستعانة بمختصين من خارج الشركة	2.64	52.83	-2.279	0.027
4	توفر الموازنة مكافآت للمدققين المميزين	2.51	50.19	-3.141	0.003
	الدرجة الكلية لجميع فقرات المجال	2.72	54.4	-2.686	0.001

** المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$)

من جدول (3.4) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) التي نصها " عدم توفر مكافآت كافية يحد من استقطاب الكفاءات البشرية اللازمة" يساوي (2.92)، والوزن النسبي (58.49%)، وقيمة اختبار (ت) (-0.438)، وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.663) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة

($\alpha \leq 0.01$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3)، وبقيت ضمن التقدير المتوسط على مفتاح التصحيح (2.33-3.67) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

• المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) التي نصها " توفر الموازنة مكافآت للمدققين المميزين " يساوي (2.51) والوزن النسبي (50.19)، وقيمة الاختبار (3.141) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.003) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد نقص عن درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) وبقيت ضمن التقدير المتوسط على مفتاح التصحيح (2.34-3.76) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

• أما بالنسبة للدرجة الكلية لاعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.72) والوزن النسبي (54.4%) وقيمة الاختبار (2.686) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.001) لذلك يعتبر اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر " دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، حيث أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال وبذلك تقبل الفرضية .

4.2.4 الفرضية الفرعية الرابعة: تعمل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

على تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر.

للإجابة عن هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) أم لا، والجدول (5.4) يوضح ذلك:

جدول (5.4): يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال " عمل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig.)
1	تعتبر التطورات السريعة في بيئة الأعمال عاملاً هاماً في تطوير المهارات المهنية بشكل مستمر	2.91	58.11	-0.484	0.630
2	يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم المخاطر القانونية	2.89	57.74	-0.609	0.545
3	يتابع المدقق الداخلي جميع التطورات على مهنة التدقيق بشكل مستمر	2.85	56.98	-0.861	0.393
4	يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم مخاطر التكنولوجيا	2.83	56.60	-0.894	0.376
5	يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم المخاطر المرتبطة بالسوق	2.79	55.85	-1.055	0.296
6	يتلقى المدقق الداخلي تدريباً وتعليماً مستمراً على معايير التدقيق الداخلي	2.74	54.72	-1.428	0.159
7	يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم المخاطر المستجدة في مجال الاحتيال والسرقة والاختلاس	2.60	52.08	-1.995	0.050
8	تتضمن خطة التدقيق الاستراتيجية بند تدريب وتطوير فريق التدقيق	2.60	52.08	-2.033	0.047
	الدرجة الكلية لجميع فقرات المجال	2.78	55.6	1.709-	0.000

** المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

من جدول (4.4) يمكن استخلاص ما يلي:

• المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) التي نصها " تعتبر التطورات السريعة في بيئة الأعمال عاملاً هاماً في تطوير المهارات المهنية بشكل مستمر" يساوي (2.91)، والوزن النسبي (58.11%)، وقيمة اختبار (ت) (0.484)، وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.630) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) وبقيت ضمن التقدير المتوسط على مفتاح التصحيح (3.76-2.34) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

• المتوسط الحسابي للفقرتين رقم (7)، (8) التي نصها " يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم المخاطر المستجدة في مجال الاحتيال والسرقة والاختلاس"، " تتضمن خطة التدقيق الاستراتيجية بند تدريب وتطوير فريق التدقيق" يساوي (2.60) والوزن النسبي (52.08%)، وقيمة الاختبار (1.995) و(2.033) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.050) و (0.047) على التوالي لذلك تعتبر هذه الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3)، وبقيت ضمن التقدير المتوسط على مفتاح التصحيح (3.76-2.34) وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة من قبل أفراد العينة على هاتين الفقرتين.

• أما بالنسبة للدرجة الكلية لعمل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.78) والوزن النسبي (55.6%) وقيمة الاختبار (1.709) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.000) لذلك يعتبر عمل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على تطوير

مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) حيث أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذا المجال وبذلك تقبل الفرضية.

3.4 الفرضية الرئيسية الثانية: يدرك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، للإجابة على هذه الفرضية قام الباحث بالإجابة عن الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وهي:

1.3.4 الفرضية الفرعية الأولى: هناك إدراك من قبل المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لأهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

للإجابة عن هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) أم لا، والجدول (6.4) يوضح ذلك:

جدول (6.4): يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال "أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig.)
1	يدفع منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر المدقق إلى التوسع في فهم نشاط الشركة ومجال أعمالها من أجل تحديد المخاطر الخارجية مثل مخاطر السوق والداخلية مثل مخاطر الشركة التي تواجهها الشركة	2.92	58.49	-0.385	0.702
2	تعتبر تكلفة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر مقبولة بالمقارنة مع الفوائد الكبيرة منها	2.87	57.36	-0.693	0.491
3	يعزز التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من مصداقية التدقيق الداخلي أمام الإدارة العليا	2.81	56.23	-1.000	0.322
4	يزيد منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من قيمة المنشأة من خلال تركيزه على المخاطر الأكثر أهمية	2.74	54.72	-1.333	0.188

0.042	-2.089	51.70	2.58	مشاركة المدقق الداخلي في دورات تدريبية تساعده في إدراك المخاطر المختلفة مثل (المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق، المخاطر القانونية والسياسية)	5
0.002	-3.180	47.17	2.36	يساهم التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في تقليل المخاطر التي تواجه الشركة	6
0.002	-3.220	46.79	2.34	يركز المدقق على المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة	7
0.000	-4.473	46.42	2.32	يعتبر منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر غير مختلف عن منهج التدقيق التقليدي	8
0.000	-3.272	52.42	2.62	الدرجة الكلية لجميع فقرات المجال	

** المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

من جدول (5.4) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) التي نصها "يدفع منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر المدقق إلى التوسع في فهم نشاط الشركة ومجال أعمالها من أجل تحديد المخاطر الخارجية مثل مخاطر السوق والداخلية مثل مخاطر الشركة التي تواجهها الشركة " يساوي (2.92)، والوزن النسبي (58.49%)، وقيمة اختبار (ت) (-0.385)، وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.702) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قلّ عن درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) وبقيت ضمن التقدير المتوسط على مفتاح التصحيح (2.34-3.76) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (8) التي نصها " يعتبر منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر غير مختلف عن منهج التدقيق التقليدي " يساوي (2.32) والوزن النسبي (46.42)، وقيمة الاختبار (-4.473) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قلّ عن درجة

الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) وبقيت ضمن التقدير المتوسط على مفتاح التصحيح (2.34-3.76)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

• أما بالنسبة للدرجة الكلية لإدراك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لأهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.62) والوزن النسبي (52.42%) وقيمة الاختبار (3.272) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.000) لذلك يعتبر إدراك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لأهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، حيث إن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذا يدل على أن المدققين الداخليين يدركون أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بشكل كبير وبذلك تقبل الفرضية.

2.3.4 الفرضية الفرعية الثانية: هناك إدراك من قبل المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لمحددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

للإجابة عن هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3) أم لا، والجدول (7.4) يوضح ذلك:

جدول (7.4): يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة اختبار (ت) لكل فقرة من فقرات مجال " محددات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر مرتب تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي (%)	قيمة t	القيمة الاحتمالية (sig.)
1	يحتاج المدقق الداخلي إلى خبرات جديدة في التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	3.09	61.89	0.521	0.605
2	يتطلب التدقيق الداخلي المبني على المخاطر معرفة إضافية ببرامج تدقيق وحوسبة متخصصة	2.98	59.62	-0.106	0.916
3	تقف التكاليف عائقاً أمام الانتقال من منهج التدقيق التقليدي إلى منهج التدقيق المبني على المخاطر	2.75	55.09	-1.638	0.107
4	يحتاج المدقق الداخلي إلى فهم جميع المخاطر التي تواجه الشركة	2.45	49.06	-2.750	0.008
5	يحتاج المدقق الداخلي للقدرة على تحديد المخاطر الأكثر أهمية التي تواجه الأهداف الرئيسية للشركة	2.40	47.92	-2.960	0.005
6	تعتبر دوافع التحول إلى منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر شكلية وغير ضرورية	2.17	43.40	-5.229	0.000
	الدرجة الكلية لجميع فقرات المجال	2.64	52.8	-3.388	0.000

** المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * المتوسط الحسابي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

من جدول (6.4) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) التي نصها " يحتاج المدقق الداخلي إلى خبرات جديدة في التدقيق الداخلي المبني على المخاطر " يساوي (3.09)، والوزن النسبي (61.89%)، وقيمة اختبار (ت) (0.521)، وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.605) لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3)، وبقيت ضمن التقدير المتوسط على مفتاح التصحيح (2.34 - 3.67)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) التي نصها " تعتبر دوافع التحول إلى منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر شكلية وغير ضرورية " يساوي (2.17) والوزن النسبي (43.40%)، وقيمة الاختبار (-5.229) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.000) لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قلّ عن درجة الموافقة المتوسطة حسب سلم لكرت الخماسي وهي (3)، وبقيت ضمن التقدير القليل على مفتاح التصحيح (1.00 - 2.33)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة وهذا يدل على ان المدققين يعتبرون التحول الى منهج التدقيق المبني على المخاطر ضروري ومهم.

- أما بالنسبة للدرجة الكلية لإدراك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لمحددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.64) والوزن النسبي (52.8%) وقيمة الاختبار (3.388) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.000) لذلك يعتبر إدراك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لمحددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، حيث إن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال وبذلك تقبل الفرضية

4.4 الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، التخصص، مدة ممارسة الشركة لنشاطها، رأس مال الشركة، نوع النشاط الاقتصادي، عدد العاملين في دائرة التدقيق).

للإجابة على هذه الفرضية قام الباحث بالإجابة عن الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وهي:

1.4.4 الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي

المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) (Independent-Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (8.4): نتائج اختبار (Independent-Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الدالة الإحصائية Sig.	قيمة ت المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المجال	
دالة	0.001	3.604**	0.80	2.56	42	بكالوريوس فأقل	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.57	1.63	11	ماجستير	
غير دالة	0.205	1.283	0.79	2.86	42	بكالوريوس فأقل	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			1.07	2.49	11	ماجستير	
دالة	0.009	2.705	0.72	2.86	42	بكالوريوس فأقل	اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.78	2.20	11	ماجستير	
غير دالة	0.561	0.586	0.94	2.82	42	بكالوريوس فأقل	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر
			1.05	2.62	11	ماجستير	
دالة	0.029	2.243	0.87	2.75	42	بكالوريوس فأقل	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.58	2.13	11	ماجستير	
غير دالة	0.119	1.586	0.76	2.73	42	بكالوريوس فأقل	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.77	2.32	11	ماجستير	
غير دالة	0.465	-0.737	0.43	4.01	42	بكالوريوس فأقل	الدرجة الكلية
			0.33	4.12	11	ماجستير	

(ن=53)

*دالة عند مستوى (0.05) فأقل، ** دالة عند مستوى (0.01)

من الجدول السابق نلاحظ أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي

المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المؤهل

العلمي في مجال إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر وكانت الفروق لصالح الذين مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس فأقل بمتوسط حسابي (2.56) مقابل (1.63) للذين مؤهلاتهم ماجستير. وفي مجال اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وكانت الفروق لصالح البكالوريوس فأقل بمتوسط حسابي (2.86) مقابل (2.20) للماجستير، كذلك ظهرت فروق في مجال أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر لصالح البكالوريوس بمتوسط حسابي (2.75) مقابل (2.13) للماجستير، في حين لم تظهر فروق دالة إحصائية في المجالات: (تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر، إدراك أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، إدراك محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر)، كذلك لم تظهر فروق دالة إحصائية في الدرجة الكلية لتطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي وبذلك تقبل الفرضية.

2.4.4 الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

للإجابة عن هذه الفرضية قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، والجدول (9.4) يبين ذلك.

جدول (9.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات
المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المسمى الوظيفي	المجال
0.70	2.47	31	مدقق داخلي	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
1.14	2.32	14	رئيس قسم	
0.81	2.04	8	مدير التدقيق	
0.85	2.37	53	المجموع	
0.66	2.87	31	مدقق داخلي	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
1.09	2.90	14	رئيس قسم	
1.01	2.25	8	مدير التدقيق	
0.86	2.78	53	المجموع	
0.68	3.18	31	مدقق داخلي	اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.73	3.50	14	رئيس قسم	
0.81	3.84	8	مدير التدقيق	
0.74	3.36	53	المجموع	
0.58	4.06	31	مدقق داخلي	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر
0.56	4.12	14	رئيس قسم	
0.39	4.52	8	مدير التدقيق	
0.56	4.14	53	المجموع	
0.40	4.14	31	مدقق داخلي	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.49	4.21	14	رئيس قسم	
0.56	4.19	8	مدير التدقيق	
0.44	4.17	53	المجموع	
0.56	3.69	31	مدقق داخلي	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.51	3.98	14	رئيس قسم	
0.73	3.92	8	مدير التدقيق	
0.58	3.80	53	المجموع	
0.41	3.94	31	مدقق داخلي	الدرجة الكلية
0.42	4.11	14	رئيس قسم	
0.33	4.26	8	مدير التدقيق	
0.41	4.03	53	المجموع	

يتضح من الجدول (8.4) عدم وجود فروق دالة إحصائية في المتوسطات الحسابية في درجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، وللتحقق من دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، والجدول (10.4) يبين ذلك:

جدول (10.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

الدالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.217	1.576	0.455	2	0.910	بين المجموعات	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.289	50	14.426	داخل المجموعات	
		-----	52	15.335	المجموع	
0.329	1.135	0.407	2	0.813	بين المجموعات	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.358	50	17.904	داخل المجموعات	
		-----	52	18.717	المجموع	
0.053	3.115	1.590	2	3.179	بين المجموعات	اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.510	50	25.516	داخل المجموعات	
		-----	52	28.696	المجموع	
0.121	2.207	0.666	2	1.332	بين المجموعات	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر
		0.302	50	15.087	داخل المجموعات	
		-----	52	16.419	المجموع	
0.897	0.109	0.022	2	0.045	بين المجموعات	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.204	50	10.198	داخل المجموعات	
		-----	52	10.243	المجموع	
0.253	1.413	0.466	2	0.931	بين المجموعات	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.330	50	16.478	داخل المجموعات	
		-----	52	17.409	المجموع	
0.111	2.301	0.375	2	0.750	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.163	50	8.154	داخل المجموعات	
		-----	52	8.904	المجموع	

** دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01 α). * دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 α).

يتضح من الجدول (10.4) عدم وجود فروق في متوسطات درجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي،

حيث كانت قيمة ألفا في كافة المجالات وفي الدرجة الكلية أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً وبذلك تقبل الفرضية.

3.4.4 الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير التخصص.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) (Independent-Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير التخصص.

جدول (11.4): نتائج اختبار (Independent-Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير التخصص.

الدلالة الإحصائية Sig.		قيمة ت المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	التخصص	المجال
غير دالة	0.698	-0.390	0.57	4.25	37	محاسبة	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.48	4.31	16	غير ذلك	
غير دالة	0.581	-0.555	0.62	3.96	37	محاسبة	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.56	4.06	16	غير ذلك	
غير دالة	0.092	-1.719	0.76	3.25	37	محاسبة	اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.65	3.63	16	غير ذلك	
غير دالة	0.077	-1.808	0.60	4.05	37	محاسبة	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر
			0.42	4.35	16	غير ذلك	
دالة	0.016	-2.497*	0.49	4.09	37	محاسبة	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.26	4.34	16	غير ذلك	
دالة	0.022	-2.367*	0.60	3.68	37	محاسبة	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.42	4.07	16	غير ذلك	
دالة	0.021	-2.392*	0.45	3.96	37	محاسبة	الدرجة الكلية
			0.24	4.19	16	غير ذلك	

(ن=53)

*دالة عند مستوى (0.05) فأقل، ** دالة عند مستوى (0.01)

من الجدول السابق نلاحظ أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير التخصص في مجال أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وكانت الفروق لصالح الذين

تخصصهم غير ذلك بمتوسط حسابي (4.34) مقابل (4.09) للذين تخصصهم محاسبية، أيضاً ظهرت فروق في مجال محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وكانت الفروق لصالح الذين تخصصهم غير ذلك بمتوسط حسابي (4.07) مقابل (3.68) للذين تخصصهم محاسبية، كذلك ظهرت فروق في الدرجة الكلية وكانت الفروق لصالح الذين تخصصهم غير ذلك بمتوسط حسابي (4.19) مقابل (3.96) للذين تخصصهم محاسبية.

في حين لم تظهر فروق دالة إحصائياً في المجالات: (إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر، تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر) وبذلك ترفض الفرضية.

4.4.4 الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

للإجابة عن هذه الفرضية قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخبرة، والجدول (12.4) يبين ذلك.

جدول (12.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخبرة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	سنوات الخبرة	المجال
0.88	2.43	23	10 سنوات فأقل	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.80	2.29	24	11-20	
1.04	2.42	6	21 سنة فأكثر	
0.85	2.37	53	المجموع	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.89	2.87	23	10 سنوات فأقل	
0.77	2.58	24	11-20	
0.95	3.30	6	21 سنة فأكثر	

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	سنوات الخبرة	المجال
0.86	2.78	53	المجموع	
0.77	3.37	23	10 سنوات فأقل	اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.77	3.41	24	11-20	
0.58	3.17	6	21 سنة فأكثر	
0.74	3.36	53	المجموع	
0.56	4.08	23	10 سنوات فأقل	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر
0.60	4.21	24	11-20	
0.49	4.15	6	21 سنة فأكثر	
0.56	4.14	53	المجموع	
0.41	4.18	23	10 سنوات فأقل	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.48	4.10	24	11-20	
0.44	4.33	6	21 سنة فأكثر	
0.44	4.17	53	المجموع	
0.51	3.86	23	10 سنوات فأقل	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.67	3.83	24	11-20	
0.34	3.44	6	21 سنة فأكثر	
0.58	3.80	53	المجموع	
0.42	4.05	23	10 سنوات فأقل	الدرجة الكلية
0.45	4.03	24	11-20	
0.28	3.96	6	21 سنة فأكثر	
0.41	4.03	53	المجموع	

يتضح من الجدول (12.4) عدم وجود فروق دالة إحصائية في المتوسطات الحسابية في درجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وللتحقق من دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، والجدول (13.4) يبين ذلك:

جدول (13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخبرة

الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.849	0.164	0.122	2	0.244	بين المجموعات	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.742	50	37.075	داخل المجموعات	
		-----	52	37.319	المجموع	
0.149	1.978	1.407	2	2.814	بين المجموعات	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.711	50	35.574	داخل المجموعات	
		-----	52	38.388	المجموع	

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	بين المجموعات	0.277	2	.139	0.244	0.785
	داخل المجموعات	28.419	50	.568		
	المجموع	28.696	52	-----		
تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر	بين المجموعات	0.205	2	0.103	0.317	0.730
	داخل المجموعات	16.213	50	0.324		
	المجموع	16.419	52	-----		
أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	بين المجموعات	0.268	2	0.134	0.671	0.516
	داخل المجموعات	9.975	50	0.200		
	المجموع	10.243	52	-----		
محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	بين المجموعات	.855	2	0.427	1.291	0.284
	داخل المجموعات	16.554	50	0.331		
	المجموع	17.409	52	-----		
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.036	2	0.018	0.100	0.905
	داخل المجموعات	8.869	50	0.177		
	المجموع	8.904	52	-----		

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01 ≤ α). * دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05 ≤ α).

يتضح من الجدول (13.4) عدم وجود فروق في متوسطات درجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث كانت قيمة ألفا في كافة المجالات وفي الدرجة الكلية أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً وبذلك تقبل الفرضية .

5.4.4 الفرضية الفرعية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها.

للإجابة عن هذه الفرضية قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها، والجدول (14.4) يبين ذلك.

جدول (14.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مدة ممارسة الشركة لنشاطها	المجال
0.77	1.95	6	20 سنة فأقل	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.90	2.37	35	21-40	
0.70	2.57	12	41 سنة فأكثر	
0.85	2.37	53	المجموع	
0.88	2.23	6	20 سنة فأقل	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.84	2.90	35	21-40	
0.87	2.73	12	41 سنة فأكثر	
0.86	2.78	53	المجموع	
0.65	3.33	6	20 سنة فأقل	اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.79	3.36	35	21-40	
0.69	3.40	12	41 سنة فأكثر	
0.74	3.36	53	المجموع	
1.01	4.17	6	20 سنة فأقل	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر
0.49	4.20	35	21-40	
0.51	3.97	12	41 سنة فأكثر	
0.56	4.14	53	المجموع	
0.66	4.02	6	20 سنة فأقل	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.42	4.16	35	21-40	
0.42	4.25	12	41 سنة فأكثر	
0.44	4.17	53	المجموع	
0.69	3.56	6	20 سنة فأقل	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.59	3.78	35	21-40	
0.45	3.99	12	41 سنة فأكثر	
0.58	3.80	53	المجموع	
0.68	3.89	6	20 سنة فأقل	الدرجة الكلية
0.34	4.08	35	21-40	
0.46	3.97	12	41 سنة فأكثر	
0.41	4.03	53	المجموع	

يتضح من الجدول (14.4) عدم وجود فروق دالة إحصائية في المتوسطات الحسابية في درجات تطبيق

التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى

لمتغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها، وللتحقق من دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، والجدول (15.4) يبين ذلك:

جدول (15.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها

الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.353	1.063	0.761	2	1.522	بين المجموعات	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.716	50	35.797	داخل المجموعات	
		-----	52	37.319	المجموع	
0.214	1.592	1.149	2	2.298	بين المجموعات	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.722	50	36.090	داخل المجموعات	
		-----	52	38.388	المجموع	
0.983	0.017	0.010	2	.019	بين المجموعات	اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.574	50	28.676	داخل المجموعات	
		-----	52	28.696	المجموع	
0.475	0.755	0.241	2	.481	بين المجموعات	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر
		0.319	50	15.937	داخل المجموعات	
		-----	52	16.419	المجموع	
0.593	0.528	0.106	2	.212	بين المجموعات	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.201	50	10.031	داخل المجموعات	
		-----	52	10.243	المجموع	
0.311	1.195	0.397	2	.794	بين المجموعات	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.332	50	16.615	داخل المجموعات	
		-----	52	17.409	المجموع	
0.481	0.743	0.129	2	.257	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.173	50	8.647	داخل المجموعات	
		-----	52	8.904	المجموع	

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01 ≤ α). * دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05 ≤ α).

يتضح من الجدول (15.4) عدم وجود فروق في متوسطات درجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها، حيث كانت قيمة ألفا في كافة المجالات وفي الدرجة الكلية أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً وبذلك تقبل الفرضية.

6.4.4 الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي

المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير رأس مال الشركة.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) (Independent-Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير رأس مال الشركة.

جدول (16.4): نتائج اختبار (Independent-Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير رأس مال الشركة.

الدلالة الإحصائية Sig.		قيمة ت المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	رأس مال الشركة	المجال
غير دالة	0.111	1.623	0.59	2.84	7	\$4000000 فأقل	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.86	2.29	46	\$4000001 فاكثر	
غير دالة	0.887	0.143	0.65	2.83	7	\$4000000 فأقل	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.89	2.78	46	\$4000001 فاكثر	
غير دالة	0.332	-0.979	0.38	3.11	7	\$4000000 فأقل	اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.78	3.40	46	\$4000001 فاكثر	
دالة	0.001	-3.611**	0.54	3.50	7	\$4000000 فأقل	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر
			0.50	4.24	46	\$4000001 فاكثر	
غير دالة	0.131	-1.533	0.52	3.93	7	\$4000000 فأقل	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.43	4.20	46	\$4000001 فاكثر	
غير دالة	0.522	-0.645	0.63	3.67	7	\$4000000 فأقل	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.58	3.82	46	\$4000001 فاكثر	
دالة	0.001	-3.693**	0.53	3.55	7	\$4000000 فأقل	الدرجة الكلية
			0.34	4.11	46	\$4000001 فاكثر	

*دالة عند مستوى (0.05) فأقل، ** دالة عند مستوى (0.01)

من الجدول السابق نلاحظ أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير رأس مال الشركة في مجال تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر وكانت الفروق لصالح الشركات التي رأس مالها (\$4000001) فأكثر بمتوسط حسابي (4.24) مقابل (3.50) للشركات التي رأس مالها (\$4000000) فأقل كذلك ظهرت فروق في الدرجة الكلية وكانت الفروق لصالح الشركات التي رأس مالها (\$4000001) فأكثر بمتوسط حسابي (4.11) مقابل (3.55) للشركات التي رأس مالها (\$4000000) فأقل.

في حين لم تظهر فروق دالة إحصائية في المجالات: (إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر، تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر، أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر) وبذلك ترفض الفرضية.

7.4.4 الفرضية الفرعية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي

المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي.

للإجابة عن هذه الفرضية قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي، والجدول (17.4) يبين ذلك.

جدول (17.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	نوع النشاط الاقتصادي	المجال
0.79	1.65	4	استثماري	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.60	2.91	7	صناعي	
0.92	2.30	8	خدمات	
0.87	2.36	24	بنوك	
0.79	2.34	10	تأمين	
0.85	2.37	53	المجموع	
0.81	1.85	4	استثماري	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.84	2.97	7	صناعي	
0.70	2.55	8	خدمات	
0.81	2.95	24	بنوك	
0.98	2.82	10	تأمين	
0.86	2.78	53	المجموع	
0.92	3.63	4	استثماري	اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.76	3.29	7	صناعي	
0.85	3.28	8	خدمات	
0.74	3.42	24	بنوك	
0.71	3.25	10	تأمين	
0.74	3.36	53	المجموع	

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	نوع النشاط الاقتصادي	المجال
0.31	4.59	4	استثماري	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر
0.54	3.89	7	صناعي	
0.85	4.03	8	خدمات	
0.51	4.20	24	بنوك	
0.48	4.09	10	تأمين	
0.56	4.14	53	المجموع	
0.24	4.66	4	استثماري	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.53	4.02	7	صناعي	
0.53	4.03	8	خدمات	
0.36	4.16	24	بنوك	
0.49	4.19	10	تأمين	
0.44	4.17	53	المجموع	
0.67	4.08	4	استثماري	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
0.40	3.79	7	صناعي	
0.80	3.60	8	خدمات	
0.53	3.88	24	بنوك	
0.60	3.65	10	تأمين	
0.58	3.80	53	المجموع	
0.40	4.41	4	استثماري	الدرجة الكلية
0.54	3.83	7	صناعي	
0.62	3.82	8	خدمات	
0.26	4.10	24	بنوك	
0.35	4.03	10	تأمين	
0.41	4.03	53	المجموع	

يتضح من الجدول (17.4) عدم وجود فروق دالة إحصائية في المتوسطات الحسابية في درجات تطبيق

التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى

لمتغير نوع النشاط الاقتصادي، وللتحقق من دلالة الفروق استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي

(One Way Anova)، والجدول (18.4) يبين ذلك:

جدول (18.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في المتوسطات الحسابية لدرجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي

الدالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.211	1.521	1.049	4	4.198	بين المجموعات	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.690	48	33.121	داخل المجموعات	
		-----	52	37.319	المجموع	
0.158	1.734	1.212	4	4.848	بين المجموعات	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.699	48	33.540	داخل المجموعات	
		-----	52	38.388	المجموع	
0.913	0.242	0.142	4	.567	بين المجموعات	اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.586	48	28.129	داخل المجموعات	
		-----	52	28.696	المجموع	
0.332	1.178	0.367	4	1.468	بين المجموعات	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر
		0.311	48	14.951	داخل المجموعات	
		-----	52	16.419	المجموع	
0.167	1.691	0.316	4	1.265	بين المجموعات	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.187	48	8.978	داخل المجموعات	
		-----	52	10.243	المجموع	
0.567	0.743	0.254	4	1.015	بين المجموعات	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
		0.342	48	16.393	داخل المجموعات	
		-----	52	17.409	المجموع	
0.089	2.152	0.339	4	1.354	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.157	48	7.550	داخل المجموعات	
		-----	52	8.904	المجموع	

** دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01 $\leq\alpha$). * دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05 $\leq\alpha$).

يتضح من الجدول (18.4) عدم وجود فروق في متوسطات درجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على

المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع النشاط

الاقتصادي، حيث كانت الدلالة الإحصائية لكافة المجالات وللدرجة الكلية أكبر من (0.05) وغير دالة

إحصائياً وبذلك تقبل الفرضية.

8.4.4 الفرضية الفرعية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطبيق التدقيق الداخلي

المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير عدد العاملين في دائرة التدقيق.

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) (Independent-Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير عدد العاملين في دائرة التدقيق.

جدول (19.4): نتائج اختبار (Independent-Sample T-Test) للفروق في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير عدد العاملين في دائرة التدقيق.

الدلالة الإحصائية Sig.		قيمة ت المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	عدد العاملين في دائرة التدقيق	المجال
غير دالة	0.696	-0.393	0.80	2.32	29	1-5	إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.91	2.42	24	6-10	
غير دالة	0.144	-1.482	0.87	2.63	29	1-5	تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.82	2.98	24	6-10	
غير دالة	0.415	0.821	0.71	3.44	29	1-5	اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.79	3.27	24	6-10	
غير دالة	0.886	-0.145	0.60	4.13	29	1-5	تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر
			0.53	4.16	24	6-10	
غير دالة	0.368	0.908	0.48	4.22	29	1-5	أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.40	4.10	24	6-10	
غير دالة	0.206	1.281	0.66	3.89	29	1-5	محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
			0.45	3.69	24	6-10	
غير دالة	0.992	0.010	0.49	4.03	29	1-5	الدرجة الكلية
			0.31	4.03	24	6-10	

*دالة عند مستوى (0.05) فأقل، ** دالة عند مستوى (0.01)

من الجدول السابق نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير عدد العاملين في دائرة التدقيق، حيث كانت قيم ألفا لجميع المجالات وللدرجة الكلية أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً وبذلك تقبل الفرضية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

1.5 نتائج الدراسة

يهدف هذا الفصل إلى استعراض أهم نتائج الدراسة واستنتاجاتها وما خلص إليه الباحث بعد عمليات تحليل البيانات، واختبار أسئلة الدراسة وفرضياتها، والوقوف على واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، بعد ذلك يقدم الباحث توصياته ومقترحاته في ضوء نتائج الدراسة والاستنتاجات التي توصل إليها من خلال تلك النتائج لتحقيق غاية البحث المتمثلة في واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وينقسم هذا الفصل إلى المحاور الآتية:

2.5 ملخص نتائج الدراسة والاستنتاجات :

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- أن واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين كان بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3.44) بوزن نسبي بلغ (68.74%).

يرى الباحث أن هناك إدراك من قبل الشركات المساهمة بأهمية تطبيق منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وأهمية تطوير مهنة التدقيق لديها لما تعود بالفائدة على الشركات ولكن هناك نقص لدى الشركات يتمثل بعدم إعداد وتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، وتعتمد الشركات موازنة ولكنها غير كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق المبني على المخاطر، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة

(أبو شعبان، 2016) حيث بينت ان المدققين الداخليين يأخذون بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا والتقلبات الاقتصادية بدرجة متوسطة، و تتفق مع دراسة (عبد اللطيف والחדاش، 2010) من حيث تطبيق منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاط، واختلفت مع دراسة (دحدوح، 2014) والتي بينت أن أهم الأنشطة التي تمارسها إدارة التدقيق تؤثر بشكل كبير في الحد من المخاطر التشغيلية واختلفت مع دراسة (نظمي، مبيضين، 2014) من حيث تطبيق مفهوم التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.

● تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.37) والوزن النسبي (47.32%) وقيمة الاختبار (5.488) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.000) لذلك يعتبر التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر " دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، حيث إن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

ويرى الباحث أن الشركات المساهمة العامة تلتزم بوضع خطط استراتيجية لم ترق إلى المستوى الكافي ربما يعود السبب ان ضعف إعداد الخطة السنوي للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر وكذلك عدم التزام بتطبيق متطلبات معايير التدقيق الداخلي الدولية وهذا يؤثر سلباً على تحديد أولويات مجالات التدقيق التي يجب تدقيقها، وهذا استناداً إلى الموافقة من قبل أفراد العينة بالتزامها بإعداد خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي بدرجة متوسطة، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (رجب، 2013) والتي بينت وجود هيكل تنظيمي محدد بصورة واضحة داخل شركات المساهمة العامة يساعد الشركة على مواجهة التغيرات والمخاطر ضمن خطة واضحة ويساعد في مواجهة التغيرات، ودراسة (Institute of Internal Auditors، 2011) وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة

التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال واختلفت مع دراسة (الزبن وسوان، 2012) والتي بينت أن الأسس التي تقوم عليها معايير التدقيق السعودية لا ترتبط بشكل مباشر مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

● تلتزم الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.78) والوزن النسبي (55.70%) وقيمة الاختبار (1.823) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.076) لذلك يعتبر التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر " غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث إن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. الأمر الذي يشير إلى أن التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر كان بدرجة متوسطة.

ويرى الباحث بأن الشركات تعمل على تنفيذ خطط التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بصورة لا ترقى إلى الحد المطلوب وباعتقاد الباحث أن عدم التنفيذ ناتج عن عدم التزام فريق التدقيق الميداني ببنود خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر السنوية وهذا الأمر الذي يحد من قدرة الشركة على مواجهة المخاطر المستقبلية، رغم توافر المهارات اللازمة لدى المدققين الداخليين الداعم لتطبيق هذه الخطط، كما قد يعود إلى عدم توفر موازنة كافية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (دحو وآخرون، 2016) والتي بينت أن تنفيذ خطط المنهج المبني على المخاطر يتمثل في مساعدة المدقق في قيامه بمهمته والتأكد من عدم تأثير الظروف المحيطة في أدائه من أجل تقليل مخاطر التدقيق واختلفت دراسة (البيجرمي، 2011) من حيث انه لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر.

● أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعتمد موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.72) والوزن النسبي (54.4%)

وقيمة الاختبار (2.86) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.001) لذلك يعتبر اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر " دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، حيث إن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذا يشير إلى أن اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر كان بدرجة متوسطة.

ويفسر الباحث أن بعض الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لا توفر موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، التي تمكنها من توفير مكافآت للمدققين المميزين وكذلك تمكنها من الاستعانة بمتخصصين من خارج الشركة، واختلفت مع دراسة (نظمي، مبيضين، 2014) حيث بينت أن تكلفة تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال مرتفعة وهذا ما يدفع البنوك إلى تجنب تطبيق هذا المفهوم، كما أن عدم توفير موازنة كافية يحرم الشركات من استقدام الكفاءات من خلال تقديم المكافآت.

- تعمل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.78) والوزن النسبي (55.06%) وقيمة الاختبار (2.033) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.000) لذلك يعتبر عمل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، حيث إن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذا يشير إلى أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعمل على تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر بشكل كبير.

ويرى الباحث إن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذا يشير إلى أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعمل على تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال التدريب المستمر بشكل كبير، وهذا يعود للتطورات السريعة في بيئة الأعمال ويعتبر عاملاً هاماً في تطوير المهارات المهنية بشكل مستمر ويساعد المدقق على فهم المخاطر المستجدة بمجال الاحتيال والسرقة والاختلاس وكذلك المخاطر المرتبطة بالسوق والمخاطر القانونية ومخاطر التكنولوجيا، كما أن الخطط الاستراتيجية تشمل بند التطوير والتدريب المستمرين، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (البيجرمي، 2011) التي بينت بأن الدورات التدريبية تتيح للعاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، وانفقت مع دراسة (Eulerich.2015) التي بينت أن تطوير التدقيق الداخلي يأتي من خلال العمل المستمر على تطوير المؤهلات العلمية للمدققين الداخليين، واختلفت مع دراسة (نظمي، مبيضين، 2014) والتي بينت أن البنوك الإماراتية لا تقوم بعقد دورات للمدققين الداخليين العاملين لديها حول مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

- يدرك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لأهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.62) والوزن النسبي (52.4%) وقيمة الاختبار (3.272) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.000) لذلك يعتبر إدراك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لأهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)، حيث إن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذا يدل على أن المدققين الداخليين يدركون أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بشكل كبير.

ويفسر الباحث بأن المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة يدرك أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وبالتالي يركز على المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة الرئيسة الأمر الذي يساعد الشركة في تحقيق أهدافها الرئيسة من خلال تقليل المخاطر، كذلك يدرك المدقق الداخلي

ان منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر مختلف عن المنهج التقليدي، وأن منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر يعزز من مصداقية التدقيق الداخلي أمام الإدارة العليا، الأمر الذي يشجع على الانتقال من المنهج التقليدي إلى منهج التدقيق المبني المخاطر، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (دحوح، 2014) من خلال أن أهم الأنشطة التي تمارسها إدارة التدقيق تؤثر بشكل كبير في الحد من المخاطر التشغيلية، واختلفت مع دراسة (نظمي، مبيضين، 2014) حيث بينت انه لا تتوفر لدى المدققين الداخليين المهارات اللازمة لتطبيق مفهوم التدقيق الداخلي المبني على مخاطر الأعمال.

- يدرك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لمحددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.64) والوزن النسبي (52.8%) وقيمة الاختبار (3.388) وأن القيمة الاحتمالية Sig. تساوي (0.000) لذلك يعتبر إدراك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة لمحددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha < 0.01$)، حيث إن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذا يشير إلى أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة يدركون محدّدات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بشكل كبير.

ويرى الباحث أن المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة يدركون محدّدات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بشكل كبير، الأمر الذي يساهم في تجاوز هذه المحدّدات، ويعزو الباحث ذلك أن المدققين الداخليين يسعون إلى فهم جميع المخاطر التي تواجه الشركة وسعيهم للحصول على خبرات جديدة في التدقيق الداخلي المبني على المخاطر لقناعتهم بدوافع التحول إلى منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، وهذا ما يدعم الفرضية السابقة ونصها يدرك المدقق الداخلي في الشركات المساهمة العامة منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، وتختلف مع دراسة (نظمي، مبيضين، 2014) من حيث محدّدات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر مثل التكلفة والمهارات اللازمة

لتطبيق منهج التدقيق المبني على المخاطر كما تختلف مع دراسة (عبد اللطيف والחדاش، 2010) من حيث عدم قناعة المدققين بأهمية الانتقال من المنهج التقليدي إلى منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وكذلك القناعة بعدم جدوى المصاريف الإضافية المرافقة.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المؤهل العلمي في مجال إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر وكانت الفروق لصالح الذين مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس فأقل بمتوسط حسابي (2.56) مقابل (1.63) للذين مؤهلهم ماجستير. في حين لم تظهر فروق في باقي المجالات. وهذا يعني بأن المؤهل العلمي يؤثر في مجال إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة ربما أن من لديهم مؤهل علمي بكالوريوس لديهم خبرات جيدة أو التحقوا بدورات تدريبية في هذا المجال أو أنه لقلة أفراد عينة الدراسة الذين لديهم مؤهل علمي ماجستير وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (النونو، 2009) حيث بينت انه لا توجد فروق في متغير المؤهل العلمي.
- تبين عدم وجود فروق دالة إحصائية في المتوسطات الحسابية في درجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. ويعزو الباحث النتيجة بأن أفراد عينة الدراسة في الشركات المساهمة لديهم قناعة بتطبيق منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بغض النظر عن المسمى الوظيفي، وهذا يدل على استقلالية المدقق في هذه الشركات ومن الملاحظ أن المدققين يؤيدون أكثر من الرتب الأخرى تطبيق منهج التدقيق المبني على المخاطر لأنه يؤثر بشكل ايجابي في استقلالية المدقق وموضوعيته وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (النونو، 2009) حيث تبين انه لا يوجد فروق بين المسمى الوظيفي.
- تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير التخصص في مجال أهمية التدقيق

الداخلي المبني على المخاطر وكانت الفروق لصالح الذين تخصصهم غير ذلك بمتوسط حسابي (4.34) مقابل (4.09) للذين تخصصهم محاسبة، أيضاً ظهرت فروق في مجال محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وكانت الفروق لصالح الذين تخصصهم غير ذلك بمتوسط حسابي (4.07) مقابل (3.68) للذين تخصصهم محاسبة، كذلك ظهرت فروق في الدرجة الكلية وكانت الفروق لصالح الذين تخصصهم غير ذلك بمتوسط حسابي (4.19) مقابل (3.96) للذين نخصصهم محاسبة. في حين لم تظهر فروق دالة إحصائياً في المجالات: (إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر، تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر).

ويفسر الباحث النتيجة بأن سنوات الخبرة والممارسة العملية لمهنة التدقيق من قبل المدققين أصحاب التخصصات غير المحاسبة ساهمت في إدراكهم لأهمية ومحددات التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، لذلك كانت النتيجة لصالح غير تخصص المحاسبة، بينما جميع المدققين بغض النظر عن تخصصهم في الشركات ملتزمين بنفس القدر بخطة التدقيق الداخلي التي وضعتها الشركة، ويعملون على تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة من خلال التدريب المستمر وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (النونو، 2009) والتي بينت انه لا توجد فروق في متغير التخصص.

● أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في المتوسطات الحسابية في درجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ويفسر الباحث النتيجة بأن جميع المدققين في الشركات المساهمة بما أنهم يعملون في بيئة واحدة وينفذون خطة تدقيق مبني على المخاطر، وان الغالبية العظمى من المدققين المبحوثين لديهم خبرات طويلة

تجاوزت الخمس سنوات وهذه المدة كافية لتأهيلهم لممارسة أدائهم المهني مما ينعكس على مستوى أدائهم وعدم وجود فروق دلالة إحصائية حول خبرتهم في تطبيق التدقيق المبني على المخاطر واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (النونو، 2009) والتي بينت انه لا توجد فروق في متغير سنوات الخبرة.

● أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائية في المتوسطات الحسابية في درجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها.

● تبين عدم وجود فروق في متوسطات درجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها، حيث كانت قيمة ألفا في كافة المجالات وفي الدرجة الكلية أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً.

ويفسر الباحث النتيجة بما أن أقل الشركات المساهمة قيد الدراسة تمارس نشاطها من (20 سنة فأكثر) فمن المؤكد لديها الخبرة العالية في مجال التدقيق الداخلي المبني على المخاطر و المخاطر التي تتعرض لها الشركات، وبالتالي تعمل جميع الشركات على تطبيق منهج التدقيق المبني على المخاطر، لتخفيض مخاطر الأعمال، لذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متغير مدة ممارسة الشركة لنشاطها.

● تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير رأس مال الشركة في مجال تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر وكانت الفروق لصالح الشركات التي رأس مالها (\$4000001) فأكثر بمتوسط حسابي (4.24) مقابل (3.50) للشركات التي رأس مالها (\$4000000) فأقل، كذلك ظهرت فروق في الدرجة الكلية وكانت الفروق لصالح الشركات التي رأس مالها (\$4000001) فأكثر بمتوسط حسابي (4.11) مقابل (3.55) للشركات التي رأس مالها (\$4000000) فأقل في حين لم تظهر فروق دالة إحصائية في المجالات:

(إعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر، تنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، اعتماد الشركات موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات من خلال التدريب المستمر، أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر).

ويفسر الباحث النتيجة بأن الشركات التي رأسمالها (\$4000001) فأكثر يتوفر لديها مدققون على دراية ومعرفة بالمخاطر المرتبطة بالبيئة المحيطة والتقلبات الاقتصادية أكثر من باقي الشركات الأقل رأس مال، بينما جميع الشركات مهتمه بتطبيق وتطوير منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال إعداد وتنفيذ خطط التدقيق الداخلي وإدراكها أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بغض النظر عن رأس مالها.

- تبين عدم وجود فروق في متوسطات درجات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي، حيث كانت الدلالة الإحصائية لكافة المجالات وللدرجة الكلية أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً. ويفسر الباحث النتيجة بأن جميع الشركات بغض النظر عن نشاطهم الاقتصادي يحرصون على تطبيق منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، لأنه لا توجد اختلافات جوهرية بين المخاطر التي تتعرض لها جميع الشركات في كافة القطاعات الاقتصادية مثل (مخاطر الاختلاس، الاحتيال، السرقة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية، والمخاطر السياسية) وان التدقيق الداخلي صمم من أجل تحقيق الأهداف لكافة المؤسسات، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Eulerich.2015) من حيث عدم وجود فروق بين القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها الشركات بما يتعلق بتطبيق منهج التدقيق الداخلي.

- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين تعزى لمتغير عدد العاملين في دائرة التدقيق، حيث كانت قيم ألفا لجميع المجالات وللدرجة الكلية أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً. ويفسر الباحث النتيجة بأن جميع الشركات المساهمة العامة لديها إدراك ووعي بأهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بغض النظر عن عدد العاملين لذلك كانت النتيجة عدم وجود فروق، واختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Ahmad & Othman & Jusoff)، (2009) لان اختلاف عدد العاملين قد يعود إلى حجم الشركة وحجم أعمالها وفروعها فالشركات الصناعية قد لا تحتاج إلى انتشار الفروع كما هو الحال في البنوك، أو الخدمات الأمر الذي يحد من الحاجة لعدد كبير من المدققين بالإضافة إلى اختلاف عدد العاملين من شركة لأخرى.

3.5 التوصيات:

- 1- ضرورة اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على منهج التدقيق المبني على المخاطر والذي يساعدهم في تقدير المخاطر وبالتالي مساعدة الشركات في إدارة مخاطرها لان النتيجة حول تطبيق التدقيق الداخلي جاءت بدرجة متوسطة .
- 2- ضرورة التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطط التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من خلال تحديد الوحدات أو الأنشطة الواجب إتباعها في الشركة و من خلال إعداد وتنفيذ خطة سنوية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر وذلك لان نتيجة إعداد وتنفيذ الخطط كانت بدرجة متوسطة.
- 3- حث الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على اعتماد موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وبالتالي استقطاب الكفاءات المهنية

المدرية لان النتائج حول إعداد موازنة كافية كانت متوسطة، كما أيد المبحوثون أهمية الموازنة الكافية لاستقطاب المدققين الأكفاء .

4- يجب أن تشمل الخطة الاستراتيجية جميع المخاطر المتوقعة خلال مدة الخطة مثل (المخاطر التشغيلية، مخاطر المؤسسة، مخاطر السوق، المخاطر القانونية) ولان النتائج المتعلقة بهذه الفقرة كانت متوسطة.

5- ضرورة إتباع نهج التدريب المستمر وتطوير قدرات المدققين بشكل مستمر من اجل مواكبة التطورات الحديثة في مهنة التدقيق وكذلك مواجهة التغيرات السريعة في مخاطر الأعمال.

6- عمل المزيد من الدراسات لتطبيق منهج التدقيق المبني على المخاطر لتشمل شركات ومؤسسات مختلفة ومتغيرات مختلفة عن الدراسة الحالية.

4.5 دراسات مقترحة:

- 1- قياس دور الجهات الرقابية في الشركات المساهمة العامة في بورصة فلسطين في الحد من المخاطر التي تتعرض لها الشركات.
- 2- واقع ملائمة تطبيق منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر للشركات المساهمة العامة.
- 3- قياس معوقات ومحددات تطبيق منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر ودورها في الحد من تطبيقه.
- 4- أثر غياب التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة على سعر السهم .
- 5- بيان العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودورها في خلق قيمة مضافة وتحسين أداء الشركات المساهمة العامة.

4.5 قائمة المصادر والمراجع

1.4.5 المراجع العربية :

- 1- إبراهيم، إيهاب نظمي(2009) التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 2- أبو سرعة، عبد السلام (2010) التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر جامعة الجزائر.
- 3- أبو شعبان، احمد أياد صبحي (2016) مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التشغيلية في الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 4- أبو ناهية، جيهان (2012) مدى استخدام معايير منهج سيجما ستة لتحقيق جودة التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 5- بافري، يورس (2015) الأهمية المتزايدة للتدقيق المستمر، ترجمة مجلة المدقق الداخلي _ الشرق الأوسط، ص(22).
- 6- البجيرمي، شادي صالح (2011) دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سورية .
- 7- البرغوثي، شادي(2013) دور جهاز التدقيق الداخلي في الكشف عن الفساد من خلال المسائلة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 23.

- 8- بلعالم، عائشة (2015) دور التدقيق الداخلي في تحسين الاداء المالي للمؤسسات المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي، الجزائر .
- 9- بن شرودة، الحادة (2014) اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي. الجزائر.
- 10- بنات، بسام (2016) طرق الكتابة والبحث العلمي، جامعة القدس ، فلسطين.
- 11- جمعة، احمد حلمي (2009) المدخل الى التدقيق والتأكد الحديث، الإطار الدولي أدلة ونتائج التدقيق، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 12- جمعة، احمد حلمي (2009) دراسات وبحوث في التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 13- حماد، طارق عبد العال (2007) إدارة المخاطر (إفراد - إدارات - شركات - بنوك) ط2، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر .
- 14- حيدر، عبد الزهرة خضر(2010) دور الرقابة والتدقيق الداخلي للحد من ظاهرة الفساد الإداري في مستشفيات دائرة صحة بغداد.
- 15- الخطيب، خالد راغب (2009): التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية، جامعة البتراء، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- 16- دحدوح، حسين، مراد، درويش (2014) مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (36) العدد (5) ص 369-393.
- 17- دحدوح، حسين، والمومني، محمد عبد الله (2010) دور وحدات التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (67) ص 13-38.
- 18- دحدوح، حسين أحمد، والقاضي، حسين يوسف (2009): مراجعة الحسابات المتقدمة، الإطار النظري والإجراءات العملية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 19- دحو، عامر حاج، وآخرون (2016) التدقيق المبني على المخاطر كألية لمواجهة التحديات المعاصرة، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد (20) ص 50-64.
- 20- رجب، ابتهاج معين (2013) واقع التدقيق التشغيلي في شركات المساهمة العامة في قطاع غزة، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 21- رضوان، إيهاب ديب مصطفى (2012) أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .
- 22- شحاته، السيد، شحاته (2013) الرقابة والمراجعة الحديثة، ط1، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

- 23- شراب، مريد (2013) دور التدقيق الداخلي تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .
- 24- الطرايرة، جمال (2013) منهاج محاسب عربي قانوني معتمد (acpa) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشر عن طريق المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 25- الطويل، عصام محمد(2009) مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة الإسلامية، غزة ، فلسطين.
- 26- الظاهري، سلطان (2015) عملية التدقيق الداخلي وتلبية توقعات لجنة التدقيق ، مجلة المدقق الداخلي _ الشرق الأوسط، ص (12)
- 27- عبد العال، طارق(2007) موسوعة معايير المراجعة، القاهرة، دار الجامعة الإسكندرية.
- 28- القاضي، حسين (2008) التدقيق مدخل نظري، الطبعة الأولى ،منشورات جامعة دمشق، سوريا.
- 29- ماركس، نورمان (2015) التدقيق الداخلي الحديث القائم على المخاطر ، ترجمة مجلة المدقق الداخلي _ الشرق الأوسط، ص (16).
- 30- المدلل، يوسف سعيد يوسف (2007) دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري :دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 31- المدهون، إبراهيم (2011) دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.

32- نظمي، إيهاب، ومبيضين، طارق (2014) قياس مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في مصارف دولة الإمارات العربية المتحدة والعوامل المؤثرة في ذلك، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الإمارات العربية المتحدة، العدد (14)، ص 17-31.

33- النونو، كمال (2009) مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية ا لعاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

34- نصار، محمد (2016) العلاقة بين ادارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في إطار حوكمة مؤسسية سليمة ، جمعية المدققين الداخليين، الإمارات العربية المتحدة .

2.4.5 المراجع الأجنبية:

1. Abdullatif. M. & Al Khadash. H. (2010). Putting audit approaches in context. The case of business risk audits in Jordan International. Journal of Auditing, 14 (1), 1-24.
2. Ahmad, N, Othman, R, Jusoff, K. (2009):”The effectiveness of internal audit in Malaysian public sector”, Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol.5, No.9 (Serial No.52).
3. Alrjoub. Ashraf Mohammad (2017) Internal Audit and its Impact on Risk Management at the Islamic Banks Listed in Amman Stock Exchange, *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, Al-Bayat University, Mafraq25113, Jordan 2017, Vol. 7, No. 8, ISSN: 2222-6990.
4. AlZeban, Abedulaziz and Sawan, Nedal (2012). The role of Internal Audit Function in The Public Sector Context in Saudi Arabia. African Journal of Business Management, 7 (9), 443-454.
5. Arens, A., Elder, R., & Beasley, M. (2012). *Auditing and Assurance Services*. (14th). UK. Prentice Hall.

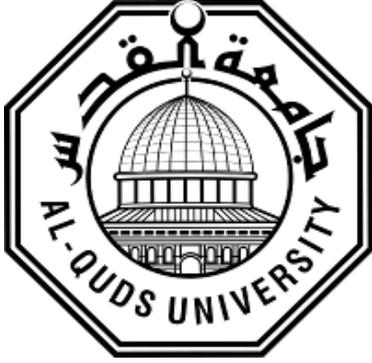
6. Badara, Mi'azu and Saidin Siti (2012), "The Relationship Between Risk Management and Internal Audit Effectiveness at local Government Level", *Journal of Social and Development Sciences*, Vol. 3, No 12, PP404-411.
7. Benli, Vahit Ferhan , Celayir Duygu (2014) RISK BASED INTERNAL AUDITING AND RISK ASSESSMENT PROCESS , *European Journal of Accounting Auditing and Fianance* . Vol.2,No.7,pp.1-16, September 2014
8. Eulerich , Marc (2015) the organization of the internal audit function and its relationship to other governance players , University Duisburg-Essen, Department Accounting and Finance, Chair for Internal Auditing and Corporate Governance, Lotharstr. 65, 47057 Duisburg, Germany.il
9. IIA (2004), COSO releases new ERM framework Committee of Sponsoring Organizations. Retrieved Jun 15, 2016, from: www.theiia.org/guidance/additional-resources/coso-related.
10. Institute of Internal Auditors. (2011). *Internal Auditing Role in Risk Management*. Retrieved Jun 6, 2016, from: <https://na.theiia.org>.
11. International Federation of Accountants (2012), *HandBook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance and Related Services Pronouncements*, Volume 1.
12. Kerazan. Faten HannaF(2016) The Contribution of the Internal Audit Function in Risk Management. *Journal of Management Research*. ISSN 1941-899X. 2016, Vol. 8, No. 3.
13. Odoyo, Fredrick, Omwono, Gideon, Okinyi, Narkiso.(2014). An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya. *International Journal of Business and Social Science*. 5(60) 169-176.
14. Philippe Danjou , *qualité de L'audit, enjeux de l'audit interne et externe pour la gouvernance des organisations* , édition de boeck , bruxelles, Belgique , 2011, p44
15. Pickett. KH Spencer. (2010). *The internal auditing Handbook*. (3ed). UK. John Wiley.

16. Protiviti, Guide to internal Audit, Risk & Business Consulting Internal Audit, 2009
17. Wehlau, Jeanne, and the Financial Services Working Group (2010) Microfinance Internal Audit Toolkit and Resources, The Small Enterprise Education Promotion Network/The SEEP Network.
18. Zulkifflee, M., Mazlina, M., Nava, S., and Wan, F., (2012), Internal Audit Attributes and External Audit's Reliance on Internal Audit: Implications for Audit Fees, International Journal of Auditing, Vol (16), No (3), P1-11.
19. Sekaran, Uma, Bougie, Roger (2013) Research Methods Business, John Wiley and Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex, PO19 8SQ United Kingdom.
20. Zaharia, Dragos, Lazar, Andreea, and Tilea Doina, (2014), The Role of Internal Audit regarding the Corporate Governance and the Current Crisis, Procedia-Social and Behavioral Sciences, 5th World Conference on Educational Sciences.
21. Deribe, Wubishet, and Regasa, Dereje, (2014), Factors Determining Internal Audit Quality: Empirical Evidence from Ethiopian Commercial Banks, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.23.

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في المحاسبة والضرائب

أخي المدقق الداخلي / أختي المدققة الداخلية

تحية طيبة وبعد.

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان " واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب، من جامعة القدس، وإننا نتطلع إلى تعاونك معنا، والمساهمة في هذه الدراسة من خلال تكرمكم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة لما لهذه الإجابة من أهمية في تحقيق أهداف الدراسة وخدمة المجتمع، ولذا فإننا نتقدم منكم سلفاً بوافر الشكر والامتنان. مؤكداً أن هذه البيانات ستُعامل بسرية مطلقة، ولن تستخدم إلا من أجل البحث العلمي فقط.

التدقيق الداخلي المبني على المخاطر: هو منهج التدقيق الذي يقوم على تحديد شكل مخاطر الأعمال ، ويشكل عملية التدقيق بناءً على طبيعة هذه المخاطر، ويركز على المخاطر الأكثر أهمية، وتوزيع موارد التدقيق بناءً على هذه المخاطر لتطوير فعالية التدقيق

إعداد الطالب : بسام بنات - الدراسات العليا إشراف: د. ساهر عقل . جامعة القدس

EMAIL . saqel@staff.alquds.edu

EMAIL. bassamseleem@yahoo.com

القسم الأول. معلومات عامة عن المدقق / المدققة.

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك.

أ. المؤهل العلمي: 1. دبلوم فأقل 2. بكالوريوس 3. ماجستير 4. دكتوراة

ب. المسمى الوظيفي: 1. مدقق داخلي 2. رئيس قسم التدقيق 3. مدير التدقيق الداخلي 4. غير ذلك.....

ج. التخصص : 1. محاسبة 2. غير ذلك (.....) .

د . سنوات الخبرة العملية: سنة

القسم الثاني : معلومات عن الشركة :

أ. مدة ممارسة الشركة لنشاطها : سنة

ب. رأس مال الشركة: 1. أقل من \$ 3000.000 2. من 3000.001 إلى \$4000.000

3. من 4000.001 إلى \$ 5000.000 4. \$5000001 فأكثر

ج. نوع النشاط الاقتصادي: 1. استثماري 2- صناعي 3. خدمات

4. البنوك والمؤسسات المالية 5. التأمين

د. عدد العاملين في دائرة التدقيق : الرجاء التحديد عامل

هـ. يوجد ميثاق تدقيق داخلي في الشركة : 1- نعم 2- لا

و. ترتبط وحدة التدقيق الداخلي بأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي للشركة : 1- نعم 2- لا

القسم الثالث: واقع تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، يرجى قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع إشارة (✓) مقابل رمز الإجابة التي تراها/ترينها مناسبة.

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	تزن - تزن	معارض بشدة	معارض
1- التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر						
1.	يتم إعداد خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بناءً على متطلبات معايير التدقيق الداخلي الدولية					
2.	تعتمد دائرة التدقيق الداخلي خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر					
3.	تعد دائرة التدقيق الداخلي خطة سنوية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر					
4.	تتم مراجعة الخطة الاستراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر سنوياً					
5.	يقف تحديد المخاطر المستقبلية عائقاً أمام دقة الخطة السنوية للتدقيق المبني على المخاطر					
6.	تشمل الخطة الاستراتيجية جميع المخاطر المتوقعة خلال مدة الخطة مثل (المخاطر التشغيلية، مخاطر المؤسسة، مخاطر السوق، المخاطر القانونية)					
7.	يلتزم المدقق الداخلي بوضع خطط خاصة بالمخاطر عند إدارة كل نشاط تدقيق داخلي					
8.	تؤثر نتائج آخر عمليات تدقيق على إعداد خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر					
9.	توضح الخطة السنوية أولويات مجالات التدقيق التي يجب تدقيقها					
10.	تشتمل الخطة على أيام عمل احتياطية لتنفيذ تدقيق خاص أو تدقيق غير وارد بالحسبان					
2- التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر .						
11.	يلتزم فريق التدقيق الميداني ببنود خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر السنوية					
12.	يساهم تنفيذ خطة التدقيق الداخلي في تدعيم قدرة الشركة على مواجهة المخاطر المستقبلية					

					13. يتوفر في دائرة التدقيق عدد كافٍ من المدققين لتنفيذ خطة التدقيق المبني على المخاطر
					14. يتحقق المدقق الداخلي من انسجام إجراءات التدقيق المطبقة مع الخطط الموضوعية
					15. عدم توافر المهارات اللازمة لدى المدققين الداخليين يقف عائقاً أمام تطبيق هذه الخطط
3- اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر .					
					16. تعتبر الموازنة المخصصة لتنفيذ خطة التدقيق المبني على المخاطر غير كافية
					17. توفر الموازنة إمكانية الاستعانة بمتخصصين من خارج الشركة
					18. توفر الموازنة مكافآت للمدققين المميزين
					19. عدم توفر مكافآت كافية يحد من استقطاب الكفاءات البشرية اللازمة
4- تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال التدريب المستمر .					
					20. يتلقى المدقق الداخلي تدريباً وتعليماً مستمراً على معايير التدقيق الداخلي
					21. يتابع المدقق الداخلي جميع التطورات على مهنة التدقيق بشكل مستمر
					22. يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم المخاطر المستجدة في مجال الاحتيال والسرقة والاختلاس
					23. يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم المخاطر المرتبطة بالسوق
					24. يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم المخاطر القانونية
					25. يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم مخاطر التكنولوجيا
					26. تعتبر التطورات السريعة في بيئة الأعمال عاملاً هاماً في تطوير المهارات المهنية بشكل مستمر
					27. تتضمن خطة التدقيق الاستراتيجية بند تدريب وتطوير فريق التدقيق
5- أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر .					
					28. يركز المدقق على المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة

					29. يعتبر منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر غير مختلف عن منهج التدقيق التقليدي
					30. مشاركة المدقق الداخلي في دورات تدريبية تساعده في إدراك المخاطر المختلفة مثل (المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق، المخاطر القانونية والسياسية)
					31. يعزز التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من مصداقية التدقيق الداخلي أمام الإدارة العليا
					32. يدفع منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر المدقق إلى التوسع في فهم نشاط الشركة ومجال أعمالها من أجل تحديد المخاطر الخارجية مثل مخاطر السوق والداخلية مثل مخاطر الشركة التي تواجهها الشركة
					33. يزيد منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من قيمة المنشأة من خلال تركيزه على المخاطر الأكثر أهمية
					34. تعتبر تكلفة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر مقبولة بالمقارنة مع الفوائد الكبيرة منها
					35. يساهم التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في تقليل المخاطر التي تواجه الشركة
6- محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر.					
					36. يحتاج المدقق الداخلي إلى فهم جميع المخاطر التي تواجه الشركة
					37. تقف التكاليف عائقاً أمام الانتقال من منهج التدقيق التقليدي إلى منهج التدقيق المبني على المخاطر
					38. يحتاج المدقق الداخلي إلى خبرات جديدة في التدقيق الداخلي المبني على المخاطر
					39. يتطلب التدقيق الداخلي المبني على المخاطر معرفة إضافية ببرامج تدقيق وحوسبة متخصصة
					40. يحتاج المدقق الداخلي للقدرة على تحديد المخاطر الأكثر أهمية التي تواجه الأهداف الرئيسية للشركة
					41. تعتبر دوافع التحول إلى منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر شكلية وغير ضرورية

شاكرين لكم حسن تعاونكم

بسام بنات: 0599713528

أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

الاسم	التخصص	الجامعة
د. إبراهيم عتيق	محاسبة	جامعة القدس
د. إقبال الشريف	محاسبة	جامعة بوليتكنك فلسطين
د. بسام بنات	طرق وأساليب البحث العلمي	جامعة القدس
د. مجدي الكبيجي	محاسبة	جامعة القدس المفتوحة
د. معن الصرصور	محاسبة	جامعة بوليتكنك فلسطين

ملحق رقم (3): نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة ارتباط كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال.

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
أولاً: التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بإعداد خطة للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر			
1.	يتم إعداد خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بناءً على متطلبات معايير التدقيق الداخلي الدولية	0.695**	0.000
2.	تعتمد دائرة التدقيق الداخلي خطة استراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.727**	0.000
3.	تعد دائرة التدقيق الداخلي خطة سنوية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.768**	0.000
4.	تتم مراجعة الخطة الاستراتيجية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر سنوياً	0.842**	0.000
5.	يقف تحديد المخاطر المستقبلية عائقاً أمام دقة الخطة السنوية للتدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.653**	0.000
6.	تشمل الخطة الاستراتيجية جميع المخاطر المتوقعة خلال مدة الخطة مثل (المخاطر التشغيلية، مخاطر المؤسسة، مخاطر السوق، المخاطر القانونية)	0.811**	0.000
7.	يلتزم المدقق الداخلي بوضع خطط خاصة بالمخاطر عند إدارة كل نشاط تدقيق داخلي	0.718**	0.000
8.	تؤثر نتائج آخر عمليات تدقيق على إعداد خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.693**	0.000
9.	توضح الخطة السنوية أولويات مجالات التدقيق التي يجب تدقيقها	0.630**	0.000
10.	تشتمل الخطة على أيام عمل احتياطية لتنفيذ تدقيق خاص أو تدقيق غير وارد بالحسبان	0.781**	0.000
ثانياً: التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر			
11.	يلتزم فريق التدقيق الميداني ببنود خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر السنوية	0.763**	0.000
12.	يساهم تنفيذ خطة التدقيق الداخلي في تدعيم قدرة الشركة على مواجهة المخاطر المستقبلية	0.730**	0.000
13.	يتوفر في دائرة التدقيق عدد كافٍ من المدققين لتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	0.818**	0.000
14.	يتحقق المدقق الداخلي من انسجام إجراءات التدقيق المطبقة مع الخطط الموضوعية	0.648**	0.000
15.	عدم توافر المهارات اللازمة لدى المدققين الداخليين يقف عائقاً أمام تطبيق هذه الخطط	0.619**	0.000
ثالثاً: اعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين موازنة كافية لتغطية مصاريف مهمة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر			
16.	تعتبر الموازنة المخصصة لتنفيذ خطة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر غير كافية	0.648**	0.000
17.	توفر الموازنة إمكانية الاستعانة بمتخصصين من خارج الشركة	0.788**	0.000
18.	توفر الموازنة مكافآت للمدققين المميزين	0.653**	0.000

الرقم	الفقرات	معامل ارتباط بيرسون (ر)	القيمة الاحتمالية (Sig.)
19.	عدم توفر مكافآت كافية يحد من استقطاب الكفاءات البشرية اللازمة	0.616**	0.000
رابعاً: تطوير مهنة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال التدريب المستمر			
20.	يتلقى المدقق الداخلي تدريباً وتعليماً مستمراً على معايير التدقيق الداخلي	0.720**	0.000
21.	يتابع المدقق الداخلي جميع التطورات على مهنة التدقيق بشكل مستمر	0.689**	0.000
22.	يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم المخاطر المستجدة في مجال الاحتيال والسرقة والاختلاس	0.787**	0.000
23.	يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم المخاطر المرتبطة بالسوق	0.744**	0.000
24.	يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم المخاطر القانونية	0.768**	0.000
25.	يساعد التدريب المستمر المدقق الداخلي على فهم مخاطر التكنولوجيا	0.739**	0.000
26.	تعتبر التطورات السريعة في بيئة الأعمال عاملاً هاماً في تطوير المهارات المهنية بشكل مستمر	0.609**	0.000
27.	تتضمن خطة التدقيق الاستراتيجية بند تدريب وتطوير فريق التدقيق	0.750**	0.000
خامساً: أهمية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر			
28.	يركز المدقق على المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف الشركة	0.452**	0.000
29.	يعتبر منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر غير مختلف عن منهج التدقيق التقليدي	0.543**	0.000
30.	مشاركة المدقق الداخلي في دورات تدريبية تساعده في إدراك المخاطر المختلفة مثل (المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق، المخاطر القانونية والسياسية)	0.599**	0.000
31.	يعزز التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من مصداقية التدقيق الداخلي أمام الإدارة العليا	0.655**	0.000
32.	يدفع منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر المدقق إلى التوسع في فهم نشاط الشركة ومجال أعمالها من أجل تحديد المخاطر الخارجية مثل مخاطر السوق والداخلية مثل مخاطر الشركة التي تواجهها الشركة	0.678**	0.000
33.	يزيد منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر من قيمة المنشأة من خلال تركيزه على المخاطر الأكثر أهمية	0.579**	0.000
34.	تعتبر تكلفة التدقيق الداخلي المبني على المخاطر مقبولة بالمقارنة مع الفوائد الكبيرة منها	0.628**	0.000
35.	يساهم التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في تقليل المخاطر التي تواجه الشركة	0.641**	0.000
سادساً: محددات تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر			
36.	يحتاج المدقق الداخلي إلى فهم جميع المخاطر التي تواجه الشركة	0.484**	0.000
37.	تقف التكاليف عائقاً أمام الانتقال من منهج التدقيق التقليدي إلى منهج التدقيق المبني على المخاطر	0.707**	0.000

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون (ر)	الفقرات	الرقم
0.000	0.654**	يحتاج المدقق الداخلي إلى خبرات جديدة في التدقيق الداخلي المبني على المخاطر	.38
0.000	0.687**	يتطلب التدقيق الداخلي المبني على المخاطر معرفة إضافية ببرامج تدقيق وحوسبة متخصصة	.39
0.000	0.469**	يحتاج المدقق الداخلي للقدرة على تحديد المخاطر الأكثر أهمية التي تواجه الأهداف الرئيسية للشركة	.40
0.000	0.658**	تعتبر دوافع التحول إلى منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر شكلية وغير ضرورية	.41

** دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.01$)، * دالة إحصائياً عند ($\alpha \leq 0.05$)

ملحق رقم (4)

الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين / مجتمع الدراسة

الرقم	اسم الشركة	القطاع	رمز التداول	رقم الهاتف
1	أبراج الوطنية	خدمات	ABRAJ	02-2983800
2	الاتصالات الفلسطينية	خدمات	PALTEL	02-2944019
3	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية واصل	خدمات	WASSEL	02-2974444
4	الفلسطينية للكهرباء	خدمات	PEC	08-2888600
5	المؤسسة العربية للفنادق	خدمات	AHC	02-2965240-1
6	المؤسسة العقارية العربية	خدمات	ARE	2384030-2
7	جلوبال كوم للاتصالات	خدمات	GCOM	02-2975108
8	مركز نابلس الجراحي التخصصي	خدمات	NSC	09-2341501
9	مصايف رام الله	خدمات	RSR	02-2956488
10	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	خدمات	WATANIYA	02-2415000
11	البنك الإسلامي العربي	بنوك وخدمات مالية	AIB	02-2407060
12	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنوك وخدمات مالية	ISBK	02-2949797
13	بنك الاستثمار الفلسطيني	بنوك وخدمات مالية	PIBC	02-2943500
14	البنك الوطني	بنوك وخدمات مالية	TNB	02-2946090
15	بنك القدس	بنوك وخدمات مالية	QUDS	02-2979555
16	بنك فلسطين	بنوك وخدمات مالية	BOP	02-2946700
17	فلسطين للتأمين	التأمين	PICO	02-287603
18	التأمين الوطنية	التأمين	NIC	02-2983800
19	المجموعة الأهلية للتأمين	التأمين	AIG	02-2986634
20	المشرق للتأمين	التأمين	MIC	02-2958090
21	التكافل الفلسطينية للتأمين	التأمين	TIC	02-2947070
22	ترست العالمية للتأمين	التأمين	TRUST	02-2978550
23	العالمية المتحدة للتأمين	التأمين	GUI	09-2390919

09-2311301-3	APC	صناعة	العربية لصناعة الدهانات	24
02-2406550	JPH	صناعة	القدس للمستحضرات الطبية	25
09-2311290-1	NCI	صناعة	الوطنية لصناعة الكرتون	26
02-2987572-4	BPC	صناعة	ببر زيت للأدوية	27
02-2683177-8	AZIZA	صناعة	دواجن فلسطين	28
02-2799777	JCC	صناعة	سجاير القدس	29
09-2398716-7	LADAEN	صناعة	فلسطين لصناعات اللدائن	30
09-2324161	VOIC	صناعة	مصانع الزيوت النباتية	31
02-2818013	GMC	صناعة	مطاحن القمح الذهبي	32
02-2429050	SANAD	صناعة	سند للمواد الإنشائية	33
02-2742855	BJP	صناعة	بيت جالا لصناعة الأدوية	34
09-2347222	NAPCO	صناعة	الوطنية لصناعة الألمنيوم و البروفيلات	35
02-2228874	ELECTRODE	صناعة	مصنع الشرق للالكترود	36
02-2900680	PHARMACAR	صناعة	دار الشفاء لصناعة الادوية	37
09-2332333	PALAQAR	استثمار	عقار لتطوير وادارة و تشغيل العقارات	38
02-2986916-7-8	AQARIYA	استثمار	العقارية التجارية للاستثمار	39
0096265562910	APIC	استثمار	العربية الفلسطينية للاستثمار	40
02-2974992-3-4-5	UCI	استثمار	الاتحاد للأعمار والاستثمار	41
02-2954028	PID	استثمار	الفلسطينية للاستثمار والإنماء	42
02-2965215-6	JREI	استثمار	القدس للاستثمارات العقارية	43
02-2799021	ARAB	استثمار	المستثمرون العرب	44
09-2386180-3	PIIC	استثمار	فلسطين للاستثمار الصناعي	45
02-2986505	PRICO	استثمار	فلسطين للاستثمار العقاري عقارية	46
009624647837	PADICO	استثمار	فلسطين للتنمية والاستثمار	47
09-2390999	PSE	استثمار	سوق فلسطين للأوراق المالية	48